أثر تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية (٩) الأدوات المالية

على دلالة القوائم المالية فى البنوك المصرية

دراسة تطبيقية

د.داليا عادل عباس السيد[١] د. طارق عبدالعظيم يوسف الرشيدى[٢]

المستخلص:

أدى تطبيق تعليمات البنك المركزى المصرى الصادرة فى ٢٨ يناير ٢٠١٩ بشأن البدء فى تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم (٩) IFRS9 بعنوان "الأدوات المالية"[٣] إلى حدوث تغييرات جوهرية فى تصنيف وقياس الأدوات المالية وطريقة حساب خسائر الاضمحلال من خلال نموذج الخسائر المتوقعة مقارنة بالخسائر الفعلية. ومن خلال فحص القوائم المالية الفترية للبنوك المصرية محل الدراسة عن الفترة المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠١٩ ومقارنتها بالقوائم المالية لبنوك دول مجلس التعاون الخليجى والبنوك الإنجليزية، اتضح تباين أثر تطبيق المعيار IFRS9 على دلالة القوائم المالية بدرجة كبيرة للبنوك محل الدراسة. كما تشير نتائج الدراسة إلى أن تصنيف وقياس الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة يحتل المركز الأول، واحتل تصنيف وقياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر الترتيب الثانى، بينما احتل تصنيف وقياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر الترتيب الثالث. وتشير التوصيات إلى أهمية قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية عند إصدار تعديلات لاحقة على المعيار IFRS 9 أن تراعى الحد من الاختلاف فى طريقة حساب مخصصات الاضمحلال حتى لا تكون مجالًا

[١] أستاذ مساعد محاسبة، كلية التجارة – جامعة دمياط، daliaadel2000@du.edu.eg.

[٢] أستاذ مساعد محاسبة، كلية التجارة – جامعة دمياط، trashedy40@yahoo.com.

[٣] يقابل المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم (٩) معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم (٤٧) لسنة ٢٠١٩، بدلا من معيار المحاسبة المصرية المعدل لسنة ٢٠١٥ رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" والذى يقابل معيار المحاسبة الدولى "IAS 36" بعنوان "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

للتلاعب بالمراكز المالية ونتائج الأعمال ولإمكانية إجراء المقارنات المختلفة والتى تعد أحد الأسباب الرئيسية لإصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

الكلمات الافتتاحية: IFRS9، خسائر الائتمان المتوقعة، دلالة القوائم المالية، IAS 32 ، معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٥) المعدل ٢٠١٥، معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم (٤٧) لسنة ٢٠١٩.

The effect of Applying International Financial Reporting Standard (IFRS9) Financial Instruments on Financial Statements

Empirical Study on Egyptian Banks

Dr. Dalia Adel Abbass Elsayed
Assistant Professor – Accounting

Dr. Tarek Abdelazeem Youssef Alrashedy
Assistant Professor – Accounting

Faculty of Commerce – Damietta University

Abstract

The application of the instructions of the Egyptian Central Bank on 28 January 2019 for IFRS 9 “Financial Instruments” leads to significant changes in financial instruments classification and measurement and credit loss provisions based on expected not actual losses. Analysis of the Interim financial statements for the Egyptian banks for the period ended March 31, 2019, the first period after the application of IFRS9, show the significant variation in the effects of IFRS9 application on financial statements of Egyptian Banks especially, total assets, stockholders equity, retained earnings, amortization, loans for customers and their distribution between the three stages whether for individuals or for institutions. Results of the study also show that granting credit is more risky and of lower quality for individuals than for institutions especially for the third stage.

For the classification and measurement of financial instruments, classification at amortized cost was the greatest, then classification at fair value through other

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

comprehensive income, and at the third rank comes classification at fair value through profit or loss.

More studies are needed to analyze the effects of IFRS9 application for longer periods of time especially during crisis as the significant changes in IFRS9 targeted solving the problems that emerged after the 2008 crisis as a result of waiting till actual losses occur according to EAS26 and IAS 26. IASB should consider comparability issues resulting from the inconsistent application of the expected credit loss provision to be able to compare the different financial statements at different periods of times for the same company and the different companies which was the main reason for the issuance of a unified set of IFRS in general.

Key Words: IFRS9, Expected Credit Losses, IAS 32, IAS 39, EAS 25, EAS26, EAS47

مـــقـــدمـــــة:

ترتب على تطبيق معيار المحاسبة الدولى رقم IAS 39 بعنوان "الأدوات المالية: الإعتراف والقياس" ويقابله معيار المحاسبة المصرى المعدل لسنة ٢٠١٥ رقم Egyptian Accounting Standard EAS (26) بعنوان "الأدوات المالية: الإعتراف والقياس"، ومعيار المحاسبة الدولى رقم IAS 32 بعنوان "الأدوات المالية: العرض" ويقابله معيار المحاسبة المصرى المعدل لسنة ٢٠١٥ رقم (EAS 25) بعنوان "الأدوات المالية: العرض" العديد من المشكلات مثل: عدم كفاية الإفصاحات وخاصة فى التقارير المالية للبنوك والمعلومات المقدمة لمستخدمى هذه التقارير (Bengtsson, 2011)، والتعقيد والتذبذب فى الأثر على القوائم المالية (Barth, 2010) مما دعى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB إلى إصدار معيار IFRS 9 ليحل محل كلا من معيار IAS 39 ومعيار IAS 32 وذلك فى عام ٢٠١٤. وقد ترتب على ذلك حدوث تغييرات جوهرية على عناصر القوائم المالية وخاصة البنوك (Niklas et al., 2019) نتيجة تطبيق مدخل جديد للإعتراف بخسائر الإئتمان (IFRS, 2019) أخذاً فى الإعتبار أنشطة الإقراض وطبيعة التعامل مع الأدوات المالية (Frykström & Li, 2018). ويعتبر هذا المدخل فريدا حيث يتم التنبؤ والإعتراف بخسائر الإئتمان قبل حدوثها وفقا لمعيار IFRS 9 وليس بعد حدوثها بالفعل وفقا لمعيار IAS 39، وبالتالى تأخير الإعتراف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بخسائر الإئتمان فى ضوء تطبيق معيار IAS 39 وكان ذلك أحد الأسباب الرئيسية فى حدوث الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ (Gerald & Edwards, 2016; EBA, 2017; Frykström & Li, 2018).

وقد أصدر البنك المركزى المصرى كتابا دوريا فى ٢٦ فبراير ٢٠١٩ بشأن تعليمات تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية (٩)– سيتم الإشارة إليه فيما بعد بمعيار IFRS9– وإلزام البنوك الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزى المصرى بإعداد القوائم المالية وفقا لمعيار IFRS9 إعتبار من عام ٢٠١٩. وتم التركيز فى هذا الكتاب على أثر التطبيق الأولى لمعيار IFRS9 وفقا للتعليمات الصادرة من البنك المركزى على التقارير المالية للبنوك وعلى ضرورة التحقق من سلامة وصلاحية النماذج المستخدمة فى حساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة من خلال جهة مستقلة تصدر تقريرا بتقييم الصلاحية وذلك قبل إصدار القوائم المالية عن الربع الأول للتطبيق بخمسة عشر يوما على الأقل وأيضا من خلال مراقب الحسابات الذى يجب أن يرفق تقريرا بالقوائم المالية ربع السنوية والسنوية بشأن سلامة الإجراءات وكفاية مخصصات الإضمحلال عند إحتساب الخسارة الإئتمانية المتوقعة على أن يتم موافاة البنك المركزى المصرى بهذا التقرير.

إن تطبيق معيار IFRS 9 يعنى قيام البنوك بتكوين مخصصات أعلى بكثير مما يتم تكوينه سابقا نتيجة الإعتماد على تقدير لخسائر القروض المتوقعة وليست الفعلية، والذى من المتوقع أن يؤثر على ربحيتها ورؤوس أموالها ومؤشر كفاية رأس المال وبالتالى قدرتها على الإقراض، ومن ثم فلابد أن تعمل البنوك على زيادة رؤؤس أموالها خاصة أن قانون البنوك الجديد يحتم أن يكون الحد الأدنى لرأس المال ١.٥ مليار جنيه وليس ٥٠٠ مليون جنيه. (نبيل، ٢٠١٨). وبالتالى فإن إلزام البنك المركزى المصرى للبنوك بإعداد القوائم المالية وفقاً للمعيار المحاسبى الجديد (IFRS9) اعتباراً من ٢٠١٩/١/١ يمثل تحدياً جديداً أمام البنوك العاملة فى السوق المحلية لاحتمالية تأثيره السلبى على معدل الربحية بالقطاع المصرفى.

ومن هنا تتضح أهمية الإجابة على **التساؤل الرئيسى** فى البحث وهو: **"ما أثر تطبيق البنوك المصرية لتعليمات البنك المركزى المصرى الصادرة فى ٢٨ فبراير ٢٠١٩ بالبدء فى تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ اعتبار من أول يناير ٢٠١٩ على دلالة القوائم المالية للبنوك المصرية الصادرة فى**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣١ مارس ٢٠١٩ والتى تمثل القوائم المالية ربع السنوية لأول فترة لتطبيق هذا المعيار فى ضوء نموذج خسائر الإئتمان المتوقعة الجديد"؟ ويتفرع من هذا السؤال الرئيسى الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما هى أهم أوجه الاتفاق والاختلاف بين معيار IFRS 9 من جهة وكلا من معيارى IAS39 وIAS32 من جهة؟ وما هى مشكلات تطبيق معيار IFRS 9 بالمقارنة بمعيارى IAS39 وIAS32 من جهة أخرى؟

٢- ما هى ضوابط البنك المركزى المصرى فيما يتعلق بتطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية IFRS9؟

٣- ما هى أهم التغيرات التى حدثت نتيجة تطبيق معيار IFRS9 فيما يتعلق بالتبويب والقياس للأدوات المالية ونموذج قياس مخاطر الائتمان المتوقعة؟ وما أثر تطبيق معيار IFRS 9 على البنوك المصرية محل الدراسة؟ وهل يتشابه أم يختلف أثر هذا التطبيق من بنك لآخر، وما أثر تطبيق هذا المعيار على البنوك الإنجليزية وبنوك دول مجلس التعاون الخليجى التى بدأت فى تطبيق معيار IFRS9 اعتبار من أول يناير ٢٠١٨ قبل عام تطبيق البنوك المصرية لمعيار IFRS9؟

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسى من البحث فى دراسة أثر تطبيق المعيار IFRS 9 على دلالة القوائم المالية للبنوك المصرية الصادرة فى ٣١ مارس ٢٠١٩ فى ضوء نموذج خسائر الإئتمان المتوقعة، ويشتق من هذا الهدف الرئيسى الأهداف الفرعية الآتية: التعرف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين المعيارين IFRS 9 من جهة وكلا من معيارى IAS39 وIAS32 من جهة أخرى، التعرف على مشكلات تطبيق معيار IFRS9 من جهة وكلا من معيارى IAS39 وIAS32 من جهة أخرى وكيفية التغلب على هذه التحديات، دراسة أثر تطبيق معيار IFRS 9 على تبويب وقياس الأدوات المالية فى ضوء نموذج أعمال وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية على دلالة القوائم المالية، دراسة أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على دلالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القوائم المالية، مقارنة نتائج تطبيق المعيار IFRS 9 على البنوك المصرية بنتائج تطبيقه على البنوك الإنجليزية وبنوك دول مجلس التعاون الخليجى.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كونه من أوائل الدراسات التى تتناول أثر تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية IFRS 9 وفقا لتعليمات البنك المركزى المصرى الصادرة فى ٢٨ فبراير ٢٠١٩ على دلالة القوائم المالية فى البنوك المصرية وذلك عن أول فترة تصدر فيها القوائم المالية المرحلية لهذه البنوك فى ٣١ مارس ٢٠١٩ والتى تعتبر الأكثر تأثرا بتطبيق المعيار IFRS9 على دلالة القوائم المالية، بالإضافة إلى أهمية القطاع محل الدراسة وهو قطاع البنوك حيث تلعب البنوك دوراً مهماً فى النشاط الاقتصادى كونها إحدى الدعامات الأساسية للاقتصاد القومى، وذلك من خلال دورها فى تسهيل المعاملات المالية، واستقبالها لودائع القطاعين الخاص والعام، وتوجيهها إلى تمويل الاستثمارات والمشروعات القومية، فضلاً عن مساهمتها المباشرة فى شراء الحصص والأسهم فى الشركات المحلية، مما يضع على عاتقها مسئولية كبيرة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠.

حدود البحث:

تم إجراء البحث من خلال الحدود التالية:

١- تناول البحث أثر تطبيق تعليمات البنك المركزى الصادرة فى ٢٨ فبراير ٢٠١٩ على دلالة القوائم المالية للبنوك المصرية بتطبيق المعيار IFRS9 فيما يتعلق بجوانب إعادة تبويب وقياس الأدوات المالية وخسائر الإئتمان المتوقعة **دون التطرق إلى الجوانب المتعلقة بمحاسبة التحوط.**

٢- تناول البحث أثر تطبيق تعليمات البنك المركزى الصادرة فى ٢٨ فبراير ٢٠١٩ على دلالة القوائم المالية للبنوك المصرية فى أول فترة تطبيق فى ٣١ مارس ٢٠١٩ **دون التطرق إلى أثر تطبيق هذا المعيار فى الفترات اللاحقة إلا فى أضيق الحدود.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- تناول البحث أثر تطبيق تعليمات البنك المركزى الصادرة فى ٢٨ فبراير ٢٠١٩ على دلالة القوائم المالية للبنوك المصرية بتطبيق المعيار IFRS9 على على دلالة بعض عناصر **قائمة المركز المالى** خاصة: حقوق الملكية، والاحتياطيات بما فى ذلك احتياطى المخاطر العام، احتياطى مخاطر معيار IFRS 9، وكذا الأثر على الرصيد الافتتاحى للأرباح المحتجزة بعد التطبيق الأولى، والأثر على اجمالى القروض والتسهيلات الممنوحة للعملاء سواء الأفراد أو الشركات مقسمة بالمراحل الأولى والثانية والثالثة وفقا لمعيار IFRS 9، بالإضافة إلى مخصصات الإضمحلال المرتبطة بتلك القروض مقسمة أيضا بالمراحل الأولى والثانية والثالثة، وأثر التطبيق الأولى لمعيار IFRS 9 على هذه المخصصات مقارنة بالمخصصات التى تم تكوينها فى ضوء المعيار IAS 39 السابق له ويقابله معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٥. وكذلك دراسة الأثر على دلالة بعض عناصر **قائمة الدخل** وبصفة خاصة: ربح/رد (عبء/خسارة) اضمحلال الإئتمان، دون التطرق إلى دلالة **باقى عناصر قائمة المركز المالى وقائمة الدخل الشامل الآخر وكذلك قائمة التدفقات النقدية.**

خطة البحث:

تم تناول البحث من خلال العناصر التالية:

أولا: الدراسات السابقة للأدوات المالية فى البنوك.

ثانيا: تحليل لضوابط البنك المركزى المصرى المتعلقة بتطبيق المعيار IFRS9.

ثالثا: الدراسة التطبيقية على البنوك التجارية المصرية.

أولا: الدراسات السابقة للأدوات المالية فى البنوك

يمكن تقسيم الدراسات السابقة التى تناولت أثر تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية IFRS9 على البنوك فى ثلاث مجموعات هى: الدراسات المتعلقة بتبويب وقياس الأدوات المالية فى ضوء المعيارين IAS 32 وIFR9، الدراسات المتعلقة بالخسائر الائتمانية المتوقعة والاضمحلال فى ضوء معيار IAS 32 وIFRS9، والدراسات المتعلقة بأثر تطبيق IFRS 9 على القوائم المالية بالبنوك وذلك على النحو التالى:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجموعة الأولى: الدراسات المتعلقة بتبويب وقياس الأدوات المالية فى ضوء المعيارين IAS 32 و IFR9:

تمثل المحاسبة عن الأدوات المالية والتى تحمل خصائص الملكية والدين معا تحديا أمام واضعى المعايير المحاسبية لصياغة المبادئ اللازمة للتمييز بينهما حيث أن تطبيق معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٢ IAS32 نتج عنه أحيانا تطبيق غير متسق وتقديم معلومات غير ملائمة أو غير قابلة للفهم (IASB, 2008).

ولهذا التصنيف تأثير جوهري على اختيارات التمويل للشركة، وقد أشار (Fargher et al., 2019) إلى أن إختيار الشركات لنوع الأداة المالية يرتبط بمستوى الدين المستهدف والذى يتوقف على حجم الشركة وهيكل الأصول ومصروف الفائدة والوفورات الضريبية (Levi et al., 2015, Marsh, 1982)، كما أن التصنيف الأولى للأداة المالية كالتزام أو ملكية يحدد الفائدة وتوزيعات الأرباح وكيفية القياس اللاحق للتغيرات فى قيمة هذه الأداة من خلال الإعتراف به كدخل أو كمصروف. وقد وجد أن الشركات تفضل الأوراق المركبة لأربعة أسباب رئيسية والتى تتضمن تحويل المخاطر لخفض تكاليف الوكالة، وخفض عدم التأكد (Dutordoir et al., 2014)، وتجنب تصنيف الأداة كأداة دين وبالتالى زيادة الرافعة لخفض الدين لأغراض إعداد التقارير المالية (Levi et al., 2015)، وأخيرا لتحقيق تأثيرات إيجابية على عوائد الأسهم

(Marquardt et al., 2007b, Lewis et al., 2014).

وكما أن تصنيف الأداة مهم بالنسبة للشركة فإنه هام أيضا بالنسبه للمستثمرين ومستخدمي التقارير المالية حيث أن التصنيف سيؤثر بالتبعية على القياس المبدئى واللاحق للأداة (Fargher et al.,p.15). وبالتالى فإنه لابد من تحسين مبادئ وآلية تطبيق التمييز بين أدوات الدين والملكية وتعديل معيار المحاسبة الدولى IAS32 فى ضوء ذلك من خلال أربعة مداخل اساسية وهى: تحسين تعريف الالتزام وتعديل مدخل المكونات ودعم العرض والافصاح وإستخدام التصنيف بالمستوى mezzanine category (Fargher et al.,

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(2019 والتى ظهرت فى تعديلات المعايير التالية المتعلقة بالأدوات المالية وأحدثها المعيار IFRS 9 الذى جاء لمعالجة هذه المشكلات.

ويعتبر تصنيف وقياس الأدوات المالية أبرز التعديلات التى يتطلبها تطبيق المعيار IFRS 9، وقد لخص (Seitz, 2019) تصنيف وقياس الأدوات المالية فى ضوء نموذج الأعمال والقرارات المتعلقة بالمدفوعات والفوائد ووفقا للمعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم (٩) – IFRS 9 والذى يتفق معه معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم ٤٧ لسنة ٢٠١٩ مع ربط ذلك بالتصنيف المعروف وفقا لمعيار المحاسبة الدولى رقم (٣٩) IAS39 فى الشكل التالى:

الخطوة الثانية: نموذج الأعمال ← **الخطوة الأولى:** خصائص التدفقات النقدية ↓	نموذج الأعمال = الاحتفاظ حتى التحصيل	نموذج الأعمال = الاحتفاظ حتى التحصيل والبيع	نماذج أعمال أخرى
التدفقات النقدية تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأساسى والفائدة	التكلفة المستنفدة	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	القيمة العادلة من خلال الربح/الخسارة
أنواع أخرى من التدفقات النقدية	القيمة العادلة من خلال الربح/الخسارة	القيمة العادلة من خلال الربح/الخسارة	القيمة العادلة من خلال الربح/الخسارة

شكل رقم (١):

طرق تصنيف وقياس الأدوات المالية فى ضوء المعيار الدولى لاعداد التقارير المالية IFRS 9 ومعيار المحاسبة المصرى المعدل (٤٧) and EAS 47 فى علاقتهما بمعيار المحاسبة الدولى IAS 39

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الشكل السابق فإن التصنيفات وطرق القياس الخاصة بها تشمل: **التكلفة المستنفدة** للقروض وحسابات المدينين والنقدية وما فى حكمها والمدينين التجاريين وأدوات الدين المحتفظ بها حتى الاستحقاق، **القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر** لأدوات الملكية والدين المتاحة للبيع (باستثناء الاستثمارات فى أدوات الملكية فإنه يمكن للمنشاة اختيار عرض التغيرات فى القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر)، **والقيمة العادلة من خلال الربح/الخسارة** لأدوات الدين والملكية لأغراض المتاجرة. وليس هذا التصنيف بالسهولة المشار إليها حيث أشار (Seitz, 2019) إلى أن المشكلة التى تواجه هذا التصنيف هى الحاجة إلى إصدار الأحكام الشخصية من قبل الإدارة لتحديد أفضل تصنيف خاصة عند تحديد نموذج الأعمال والذى يشير إلى الطريقة التى تدار بها الأدوات المالية لجمع التدفقات النقدية من خلال الأنشطة التى يتم تنفيذها. ولا يتوقف ذلك على نية الإدارة بالنسبة لأداة واحدة ولكن إصدار الأحكام المختلفة المتعلقة بالإجابة عن الأسئلة التالية: كيف يتم إدارة الشركة؟ ما هو الهدف من وجود محافظ الاستثمار؟ كيف يتم مكافأة المديرين؟ كيف يتم إدارة المخاطر وتغطيتها؟ كيف يتم تقويم الأداء؟ وما هى مستويات المبيعات الفعلية والمتوقعة؟ وقد أكد ذلك (Ionescu, 2019) حيث أشار إلى أنه على الرغم من أن الهدف من إصدار المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم (٩) هو خفض درجة تعقيد قياس وتصنيف الأدوات المالية إلا أن هناك صعوبة فى فهم وتطبيق هذا المعيار لأنه يتطلب إصدار الأحكام المهنية بدرجة كبيرة، وأكثر الأمور المعقدة هو تصنيف الأصول المالية نتيجة التغيرات فى نماذج الأعمال والتعديلات فى خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأداة (Ionescu, 2019). وترى الباحثة أن ذلك يؤثر بالسلب على إحدى الخصائص النوعية الهامة للمعلومات المحاسبية وهى خاصية القابلية للمقارنة.

كما أكد (محمد، ٢٠١٩) أن هناك العديد من التحديات التى تقابل تطبيق معيار IFRS 9 ومنها حاجة المنشأة إلى تقييم كل الأدوات المالية التى ستتأثر ببدائل القياس وفقا لهذا المعيار وبالتالى لابد من إجراء التعديلات على الأنظمة المحاسبية بتلك المنشآت بالإضافة إلى الحاجة إلى إعادة تصنيف الأصول المالية التى أعدت وفقا لمبدأ القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لتصنيف آخر بالتكلفة المستهلكة، وكذلك تعقيد إعادة تصنيف شرائح من ديون الأوراق المالية بخضوعها للفحص الكامل من خلال النظر فى مجموعة الأصول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجموعة الثانية: الدراسات المتعلقة بالخسائر الائتمانية المتوقعة والاضمحلال فى ضوء المعيارين IAS32 و IFRS9:

بالإضافة إلى التعديلات المتعلقة بالجوانب المحاسبية لتصنيف وقياس الأدوات المالية فقد أشار (Delgado et al., 2019) إلى أن المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ قد أحدث تغييرات جوهرية عند دراسة اضمحلال الأصول والإلتزامات المالية خاصة عند حساب مخصص خسارة القروض لجميع أنواع المنشآت بما فى ذلك البنوك، حيث يتوقف تقدير هذا المخصص على نوع المعلومات المتوفرة وبالتالى النموذج المستخدم فى التقدير.

(EY, 2018; EY, 2016; Novotny, 2016; Beerbaum, 2015; Hronsky, 2010).

ونظرا لأن نموذج الاضمحلال وفقا لمعيار IFRS 9 يعتمد على الخسائر المتوقعة وليست الفعلية كما هو الحال وفقا لمعيار IAS39، فإنه يجب تقدير احتمال التعثر لكل الأصول المالية والعناصر الأخرى التى تخضع لقواعد الاضمحلال التى نص عليها معيار IFRS9 والتى تستحق خلال سنة أو حتى تاريخ استحقاقها مما يتطلب استخدام معلومات مستقبلية عند قياس مخصص خسارة القروض – خاصة عند تحديد التغيرات المتوقعة فى معدلات التعثر– هذه المعلومات لم تكن مطلوبة قبل ذلك فى ضوء معيار IAS 39 (Holt & McCarroll, 2015). ويتم ذلك إما من خلال معلومات السوق المتاحة والتى تعكس التوقعات المستقبلية أو المعلومات الداخلية التاريخية المعدلة لتعكس التوقعات المستقبلية والتى غالبا ما تقوم بها الشركات الكبرى والبنوك. وفى حالة عدم توافر معلومات السوق أو المعلومات التاريخية فإنه يتم استخدام نموذج داخلى لحساب معدل التعثر فى ضوء معدلات التعثر للشركات الأخرى أو المعلومات التى تحتوى عليها القوائم المالية بالإضافة إلى بعض المصادر الأخرى. وتنقسم هذه النماذج الداخلية إلى نماذج هيكلية مثل نموذج Merton (1974) ونموذج تسعير الخيارات Black and Scholes' (1973) ونماذج غير هيكلية (تحليلية) مثل نموذج Altman et al. 1977 (Delgado et al., 2019).

ويمثل تقدير التعثر للشركات غير المصنفة تحديا خاصا حيث توجد ندرة فى الدراسات التى تناولت تقدير التعثر للشركات غير المصنفة وقد تم اقتراح نموذج لتقدير الخسائر المحتملة فى حالة وجود احتمال لتعثر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشركات غير المصنفة nonrated companies وفقا لمتطلبات معيار IFRS9، حيث يتطلب نموذج الاضمحلال وفقا لمعيار IFRS9 تقدير احتمال التعثر لكل الأصول المالية والعناصر الأخرى التى لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح/الخسارة. وهذا النموذج المقترح يعرف بنموذج تصنيف النسب المالية Financial Ratios Scoring والذى يمكن من خلاله الحصول على ما يسمى بتصنيف الظل "shadow rating" كخطوة أولية فى تقدير التعثر، والذى يعتمد على تصنيف الطرف المقابل counterparty على أساس النسب المالية الرئيسية له، وبالتالى تحديد نسبة مئوية Percentile للطرف المقابل فى توزيع قطاع مهيكل مسبقا previously constructed sector distribution بالاعتماد على الشركات التى تم اعلان التصنيف الائتمانى الخاص بها من قبل المؤسسات المتخصصة (Delgado et al., 2019).

ويمكن للبنوك والمقرضين الاستفادة من هذا النموذج فى اتخاذ القرارت الخاصة بالإقراض ومنح الإئتمان من عدمه وكذا فى تحديد معدل الفائدة لهذه القروض (Delgado et al.,2019).

قد يعتقد أنه نظرا لتبنى معيار IFRS 9 لنموذج الخسائر المتوقعة وليست الفعلية أنه ترتب على ذلك زيادة فى قيمة مخصصات الخسارة، إلا أن دراسة (Barbara et al., 2018) توصلت إلى أن مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقا لمعيار IFRS 9 ليست مرتفعة مقارنة بالمخصصات التى تم تكوينها وفقا لمعيار IAS 39 خلال الأزمات. كما أن المخصصات التى يتم تكوينها وفقا لمعيار IFRS9 تتغير بدرجة كبيرة وفقا للتغيرات فى السوق وتختلف بدرجة كبيرة فى البنوك التى لديها مشاكل أكثر من البنوك التى ليست لديها مشاكل. هذا بالإضافة إلى أن الخسائر الائتمانية المتوقعة تختلف باختلاف النموذج المستخدم فى تقدير احتمال التعثر. وبالتالى فإن المخصصات التى يتم تكوينها وفقا لمعيار IFRS 9 ليس من المحتمل أن ينتج عنها الزيادة المتوقعة فى مواجهة تقلبات مخصصات خسارة القروض. وتمت هذه الدراسة بالاعتماد على البيانات التاريخية والتى تمت محاكاتها باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة وفقا لمعيار IFRS9 ومقارنة هذه المخصصات بالمخصصات الفعلية وفقا معيار IAS 39 . وتم الاعتماد على بيانات البنوك الأوروبية فى الفترة من ٢٠٠٥ الى ٢٠١٤ عند حساب المكونات الثلاث لخسائر الائتمان المتوقعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى العكس من ذلك فقد أشار (Kund et al., 2018) إلى أن تطبيق معيار IAS 39 يترتب عليه حدوث زيادة مفاجئة فى اضمحلال القيمة نظرا لأنه يتم الاعتراف بالخسائر مرة واحدة فقط عند حدوثها وهذا هو التأثير الأول cliff – effect ، وبالتالى تحدث الخسائر بشكل مفاجئ ومتأخر. ويعالج معيار IFRS 9 هذه المشكلة من خلال الاعتراف بالخسائر على مدار عمر القرض وهذا هو التأثير الثانى front – loading. ويكون التأثير المشترك لهذين التأثيرين هو أن التحول إلى تطبيق المعيار IFRS 9 سيكون له تاثيرا سلبيا على مرونة البنوك perceived bank resilience will be negatively affected . والخلاصة أن الاعتراف التدريجى للخسارة وفقا لمعيار IFRS 9 سيخفض من تأثير الاعتراف المفاجئ بالخسارة على حساب الاعتراف المبكر بها ويترتب على ذلك أن ينخفض التقلب فى انخفاض القيمة والذى تم إثباته بمقارنة تباين variance الاضمحلال وفقا لمعيار IAS 39 و IFRS9 حيث وجد فيه إختلاف كبير فقد وجد أن التباين وفقا لمعيار IFRS 9 أقل من التباين وفقا لمعيار IAS 39. كما أن الاعتراف المبكر بالخسارة من المتوقع أن يخفض من قدرة البنوك على الاحتفاظ بالأرباح وبالتالى لا يمكن زيادة رأس المال من خلال الأرباح المحتجزة. وقد أجريت الدراسة على نتائج اختبارات الضغوط stress tests فى الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨ على ٤٣ بنكا تم الحصول عليها من هيئة البنوك الأوروبية والبنك المركزى الأوروبى.

كما ركزت بعض الدراسات على مناقشة الإختبار المرجعى **benchmarking test** الذى يتطلبه المعيار IFRS 9 عندما تتغير القيمة الزمنية للنقود عند حساب الفائدة للأصل المالى (للقرض) مع اقتراح أسلوبين لأداء هذا الاختبار وهما: معدلات الفائدة المستقبلية ونموذج معدل الفائدة interest rate model **Vasicek** (IONESCU, 2019).

وقد أوضح (Sanchidrián et al., 2019) , كيفية تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة على تصنيفات الأدوات المالية السابق الإشارة فى الجدول رقم (١) التالى:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة (القروض والسندات)	نموذج الخسارة المتوقعة لحساب الاضمحلال وفقا للمعيار IFRS 9
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (القروض والسندات)	نموذج الخسارة المتوقعة لحساب الاضمحلال وفقا للمعيار IFRS 9
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (الملكية)	بدون اضمحلال
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الربح/الخسارة (السندات والملكية والمشتقات)	بدون اضمحلال

تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة على تصنيفات الأدوات المالية
Sanchidrián et al., 2019

ويوضح الجدول التالى كيفية الاعتراف بالاضمحلال وفقا لمعيار IFRS 9 لخسائر الائتمان وايراد الفائدة من الأصول المالية حسب خطر الائتمان:

المرحلة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
مخاطر الائتمان	أدوات مالية عاملة المخاطر الإئتمانية بها غير متواجدة نهائيا Performing	الأدوات المالية ضعيفة الأداء ومن المحتمل أن تتواجد بها مخاطر ائتمانية بقدر ضئيل Under – Performing	الأدوات المالية المتعثرة وبالتالى يوجد اضمحلال فى القيمة Impaired
حساب الخسارة المتوقعة	تشمل الأدوات المالية ومخاطر الإئتمان التى لا تشهد تعثرا ويكون المخصص عبارة عن مبلغ يعادل الخسائر المتوقعة على ١٢ شهرًا مقبلة أو قيمة التعثر المتوقعة خلال تلك الفترة.	فى حال ارتفاع المخاطر الإئتمانية والتعثر فى السداد، فى حالة عدم سداد الأقساط المطلوبة لمدة ٣٠ يوما يتم تحويل الائتمان من المرحلة الأولى إلى الثانية (خسائر الائتمان على مدار العمر). ويكون المخصص فى هذه الحالة مبلغا يعادل الخسائر المتوقعة على مدى عمر الإئتمان أو الأداة المالية.	فى حالة انخفاض قيمة الأداة المالية أو تعثر سداد الإئتمان بشكل واضح ومستمر فبالتالى فلا بد من الاحتفاظ بمبلغ يعادل الخسائر المتوقعة على مدى العمر، يتم تحديد قيمة الاضمحلال للأداة المالية بالفرق بين القيمة الدفترية وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ايراد الفائدة	معدل الفائدة الفعلى على اجمالى القيمة الدفترية	معدل الفائدة الفعلى على اجمالى القيمة الدفترية	معدل الفائدة الفعلى على القيمة المستهلكة

حساب الخسارة المتوقعة وايراد الفائدة
Sanchidrián et al., 2019, p.7

المجموعة الثالثة: الدراسات المتعلقة بأثر تطبيق المعيار IFRS 9 على القوائم المالية للبنوك:

تناولت بعض الدراسات أثر تطبيق المعيار IFRS9 على السوق ووجد أن لخصائص الشركات دورا هاما فى تحديد هذا الأثر وعلى وجه التحديد جودة المعلومات وعدم تماثلها (Enrico et al., 2017) حيث يزداد الأثر الايجابى على العوائد المعدلة للسوق adjusted market returns فى حالة انخفاض عدم تماثل المعلومات وزيادة جودة المعلومات. وهذا يتعارض مع الاعتقاد السائد بأن تطبيق المعيار IFRS 9 سيترتب على تطبيقه تحسين جودة المحاسبة للشركات التى تكون حاجتها أكبر لها (على وجه التحديد الشركات الصغيرة التى تنخفض نسبة السيولة لها وتتسم بهيكل الملكية المركز).

وقد تمت معظم الدراسات والتقارير حول أثر تطبيق المعيار IFRS 9 على البنوك فى مختلف دول العالم من قبل بعض مكاتب المحاسبة الكبيرة (Deloitte, 2019; KPMG, 2018, EY, 2018, PWC, 2017). وعلى سبيل المثال أجرت "بي دبليو سي" دراسة عالمية ("الدراسة") لتقييم أثر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ على القوائم المالية والنسب المالية الرئيسية ومقاييس الأداء على عينة شملت ٣١٩٩ مؤسسة من المؤسسات المدرجة التي تعد تقاريرها المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وتم تحليل التأثير المبدئى لتطبيق المعيار IFRS 9 على أكبر البنوك فى المملكة المتحدة[١] فى عام ٢٠١٩ بعد أول عام من تطبيق المعيار IFRS 9 بواسطة Deloitte عام ٢٠١٩، كما تم دراسة أثر تطبيق المعيار IFRS9 على بنوك دول مجلس التعاون الخليجى بواسطة شركة KPMG. وسنتعرض لهاتين الدراستين بشئ من التفصيل فيما يلى.

[١] شمل التقرير أكبر ستة بنوك فى المملكة المتحدة وهى: Bercklys و HSBC و RBS و LBG و SCB و San UK.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ناقشت دراسة شركة ديلوييت التى أجريت على البنوك الإنجليزية أربعة موضوعات رئيسية وهى: أولًا: تحديات المقارنة حيث وجدت تحديات كبيرة عند مقارنة نتائج التقارير المالية للبنوك محل الدراسة، ثانيا: أثر النتائج المالية: والذى يشمل تحليلا لأثر تطبيق المعيار IFRS 9 على الأداء المالى للبنوك ومراكزها المالية، وثالثا: الأثر على رأس المال التنظيمى والذى يشمل العلاقة بين تطبيق المعيار IFRS 9 ومصادر رأس المال التنظيمي للبنوك، ورابعا: إصدار الأحكام الخاصة بنموذج الاضمحلال: والذى تضمن ملخصا للجوانب الرئيسية للاتساق والبعد عن متطلبات تطبيق نموذج الاضمحلال عند اصدار الأحكام الخاصة بها (Deloitte, 2019). وفيما يلى عرض لطبيعة هذه العناصر:

١- **فيما يتعلق بتحديات وصعوبات بين التقارير المالية المقارنة:** فقد وجد أنه على الرغم من استثمار وتخصيص البنوك الكبرى فى المملكة المتحدة موارد هائلة لتحقيق المتطلبات التنظيمية والمالية لتطبيق المعيار IFRS 9 إلا أن هناك جوانب تمثل تحديات لإمكانية اجراء المقارنات بين البنوك المختلفة والتى من المتوقع أن تؤدى بمرور الوقت إلى التخفيف من الالتزام بالضغوط التنظيمية وإجراء مقارنات المجموعات المتماثلة، ويمكن القول بأنه ليس من المتوقع أن تطبق كل البنوك نفس المداخل نظرا لاختلاف محفظة إئتمان كل بنك، وتتمثل التحديات الخمس الرئيسية عند اجراء هذا التحليل للتقرير المالى والتنظيمى للبنوك محل الدراسة فيما يلى (Deloitte, 2019) فى:

- الاختلاف فى طريقة حساب مخصصات الاضمحلال مع عدم تقديم طرق تفصيلية لكيفية حسابها. وترى الباحثة أن هذا هو التحدى الأكبر الذى يحتاج إلى إعادة نظر من قبل المنظمات المهنية المحاسبية للنظر فى إجراء تعديلات مستقبلية على معيار IFRS9 للحد من هذا الإختلاف إن لم يكن عدم السماح بوجود أى إختلاف.
- الاختلاف فى طريقة العرض والإفصاح عن المقارنات الكمية فعلى سبيل المثال يتم عرض أرصدة ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وفقا لمعيار IAS39 مقارنة بأرصدة ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وفقا لمعيار IFRS9 والتى ليس من المنطقى مقارنتهما ببعضهما، وفى بعض الحالات الأخرى تتم المقارنة مع أرصدة ١ يناير ٢٠١٨ وفقا لمعيار IFRS 9.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الاختلاف في تطبيق التنظيمات المتعلقة بمتطلبات رأس المال حيث اختلفت البنوك فى طريقة الافصاح عن تفاصيل مكونات الشريحة الثانية.
- التوقعات المتعلقة بالمتغيرات الإقتصادية الإجمالية حيث أفصحت البنوك فقط عن متوسطات هذه المتغيرات.
- الإرتباط بين القوائم المالية المجمعة والافصاحات المصاحبة لها حيث لم تتبع البنوك عرضا متسقا لخطر الائتمان والهوامش المصاحبة للقوائم المالية كأن يتم على سبيل المثال الافصاح فى بعض الأحيان عن اجمالى القروض وفى أحيان أخرى تقسيم هذه القروض إلى قروض وتسهيلات للعملاء وقروض وتسهيلات للبنوك، وكذا الاختلاف فى الافصاح عن مصفوفات خطر الائتمان المتعلقة بالمنتجات أو الصناعة أو المنطقة الجغرافية.

٢- فيما يتعلق بالأثر على النتائج المالية:

لم تتأثر النتائج المالية للبنوك تأثرا جوهريا عند بداية التحول والتطبيق فى ١ يناير ٢٠١٨، كما استمر ذلك خلال ٢٠١٨ مع زيادة الاقراض بدرجة بسيطة وانخفاض مخصصات الاضمحلال بدرجة أكبر وفقا لمتطلبات المعيار IFRS 9 نتيجة المبالغ التى تم اعدامها فى المرحلة الثالثة.

وقد شمل التقرير تحليلا للجوانب المالية الأكثر تأثرا بتطبيق المعيار IFRS 9 وأهمها: التغير فى اجمالى مخصصات الاضمحلال عند التحول فى ١ يناير ٢٠١٨ وكذا التغيرات اللاحقة خلال ٢٠١٨ والارتباط بين التغير فى مخصصات الاضمحلال بأعباء الاضمحلال ومقارنة ذلك بأرصدة معيار IAS 39. وتم اجراء مزيد من التحليل بتقسيم القروض والتسهيلات للعملاء – والذى يمثل البند الذى يحتفظ له بأكبر مخصص اضمحلال فى قائمة المركز المالى – وحسابها على مستوى البنك وعلى مستوى المحفظة، ثم التقسيم على مستوى المحفظة إلى المستوى الجزئى والمستوى الكلى. وبالنسبة للمستوى الجزئى تم التقسيم إلى الرهن العقارى وقروض شخصية أخرى. كما تم تحليل التغيرات فى القيمة الدفترية الإجمالية للقروض بالميزانية ومخصصات الاضمحلال المرتبطة بها خلال ٢٠١٨، وعلى مستوى المحفظة تم النظر إلى مراحل الخسارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإتمانية للقيمة الدفترية الاجمالية للقروض ومخصصات الإضمحلال فى نهاية ٢٠١٨ ونسب التغطية المقارنة والتى تم حسابها بقسمة القيمة الدفترية الاجمالية على مخصص الاضمحلال(deloitte, 2019).

ويمكن تلخيص الآثار المتعلقة بالبنود السابقة كما فيما يلى: زيادة اجمالى مخصصات الاضمحلال عند التحول إلى تطبيق IFRS 9 فى ١ يناير ٢٠١٨ لجميع البنوك محل الدراسة، تساوى أعباء الاضمحلال فى ٢٠١٨ لأعباء الاضمحلال المحسوبة وفقا لمعيار IAS 39 فى فترتى التقرير السابقتين أو أقل منها بدرجة بسيطة، زيادة القيمة الدفترية الاجمالية للقروض والتسهيلات للعملاء فى ٢٠١٨ سواء على المستوى الجزئي أو الكلى، انخفاض مخصصات الإضمحلال فى جميع البنوك خلال ٢٠١٨ والمتعلقة بالقيمة الدفترية الإجمالية للقروض والتسهيلات للعملاء والسبب الرئيسى فى ذلك يرجع إلى اعدام مبالغ المرحلة الثالثة، مع انتظار مزيد من التأثير على البنوك على المدى البعيد نتيجة التباين فى الأحكام والتقديرات المتعلقة بنموذج مخصصات الائتمان التى يتطلبها معيار IFRS 9. كما تبين أن مستويات عبء الائتمان فى ضوء تطبيق متطلبات المعيار IFRS 9 كانت فى نفس المستويات السابقة وفقا لمعيار IAS 39 أو حتى أقل منها بدرجة قليلة. وعلى الرغم من ارتفاع القيمة الدفترية الإجمالية للقروض للعملاء خلال ٢٠١٨ إلا أن جميع البنوك انخفضت مخصصات الإضمحلال للإئتمان بها نتيجة المبالغ التى إعدامها فى المرحلة الثالثة. وبالتالى فلم يترتب على تطبيق المعيار IFRS 9 تغيرات جوهرية كما كان متوقعا سواء بالنسبة للنتائج المالية أو مصادر رأس المال التنظيمى حيث تراوحت نسبة الزيادة فى مخصصات الائتمان بين ١٦.١% – ٥٨.٤% نتيجة التحول فى ١ يناير ٢٠١٨ أول تاريخ للتطبيق فى هذه البنوك وبالتالى التأثير المباشر على انخفاض الأرباح المحتجزة ومصادر رأس المال التنظيمى (Deloitte, 2019).

وعلى الرغم من زيادة قيمة الإئتمان بشكل عام للبنوك محل الدراسة خلال ٢٠١٨ إلا أنه وجد إنخفاض فى مخصصات الائتمان فى نهاية عام ٢٠١٨ وتراوحت نسب الانخفاض بين (2.3%) و(34.8%) وذلك يرجع بصفة أساسية إلى التخلص من مخاطر الائتمان للمرحلة الثالثة. ومن الواضح أن معيار IFRS 9 قد أعطى الفرصة للبنوك فى اختيار نموذج حساب مخصصات خسائر الائتمان وتحديد أفضل الطرق للإفصاح عن هذه المعلومات ضمن النتائج المالية لها، مما أدى إلى التباين وكذلك الضعف فى التأثير على النتائج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المالية ومكونات رأس المال التنظيمى، وعلى ذلك يجب الانتظار فترات أطول لتحليل أثر تطبيق معيار IFRS 9 خصوصا على مخصصات الائتمان وعبء الائتمان فى فترات الأزمات.

وقد تمت دراسة أثر التحول والانتقال الأولى إلى تطبيق المعيار IFRS 9 على البنوك التجارية المسجلة فى دول مجلس التعاون الخليجى عام ٢٠١٨ من قبل (KPMG) لخمس دول هى: البحرين والكويت وقطر والسعودية والإمارات، والذى من المتوقع أن يكون له تاثيرا جوهريا على قائمة المركز المالى والنسب التنظيمية ورأس المال بالإضافة إلى النظم والعمليات المحاسبية. والهدف الرئيسى من التقرير هو تقديم تحليلا موجزا عن أثر التغيرات فى تصنيف وقياس الأصول المالية والإعتراف بخسائر الإتمان المتوقعة فى بنوك دول مجلس التعاون الخليجى. ولم يتناول الإصدار أثر التغيرات الناتجة عن محاسبة التحوط، وكذا مداخل حساب خسائر الائتمان المتوقعة للبنوك التجارية المسجلة فى دول مجلس التعاون الخليجى.

وتم التركيز فى هذا الإصدار على أثر تطبيق المعيار IFRS 9 على البنوك التجارية الكبرى العاملة فى دول مجلس التعاون الخليجى لمساعدة هذه البنوك فى تقييم نتائج وممارسات السوق بفعالية. وتم تحليل أثر تطبيق المعيار IFRS 9 من تاريخ التحول للبنوك المسجلة لدول مجلس التعاون الخليجى فيما عدا الكويت والبحرين وعمان وقطر والسعودية والإمارات. وتم تلخيص مؤشرات الأداء الرئيسية لعدد ٥٦ بنك عن الفترة المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠١٨ مع مقارنتها بمؤشرات العام السابق المنتهى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. وبالنسبه للدول التى تم تطبيق معيار IFRS 9 بها فى وقت أسبق فإنه تم الأخذ فى الاعتبار الأثر على السنة التى تم فيها التطبيق مقارنة بالفترة المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠١٩ وتشمل البحرين والسعودية والإمارات. وتشمل النتائج والمؤشرات التى تم مقارنتها لكل بنك ما يلى(KPMG, 2018):

- الأثر على خسائر الائتمان المتوقعة وذلك بمقارنة مخصصات ١ يناير ٢٠١٨ فى ضوء تطبيق المعيار IFRS9 مقابل مخصصات ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ فى ضوء تطبيق معيار IAS 39، صافى عبء الاضمحلال الربع سنوى على القروض (أو الأصول المالية للبنوك الاسلامية) والمفصح عنه بقائمة الدخل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاصة لأول ربع سنة بعد تطبيق المعيار IFRS9 المنتهى فى ٣١ مارس ٢٠١٨ مقارنة بآخر ربع سنة قبل تطبيق معيار IFRS9 فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

- اجمالى خسائر الإتمان المتوقعة فى ٣١ مارس ٢٠١٨ مقسمة بالمراحل وتشمل القيمة الدفترية للأصول المالية قبل أخذ أثر خسائر الإتمان المتوقعة فى ٣١ مارس ٢٠١٩ مقسمة بالمرحل وذلك فى تاريخ التطبيق الأولى، نسب التغطية فى ٣١ مارس ٢٠١٨ للمرحلة الأولى والثانية والتى تم حسابها بقسمة خسائر الإئتمان المتوقعة على القروض والتسهيلات (الأصول المالية بالنسبه للبنوك الإسلامية) على مخاطر خسائر الائتمان المتوقعة للقروض (الأصول المالية للبنوك الإسلامية) فى ٣١ مارس ٢٠١٨.
- إعادة تصنيف وإعادة قياس الأصول المالية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ مقابل أول يناير ٢٠١٨ فيما عدا دولة السعودية حيث تم إعادة التصنيف فقط والذى يمثل التغير فى تصنيف وقياس الأصول المالية نتيجة لتطبيق المعيار IFRS 9. وبالنسبة للبنوك الإسلامية –فيما عدا السعودية والإمارات– فإن التصنيف والقياس لم يكن ممكنا ويستمر العمل بالتصنيف الحالى فى ضوء معايير المحاسبة المالية المطبقة بها.
- أثر تطبيق المعيار IFRS 9 على الأرباح المحتجزة فى أول يناير ٢٠١٨ وهى الأرباح المحتجزة بعد خصم الأرباح المقترحة فى السنة التى طبقت بها معيار IFRS9 بما فى ذلك القياس والتصنيف (تحويل احتياطى المخاطر للبنوك)، أثر خسائر الإتمان المتوقعة على نسبة حقوق ملكية المرحلة الأولى فى أول يناير ٢٠١٨، إجمالى أثر اليوم الأول لخسائر الإئتمان المتوقعة على الملكية فى القوائم المالية للربع الأول من عام ٢٠١٨ على الشريحة الأولى لرأس المال فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ – بافتراض عدم وجود اضمحلال لراس المال مقسوما على الأصول المرجحة بالمخاطر فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، نسبة حقوق ملكية المرحلة الأولى فى أول يناير ٢٠١٨ ونسب التغطية فى ٣١ مارس ٢٠١٨ وتم حساب نسب التغطية فى ٣١ مارس ٢٠١٨ بقسمة خسائر الإتمان المتوقعة expected credit loss على اجمالى التعرض لخسائر الإتمان exposures subject to ECL total فى ٣١ مارس ٢٠١٨ .

وتتمثل النتائج الرئيسية التى تم التوصل إليها فى التقرير:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- زيادة مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة بشكل عام فى ضوء تطبيق المعيار IFRS 9 مقارنة بمعيار IAS 39.
- تشير التغيرات التى حدثت فى تصنيف وقياس الأدوات المالية إلى إعادة تصنيف نسبة كبيرة من الأصول المالية إلى تصنيف القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة وبالتالى زيادة تذبذب المركز المالى والأرباح والخسائر.
- أصدرت الجهات التنظيمية ارشادات إلزامية لضمان الاتساق والتوافق الداخلى لتعريفات المخاطر ولكن ترتب على ذلك اختلاف فى تطبيق بعض متطلبات حساب خسائر الائتمان المتوقعة فى البنوك المسجلة لدول مجلس التعاون الخليجى.
- صعوبة إجراء المقارنة وعدم الاتساق بين البنوك نتيجة وجود العديد من المداخل والنماذج والافتراضات عند تقدير نموذج خسائر الائتمان المتوقعة.

توجد بعض الدراسات التى تمت فى البيئة المصرية التى تمت بعد إصدار المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية IFRS9 حيث تناولت دراسة (محمد، ٢٠١٧) شرحا لمعيار IFRS 9 ومقارنة لأهم الجوانب فى كل من معيار IAS 39 ومعيار IFRS9 وأثر تطبيق هذا المعيار على البنوك سواء فيما يتعلق بأثر تطبيق المعيار على التصنيف والقياس للأدوات المالية أو ما يتعلق بالخسائر الإئتمانية المتوقعة. وقد أوصى الباحث من خلال دراسته النظرية بتطبيق مراجعة شاملة لجميع الأصول المالية لضمان أنها سوف تصنف وتقاس بطريقة سليمة وتحديث النظم المحاسبية لضمان أنها سوف تستوعب المعلومات التى يحتاجها التصنيف والقياس مع مراعاة التغيرات فى المصطلحات التعاقدية أو نماذج الأعمال. بينما تناولت دراسة (نبيل، ٢٠١٨) التحديات التى تواجه البنوك المصرية عند تطبيق معيار IFRS9 المتعلقة بالعرض أو القياس أو الإفصاح للأدوات المالية بالقوائم المالية والتى تتمثل فى جمع وحفظ البيانات التاريخية الضرورية لوضع النماذج الخاصة بالخسائر المتوقعة وتحدى تحديث البنية التحتية والنظم الإلكترونية وعدم وجود نموذج موحد لحساب خسائر الإئتمان المتوقعة وسيناريوهات للمستقبل لحساب هذه الخسائر. كما تناول البحث الآثار المترتبة عليها وأهمها قياس مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة وليست الفعلية من خلال نماذج الأعمال والذى يؤثر على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتائج أعمال البنوك ومقترحات علاج هذه الآثار وأهمها إجراء تعديلات على النظمة المحاسبية للبنوك وإعادة تصنيف بعض الأدوات المالية وشرائح ديون الأوراق المالية وإعادة تصنيف مرحلة االئتمان والخسائر المتوقعة بصفة مستمرة لارتباطها بالتغير فى قدرة المقترض على السداد، وقد تمت الدراسة التطبيقية على البنك الأهلى المصرى. وركزت دراسة (رمضان، ٢٠١٥) على بيان مدى التوافق بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS7&IFRS9 ومقررات لجنة بازل ٣ للرقابة المصرفية وتقديم إطار مقترح يدعم التوافق للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة المصرفية التى تواجه البنوك التجارية المصرية وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من البنوك المصرية (قطاع عام – قطاع خاص) باستخدام قائمة استقصاء لتحديد مدى وعى وإدراك مسئولى إدارات المخاطر وإدارة الأصول / الإلتزامات والإدارة المالية لأهمية القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة المصرفية، والإلتزام بالمتطلبات الكمية والنوعية لقياس وتقييم هذه المخاطر. (رمضان، ٢٠١٥).

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التى تمت فى البيئة المصرية فى أنها دراسة **تطبيقية** وليست دراسة نظرية مثل دراسة (محمد، ٢٠١٧)، كما أنها ليست دراسة حالة على بنك محدد مثل دراسة (نبيل، ٢٠١٨)، وليست دراسة ميدانية مثل دراسة (رمضان، ٢٠١٥). كما أن الدراسة الحالية تتناول أثر تطبيق المعيار IFRS9 بعد التطبيق الإلزامى للمعيار وليس التجريبى كما فى دراسة (نبيل، ٢٠١٨).

وفى ضوء أهداف البحث والدراسات السابقة التى تم عرضها، يمكن صياغة فرض البحث على النحو التالى: "**لا يؤثر تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية رقم ٩ وفقا لتعليمات البنك المركزى المصرى الصادرة فى ٢٨ فبراير ٢٠١٩ على دلالة القوائم المالية للبنوك المصرية الصادرة فى ٣١ مارس ٢٠١٩**".

ثانيا: تحليل لضوابط البنك المركزى المصرى المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9.

يلزم البنك المركزى المصرى البنوك المصرية المسجلة لديه بتطبيق معايير المحاسبة المصرية والتى تتسق مع معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية من خلال إطار سمى بقواعد إعداد وتصوير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزى بالجلسة المنعقدة فى ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٨ كبديل لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية الصادرة من البنك المركزى فى ٢٧ يونيو ٢٠٠٢ لتصبح نموذجاً يوضح كيفية تطبيق هذه المعايير على القوائم المالية للبنوك، وبحيث يحقق ذلك مزيداً من الإفصاح عن هذه القوائم ويتيح الشفافية الواجبة عن الأوضاع المالية للبنوك ونتائج أعمالها (حسن،٢٠١٧، البنك المركزى المصرى، ٢٠٠٨). وتقوم مجموعة عمل دائمة من السادة مراقبى الحسابات وممثلى البنك المركزى المصرى مشكلة من مجلس إدارة البنك المركزى بإضافة ومتابعة أية تعديلات ترد بالنسبة لمعايير المحاسبة المصرية واقتراح أسلوب إدخال آثارها على القواعد الصادرة عن البنك المركزى المصرى تمهيداً للعرض على مجلس إدارته للإعتماد.

وفى ٢٨ فبراير ٢٠١٩ أصدر البنك المركزى المصرى كتابًا دوريًا رقم ٤٢ بشأن تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) والذى يلزم جميع البنوك وفروع البنوك الأجنبية العاملة فى مصر والخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزى المصرى وكذا فروع البنوك المصرية العاملة فى الخارج بإعداد القوائم المالية المنفردة والمستقلة والمجمعة لها وفقا لمعيار IFRS9 إعتبارا من أول يناير ٢٠١٩ بهدف رفع مستويات الأمان لمواجهة المخاطر المختلفة من خلال وضع مبادئ التقرير المالى عن الأصول المالية والإلتزامات المالية لعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمى القوائم المالية فى تقديرهم لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وتوقيتها وعدم تأكدها ٢٠١٩ (كتاب دورى البنك المركزى المصرى رقم ٤٢، ٢٠١٩). وجاء فى هذا الكتاب تعليمات تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية (٩) والتى تشمل: نطاق التطبيق، وبعض الأحكام العامة، وأهم التعديلات التى أحدثها تطبيق معيار IFRS 9 فيما يتعلق بتصنيف وقياس الأصول والإلتزامات المالية، ومحاسبة التغطية، و كيفية قياس مخاطر الإئتمان والخسارة الائتمانية المتوقعة، بالإضافة إلى متطلبات الحوكمة والرقابة الداخلية والإفصاحات المطلوبة وفقا لمعيار IFRS9 (كتاب دورى البنك المركزى المصرى رقم ٤٢، ٢٠١٩). وقد ورد فى الأحكام العامة أنه يتم تطبيق قواعد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزى المصرى بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيما عدا ما هو وارد بهذه التعليمات، ويتم الرجوع إلى معايير المحاسبة المصرية فيما لم يرد بشانه نص خاص بهذه القواعد والتعليمات. (كتاب دورى البنك المركزى المصرى رقم ٤٢، ٢٠١٩).

وفيما يتعلق بتصنيف وقياس الأصول المالية فإنه يتحدد فى ضوء نموذج الأعمال وبما يعكس استراتيجية البنك الموضوعة لإدارة الأصول المالية وتدفقاتها النقدية كما جاء فى متطلبات المعيار IFRS 9. ويراعى دراسة الآثار المترتبة على كل نموذج أعمال من مختلف جوانب العمل لدى البنك والمتطلبات الرقابية الأخرى مثل متطلبات إدارة السيولة وتطبيقات بازل (٣) وعملية التقييم الداخلى لكفاية رأس المال. (كتاب دورى البنك المركزى المصرى رقم ٤٢، ٢٠١٩). وبالنسبه للأصول المالية فإنه يتم تصنيفها إلى ثلاثة تصنيفات رئيسية وهى: أصول مالية بالتكلفة المستهلكة، وأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، وأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح/الخسائر. وكذلك فيما يتعلق بتصنيف وقياس أدوات الدين / القروض والتسهيلات فإنها تسجل ضمن أحد البنود الثلاث التالية:

١- تسجل بالتكلفة المستهلكة عندما يكون هدف نموذج الأعمال عند اقتناء الأدوات المدرجة ضمن هذا البند هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة فقط فى كل من أصل الدين والعائد على ذلك الأصل. وهنا تخضع لمتطلبات قياس خسائر الاضمحلال ويسجل العائد المتحقق على هذه الأدوات وكذا الخسارة الائتمانية المتوقعة فى قائمة الأرباح/الخسائر، وفى حالة ارتفاع القيمة يتم رد الخسارة إلى حساب الأرباح والخسائر فى ضوء ما سبق تحميله فى فترات مالية سابقة. (كتاب دورى البنك المركزى المصرى رقم ٤٢، ٢٠١٩).
٢- تسجل بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما يكون الهدف من نموذج الأعمال الاحتفاظ بهذه الأدوات حتى موعد الاستحقاق لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية لها والبيع ويسجل العائد المتحقق على هذه الأدوات وكذا الخسارة الائتمانية المتوقعة فى قائمة الأرباح/الخسائر، (محفظة لإدارة السيولة). (كتاب دورى البنك المركزى المصرى رقم ٤٢، ٢٠١٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- تسجل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وفقا لنموذج الأعمال المطبق لدى البنك بهذا الشأن ويسجل العائد المتحقق على هذه الأدوات وكذا الخسارة الائتمانية المتوقعة فى قائمة الأرباح/الخسائر. (كتاب دورى البنك المركزى المصرى رقم ٤٢).

وبالنسبة للإلتزامات المالية فإنه يتم تسجيل وقياس الإلتزامات المالية بشكل عام بالتكلفة المستهلكة. وإذا كان هدف نموذج الأعمال لدي البنك هو الاعتراف بالإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ففي هذه الحالة يتم قياس هذه النوعية من الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة وتسجل التغيرات اللاحقة فى القيمة العادلة فى قائمة الأرباح والخسائر أما التغيرات الناتجة عن مخاطر الائتمان المرتبطة بالبنك ذاته بتلك الإلتزامات فيتم الاعتراف بها فى الدخل الشامل الآخر ولا يعاد ترحيلها إلى قائمة الأرباح والخسائر حتى فى حال تحقق تلك المبالغ أو التخلص من تلك الإلتزامات. (مرجع سابق، ٢٠١٩). وفيما يتعلق بإعادة تصنيف الأصول المالية فإنه لا يجوز ذلك فى كافة الأحوال إلا فقط عندما يقوم البنك بتغيير نموذج الاعمال وذلك يحدث فى الحالات النادرة غير المتكررة. وفى جميع الأحوال لا يجوز إعادة تصنيف الإلتزامات المالية. (كتاب دورى البنك المركزى المصرى رقم ٤٢، ٢٠١٩).

ومن التعديلات الجوهرية التى يتطلبها المعيار IFRS9 منهجية إحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة. ويشمل الإطار العام[١] لتطبيق المعيار IFRS 9 عند إحتساب الخسارة الإئتمانية المتوقعة ما يلى (كتاب دورى البنك المركزى المصرى رقم ٤٢، ٢٠١٩):

[١] يحدث مع كل إعداد للبيانات المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

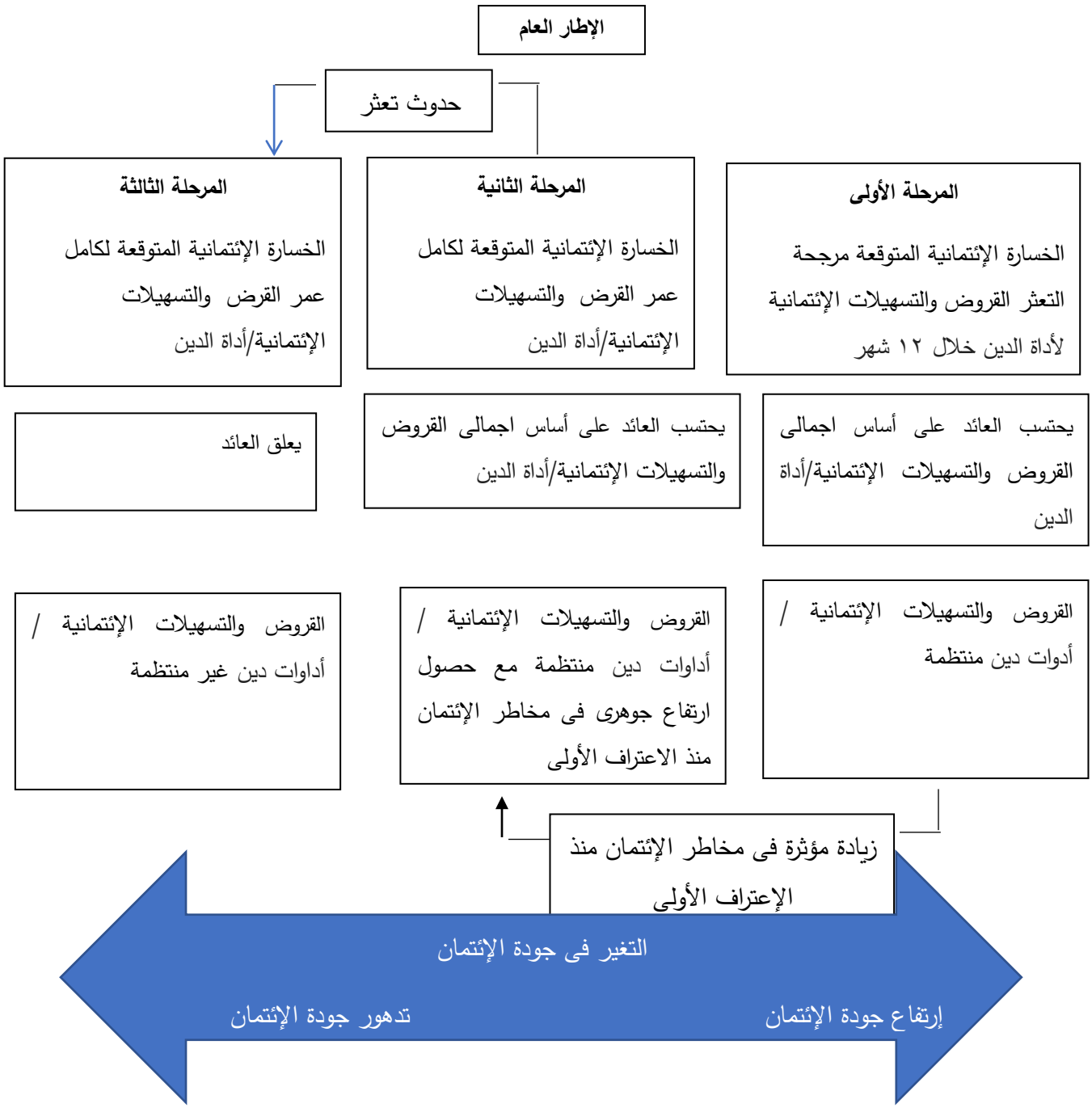

المصدر: كتاب دورى البنك المركزى المصرى رقم ٤٢، ٢٠١٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المصرية

تم تناول أثر تطبيق المعيار IFRS 9 على دلالة القوائم المالية بما فى ذلك الإحتياطيات والأرباح المحتجزة وحقوق الملكية ومخصصات الائتمان مقسمة بالمراحل وكذلك محفظة القروض والتسهيلات مقسمة بالمراحل حسب درجة جودة الدين وفقا للتصنيف الداخلى للبنك، بالإضافة إلى دراسة أثر تطبيق المعيار IFRS 9 على تصنيف الأصول والإلتزامات المالية. البنوك محل الدراسة شملت البنك التجارى الدولى، وبنك قطر الوطنى، وبنك الإسكندرية، وبنك عودة، وبنك البركة مصر، وهى البنوك التى تتوافر لها قوائم مالية ربع سنوية فى الربع المنتهى فى ٣١ مارس ٢٠١٩ وهى أول فترة يصدر عنها قوائم مالية مرحلية بعد تطبيق المعيار IFRS 9 وفقا لتعلميات البنك المركزى المصرى الصادرة فى ٢٦ فبراير ٢٠١٩.

البنك	صافى الربح	اجمالى الأصول
١- التجارى الدولى	٢٦٤١٦٠٧٠٠٠	٣٥١٦٨٣٢٣٦٠٠٠
٢- قطر الوطنى الأهلى	٢,٠٢٢,٥٠٩,٤٠٧	٢٤٩,٧١٦,٢٠٤,٢٧٣
٣- الإسكندرية	٩٣٢٤٢٥٠٠٠	٩٦٠٠٦٨١١٠٠٠
٤- عودة	٣٢٥٩٦٧٣١٢	٧٠٥٥٦٧٣٠٨٤٠
٥- البركة مصر	٢٦٦٢٨١٥٨٧	٦٣٨٢٦٤١١٥١١
اجمالى ٥ بنوك محل الدراسة (١)	٦١٨٨٧٩٠٣٠٦	٨٣١٧٨٩٣٩٣٦٢٤
أكبر خمس بنوك (٢)	٢٩٢٦٤٠٠٠٠٠٠	٣٧٠٨٤٧٢٠٠٠٠٠٠
أكبر ١٠ بنوك (٣)	٣٣٣٢٦٠٠٠٠٠٠	٤٣٠٠١٩٠٠٠٠٠٠٠
الفرق (٤) =(٣) – (٢)	٤٠٦٢٠٠٠٠٠٠	٥٩١٧١٨٠٠٠٠٠٠
الاجمالى للقطاع المصرفى (٥)	٣٩٢٩١٠٠٠٠٠٠	٥٦٦٨٧٠٩٠٠٠٠٠٠
نسبة البنوك محل الدراسة من اجمالى القطاع = ١/٥	% ١٥,٧٥	% ١٤,٦٧
نسبة البنوك العشر الكبار بخلاف البنوك	% ١٠,٣٤	%١٠,٤٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخمسة الكبار=(٤)/(٥)		
نسبة اكبر خمس بنوك من اجمالى القطاع = ٥/٢	% ٧٤,٤٨	%٦٥,٤٢

(مصدر البيانات: تقارير البنك المركزى المصرى)

وبالتالى فإن نسبة ايرادات واجمالى أصول البنوك محل الدراسة تمثل نسبة أكبر من نسبة مجموعة أكبر عشر بنوك بخلاف الخمسة الكبار فى مصر، كما أن البنوك محل الدراسة من أكبر ١٠ بنوك مصرية وفقا للتقارير الصادرة من البنك المركزى المصرى والتى تشمل: البنك الأهلى المصرى ، بنك مصر ، بنك القاهرة، البنك التجارى الدولى ، البنك العربى الأفريقى الدولى ، بنك قطر الوطنى الأهلى ، بنك الأسكندرية ، بنكSAIB وبنك عودة والبركة مصر. أى أن البنوك محل الدراسة تمثل نسبة أكبر من نسبة البنوك العشر الكبار بخلاف البنوك الخمسة الكبار[1].

١- الأثر على حقوق الملكية Stockholders' Equity :

البنك	رصيد أول الفترة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**أثر تطبيق معيار IFRS 9 فى ١ يناير ٢٠١٩**	الرصيد الافتتاحى بعد التطبيق الأولى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
١- التجارى الدولى	٣٤٢٢٨٣٩٦٠٠٠	٢,٠٠٧,١٧٩٠٠٠	٣٦٢٣٥٥٧٥٠٠٠
٢- قطر الوطنى الأهلى	٢٨٦٣٥٤٧٦٨٦٩	(١٧٥٩٧٦٨٤١)	٢٨٤٧٧٥٠٠٠٢٨
٣- الإسكندرية	NA	NA	NA
٤- عودة	٦٧٣٠١٧٣٨٣١	٧٠١٣٥١١٩	٦٨٠٠٣٠٨٩٥٠
٥- البركة مصر	٣٤٣١٦٥٥٨٦٥	(١٣٠١٢٦٢٣٧)	٣٣٠١٥٢٩٦٢٨

[1] (https://www.cbe.org.eg/en/BankingSupervision/Pages/Reports.aspx)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتضح من الجدول السابق عدم اتساق الإفصاح لدى البنوك المصرية محل الدراسة حيث لم يتم الإفصاح فى التقارير المالية لبنك الإسكندرية عن أثر تطبيق المعيار IFRS 9 فى الأول من يناير ٢٠١٩. وجدير بالذكر أن هذه المشكلة لا تتعلق بالبنوك المصرية فقط بل تم التقرير عنها فى دراسة Deloitte والخاصة بأثر تطبيق المعيار IFRS 9 على البنوك الإنجليزية وكذا ظهرت نفس المشكلة عند دراسة اثر تطبيق معيار IFRS 9 على بنوك دول مجلس التعاون الخليجى بواسطة KPMG، ويترتب على ذلك صعوبة إجراء مقارنة بين البنوك محل الدراسة على الرغم من أن توحيد المعايير وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كان من أهم أهدافه الرئيسية سهولة إجراء المقارنات بين الشركات، كما أن خاصية القابلية للمقارنة تمثل أحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الهامة.

ويمكن عرض أثر تطبيق المعيار IFRS9 على حقوق الملكية ذلك من خلال الشكل التالى:

الشكل رقم (١) بالملحق.

٢- الأثر على احتياطى المخاطر العام general risk reserve:

البنك	الرصيد الافتتاحى فى ١ يناير ٢٠١٩	أثر تطبيق معيار IFRS 9 فى ١ يناير ٢٠١٩	الرصيد الافتتاحى المعدل بعد التطبيق الأولى
١- التجارى الدولى	صفر	١,٥٤٩,٤٤٥٠٠٠	١,٥٤٩,٤٤٥٠٠٠
٢- قطر الوطنى الأهلى	صفر	٢١٤٥٣٩٢٣	٢١٤٥٣٩٢٣
٣- الإسكندرية	NA	(١٣٦٠٧٩٦)	NA

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- عودة مصر	٥٣٨٢٢٣١٥٧	(١٨٧٦٧٤٧٣٣)	٣٥٠٥٧٥٥٢٤
٥- البركة مصر	صفر	٣٤٥,٠٥٢,٢٩١	٣٤٥,٠٥٢,٢٩١

وتجدر الإشارة إلى أنه وفقا لتعليمات البنك المركزى المصرى الصادرة فى ٢٨ فبراير ٢٠١٩ فإنه لايجوز التوزيع من إحتياطى المخاطر العام (يشمل احتياطي خاص واحتياطي المخاطر معيار IFRS9 واحتياطى مخاطر بنكية – ائتمان) إلا بعد الحصول على موافقة البنك المركزى المصرى، مع ملاحظة عدم اتساق الإفصاح أيضا عن أثر تطبيق المعيار IFRS 9 على إحتياطى المخاطر العام.

٣- الأثر على الاحتياطى الخاص special reserve :

البنك	**رصيد أول الفترة**	**أثر تطبيق معيار IFRS 9 فى ١ يناير ٢٠١٩**	**المحول إلى احتياطى المخاطر العام**	**الرصيد الافتتاحى بعد التطبيق الأولى**
١- التجارى الدولى	٢٠,٦٤٥٠٠٠	صفر	(٢٠,٦٤٥٠٠٠)	صفر
٢- قطر الوطنى الأهلى	١٧٣٦٨١٩٦٨	١٨٠٣٨٢٩١	(١٥٢٢٢٥٨٠٤)	٣٩٤٩٤٤٥٥
٣- الإسكندرية	NA	NA	NA	NA
٤- عودة مصر	٨١٠٩٩٧٨٩	(٨١٠٩٩٧٨٩)	صفر	صفر
٥- البركة مصر	٤١٢١٢٣٢٧		(٤٢٤٠٨٧٦٢)	(١١٩٦٤٣٥)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- الأثر على احتياطى مخاطر المعيار IFRS 9 نتيجة التطبيق:IFRS9 Risk Reserve

البنك	رصيد أول الفترة	المحول إلى احتياطى المخاطر العام	الرصيد الافتتاحى بعد التطبيق الأولى
١- التجارى الدولى	١,٤١١,٥٤٩٠٠٠	(١,٤١١,٥٤٩٠٠٠)	صفر
٢- قطر الوطنى الأهلى	١٢٨٢٩٢٥٦٣٣	(١٢٨٢٩٢٥٦٣٣)	صفر
٣- الإسكندرية	٣٩١٥٣٥	(٣٩١٥٣٥)	صفر
٤- عودة مصر	٣٦٦٠٢٢٧٧٠	(٣٦٦٠٢٢٧٧٠)	صفر
٥- البركة مصر	٢٣٧١٦٥٥١٠	(٢٣٧١٦٥٥١٠)	صفر[١]

يمثل إحتياطي مخاطر المعيار IFRS 9 نسبة ١% من اجمالى المخاطر الائتمانية المرجحة بأوازن المخاطر وذلك من صافى الربح بعد الضريبة عن عام ٢٠١٧، حيث ورد فى إعتبارات إعداد القوائم المالية أنه فى اليوم الأول للتطبيق يتم دمج كلا من الاحتياطى الخاص –ائتمان، وإحتياطى المخاطر البنكية العام وإحتياطى مخاطر المعيار(٩) فى إحتياطى واحد بإسم **إحتياطى المخاطر العام**. كما ورد فى تعليمات البنك المركزى الصادرة بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٨ أن يتم تكوين احتياطى مخاطر المعيار الدولى التاسع للتقارير المالية بنسبة ١% من اجمالى المخاطر الائتمانية المرجحة بأوزان مخاطر فى ٢٠١٧/١٢/٣١ وتحويل رصيده إلى رصيد احتياطى المخاطر العام وفقا للتعليمات الصادرة فى ٢٠١٩/٢/٢٨ (البنك المركزى المصرى، كتاب دورى رقم ٤٢)، ولذلك فإن رصيد احتياطى مخاطر خاص بعد التطبيق الأولى لمعيار IFRS9 قيمته صفرًا فى كل البنوك.

[١] تم تحويل الفرق وقيمته ٥٠ مليون جنيه من رصيد الأرباح الامحتجزة ليصبح رصيد احتياطى مخاطر IFRS 9 صفر فى نهاية الفترة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- الأثر على الأرباح المحتجزة Retained Earnings:

البنك	رصيد أول الفترة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	أثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولى لمعيار IFRS9	الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بعد التطبيق الأولى	نسبة الزيادة (الانخفاض)
١- التجارى الدولى	٩,٦٣٧,٠٨٣٠٠٠	صفر	٩,٦٣٧,٠٨٣٠٠٠	صفر
٢- قطر الوطنى الأهلى	١٠٤٣١٢٦٥٥١	٢٦٣٨٩٤٤٤	١٠٦٩٥١٥٩٩٥	٢,٥٣٩٨
٣- الإسكندرية	٧٨٥٧٥٠٣٠٠٠	٣٩,٩١٩٠٠٠	٧٨٩٧٤٢٢٠٠٠	٠,٥٠٨٠٣٧
٤- عودة مصر	٣٩١٦٣٥٠٢١١	–	٣٩١٦٣٥٠٢١١	صفر
٥- البركة مصر	١٢٢٤٤٥٦٣٣	٥٠٠٠٠٠٠٠	٧٢,٤٤٥,٦٣٣	٤٠,٨٣٣٤٤٤

ويتضح من الجدول السابق أن نسبة التغير فى الأرباح المحتجزة تراوحت بين صفر% للبنك التجارى الدولى وبنك عودة مصر إلى نسبة انخفاض ٤٠% لبنك البركة مصر. ويمكن توضيح أثر تطبيق معيار IFRS 9 على الأرباح المحتجزة للبنوك محل الدراسة من خلال الشكل التالى:

الشكل رقم (٢) بالملحق

وفى دراسة KPMG التى تمت على بنوك دول مجلس التعاون الخليجى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بعد أول عام من تطبيق المعيار IFRS 9 لدراسة أثر التحول الأولى من معيار IAS39 إلى معيار IFRS 9 وجد فى الإمارات العربية المتحدة أن متوسط الزيادة فى الأرباح المحتجزة نتيجة التحول تراوحت ما بين صفر فى المائة لبنك ADIB إلى ٦٠.٧% لبنك RAKBANK ولم تحدث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أية انخفاضات فى الأرباح المحتجزة نتيجة تطبيق المعيار IFRS 9 (KPMG, 2018). وفى السعودية وجد أن متوسط الزيادة فى الأرباح المحتجزة نتيجة التحول تراوحت ما بين ٣,٢% لبنك BAB إلى ٦٩,٩% لبنك الرياض ولم تحدث أية انخفاضات فى الأرباح المحتجزة نتيجة تطبيق IFRS9 (KPMG, 2018). وفى قطر وجد أن متوسط الزيادة فى الأرباح المحتجزة نتيجة التحول تراوحت ما بين ٧,٧% . فى المائة لبنك QNB إلى ٩٧,٤% لبنك ريان مع انخفاض رصيد الأرباح المحتجزة لبنك CB نتيجة تطبيق IFRS 9 بنسبة ٣٣.٤% (KPMG, 2018, p.27). وفى عمان عانت معظم البنوك من انخفاض رصيد الرباح المحتجزة نتيجة التحول بنسبة تراوحت ما بين ٢,١% فى المائة لبنك Sohar إلى ٢,٩% للبنك الأهلى مع ارتفاع الأرباح المحتجزة لبنك HSBC بنسبة ٦,٤% وبنك NBO بنسبة ٢١% نتيجة تطبيق المعيار IFRS 9 بنسبة ٣٣.٤% (KPMG, 2018). وفى البحرين وجد أن متوسط الزيادة فى الأرباح المحتجزة نتيجة التحول تراوحت ما بين ٧,١% فى المائة لبنك BBK إلى ١٩٦% لبنك BISB مع انخفاض الأرباح المحتجزة لبنك NBB نتيجة تطبيق IFRS 9 بنسبة ٤% (KPMG, 2018).

٦- أثر إعادة قياس وتصنيف الأصول المالية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مقارنة برصيد ١ يناير ٢٠١٩:

أولا: وفقا للمعيار المصرى رقم (٢٦) المعدل لسنة ٢٠١٥ ومعيار المحاسبة الدولى IAS 39 فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفقا للمعيار المصرى رقم (٢٦) المعدل لسنة ٢٠١٥ ومعيار المحاسبة الدولى IAS 39 فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨				
البنك	القروض والحسابات المستحقة التحصيل	متاحة للبيع	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح/الخسائر	المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
التجارى الدولى	٢٨٨,٥٥٢,٢٧٧	٣٩,٢١٧,٨٩٠	٢,٧٣٧,٧٠٥	٣٢٥١٣
الاجمالى	**٣٣٠,٥٤٠,٣٨٥**			
قطر الوطنى الأهلى	٢١١,٠٤٤,٩٥٨,٩٧١	٢,٣٠٠,٣٨٠,٨٥٣	٣٧٩٦٠٤٥	٣٦٥٥٣٣٨٢٧٢٠
الاجمالى	**٢٤٩,٩٠٢,٥١٨,٥٨٩**			
الإسكندرية	**٩١,٦٩٣,٧٤٠**	**٤,٧٠٤,٥٥٩**	–	**٤٢١٣١**
الاجمالى	**٩٦,٤٤٠,٤٣٠**			
عودة	٥٥,٦٠١,٢٣٨,٩٥٩	٢,٠٦٥,١٩٧,٣٧٦	٩٣٨٩٨٢	٥,٥٤٠,٩٠٥,٨١٥
الاجمالى	**٦٣,٢٠٨,٢٨١,١٣٢**			
البركةمصر	**٢٩,٧٠٥,٤٠٨,٩٥٦**	**٦٨٥٤٤٠٩٥**	–	**١١,١٤٩,٥٩٢,٤٢١**
الاجمالى	**٤٠,٩٢٣,٥٤٥,٤٧٢**			

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: وفقا لمعيار المحاسبة المصرى المعدل رقم ٤٧ لعام ٢٠١٩ والمعيار الدولى لإعداد التقارير المالية IFRS9 فى ١ يناير ٢٠١٩ وما يقابله معيار المحاسبة المصرى المعدل (٤٧)

وفقا لمعيار المحاسبة المصرى المعدل رقم ٤٧ لعام ٢٠١٩ والمعيار الدولى لإعداد التقارير المالية IFRS9 فى ١ يناير ٢٠١٩ وما يقابله معيار المحاسبة المصرى المعدل (٤٧)			
	التكلفة المستهلكة	**من خلال الربح/الخسارة**	**من خلال الدخل الشامل الآخر**
التجارى الدولى	٢٤٧,٦٠٦,٤٣٢	٢,٧٣٧,٧٠٥	٨١,٤٨٦,٨٦٢
الاجمالى	**٣٣١,٨٣٠,٩٩٩**		
قطر الوطنى الأهلى	٢٤٨,٢٥٥,٢٨٠,٩٤٦	٤٩,١٧٩,٧٨٨	٢,٨٩٥,٨٨٦,٣٥١
الاجمالى	**٢٥١,٢٠٠,٣٤٧,٠٨٥**		
الإسكندرية	**٨٨,٩٢١,٥١١**	**٨٨,٤٧٤**	**٤,٦٥٧,٧٦٠**
الاجمالى	**٩٣,٦٦٧,٧٤٥**		
عودة	**٥٠,٠٥٢,٨٤٠,٩٨٢**	**٢٩,٤٧٠,٢٤٤**	**١٣,٠٠٦,٨١٩,٢٨٠**
الاجمالى	**٦٣,٠٨٩,١٣٠,٥٠٦**		
البركة مصر	**٤٠,٧٥٩,٩٨٧,٠٤٩**	**٢٤٥٦٥٧٥٥**	**٦٨٥٤٤٠٩٥**
الاجمالى	**٤٠,٨٥٣,١٨٧,٨٩٩**		

ويتضح من الجدولين السابقين أن تصنيف الأدوات المالية بالتكلفة المستهلكة يمثل النسبة الأكبر والتى تراوحت بين ٧٥% للبنك التجارى الدولى إلى ٩٩% لبنك قطر الوطنى الأهلى و١٠٠% لبنك البركة مصر، وجاء فى الترتيب الثانى تصنيف الأدوات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر حيث تراوحت نسبته ما بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٤% للبنك التجارى الدولى إلى ١% قطر الوطنى الأهلى، وفى الترتيب الثالث تصنيف الأدوات المالية من خلال الربح/الخسارة حيث تراوحت نسبته ما بين ٥% لبنك الإسكندرية إلى نسبة ١% للبنك التجارى الدولى وبلغت صفر% لباقى البنوك.

ويمكن توضيح أثر تطبيق معيار IFRS 9 على تصنيف وقياس الأدوات المالية أحد أهم التغييرات التى نتجت عن تطبيق هذا المعيار فى الشكل التالى:

شكل رقم (٣) بالملحق

ويمكن مقارنة النتائج التى تم التوصل إليها فيما يتعلق بأثر إعادة قياس وتصنيف الأصول المالية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مقارنة برصيد ١ يناير ٢٠١٩ بالنتائج التى تم التوصل إليها فى دراسة KPMG فى الجدول التالى (KPMG, 2019) :

	معيار IAS 39					معيار IFRS 9		
	المتاحة للبيع	القروض وحسبات القبض	حتى تاريخ الاستحقاق	من خلال الربح/الخسارة	أخرى	التكلفة المستهلكة	من خلال	
							الربح/ الخسارة	الدخل الشامل الآخر
البحرين	%١٧.٩	%٦٢.٢	%١٩.٩	–	–	%٨٧.١	%١.٦	%١١.٣
عمان	%٦.٧	%٨٧.٤	%٠,٨	%٤,٢	%٠.٨	%٩٠.٦	%٠.٨	%٨.٤
قطر	%٠ ,٩	%٨٦	%٥	–	–	%٩٣,١	%.,٢	%٦,٨
السعودية	%٦.٢	%٢٠.٤	–	%٠,٩	%٧٢,٥	%٩٠,٨	%١,٣	%٨
الإمارات	%١٠,٢	% ٨٥,٦	%١,١	%٢	%١,١	%٨٨.٦	%٢.٢	%٩.٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكما يتضح من الجدول السابق فإن الترتيب الأول لتصنيف اقياس لأدوات المالية بعد تطبيق IFRS9 هو التكلفة المستهلكة يليها فى المرتبة الثانية القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وفى المرتبة الثالثة القيمة العادلة من خلال الربح/الخسارة. وهذا يتشابه مع النتائج التى تم التوصل إليها فى هذا البحث.

٣- <u>الأثر على إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء:</u>

سيتم التركيز فيما يلى على اجمالى القروض والتسهيلات للعملاء لأنها تسيطر على النسبة الأكبر من مخصصات الائتمان فى قائمة المركز المالى للبنوك.

البنك	٣١ مارس ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	نسبة الزيادة / الانخفاض
التجارى الدولى	112 253 470 000	106 309 205 000	5.59%
بنك قطر الوطنى	137,442,351,687	137,965,061,824	-0.38%
بنك الإسكندرية	38 167 902 000	38 239 121 000	-0.19%
عودة مصر	29 688 097 976	31 181 937 267	-4.79%
البركة مصر	16 056 181 839	15 746 156 160	1.97%

ويتضح من الجدول السابق أنه لا توجد نسبة زيادة أو إنخفاض ملحوظة فى إجمالى القروض والتسهيلات الممنوحة للعملاء بعد تطبيق IFRS9 حيث بلغت أكبر نسبة زيادة وإنخفاض ٥% تقريبا. وبالتالى فإن البنوك محل الدراسة لم تخشى منح القروض للعملاء فى ضوء المتطلبات الجديدة لمعيار IFRS 9. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالى:

الشكل رقم (٤) بالملحق

وبمقارنة هذه النتائج بنتائج دراسة ديلوييت التى تمت على البنوك الإنجليزية فإن اجمالى القيمة الدفترية للقروض والتسهيلات المنوحة للعملاء زاد خلال ٢٠١٨ وهى أول عام لتطبيق معيار IFRS 9 سواء بالنسبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للأفراد أو المؤسسات، والاستثناء الوحيد بنك RBS والذى شهد انخفاضا بمقدار 1.1% نتيجة انخفاض القروض الممنوحة للمؤسسات بمبلغ ١١ بليون دولار. أما بالنسبه لباقى البنوك فقد شهدت ارتفاعا فى اجمالى القيمة الدفترية للقروض بنسبة تتراوح بين ٠.٨% – ٥.١%، مع زيادة القروض التى منحها بنك LBG للمؤسسات بمقدار ٢٧ بليون دولار وقروض الرهن العقارى التى منحها بنك HSBC للأفراد بمبلغ ١٥ مليون دولار (Deloitte, 2019). وهذه النتائج لا تختلف عن نتائج هذه الدراسة حيث بلغت أكبر نسبة إرتفاع ٥% تقريبا.

٤- الأثر على إجمالى الأرصدة للقروض والتسهيلات مقسمة وفق المراحل للأفراد والمؤسسات معا:

المرحلة / البنك	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانيا	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا	المجموع
التجارى الدولى	82199717000	36533173000	6229842000	124962732000
بنك القطرى الوطنى	133,376,407,394	7,205,458,863	3,951,532,947	144,533,399,204
بنك الإسكندرية	35264245000	2728490000	2192433000	41185168000
عودة مصر	26,126,006,618	4,007,263,573	778,210,808	30,911,480,999
البركة مصر	12996748124	3133390138	1322868155	17453006417

ويمكن عرض نتائج الجدول السابق فى الشكل رقم (٥) بالملحق. ومن الشكل رقم (٥) يتضح أن أكبر نسبة للخسائر الإئتمانية المتوقعة تتركز فى المرحلة الأولى حيث تراوحت هذه النسبة بين ٩٢% لبنك قطر الوطنى الأهلى و٦٦% للبنك التجارى الدولى، تليها نسبة الخسائر الإئتمانية المتوقعة للمرحلة الثانية حيث تراوحت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسبتها بين ٢٩% للبنك التجارى الدولى و٥% لبنك قطر الوطنى الأهلى، وجاءت الخسائر الإئتمانية المتوقعة للمرحلة الثالثة فى المرتبة الأخيرة حيث تراوحت نسبتها ما بين ٨% لبنك البركة مصر و٢% لبنك عودة مصر. وهذا مؤشر على إرتفاع جودة الإئتمان.

وبمقارنة نتائج الشكل رقم (٥) بالملحق بنتائج دراسة شركة KPMG عام ٢٠١٨ حول أثر الانتقال الأولى لتطبيق IFRS9 على البنوك فى مجلس التعاون الخليجى عام ٢٠١٨ فإن نسبة القروض الممنوحة للعملاء فى البحرين التى تتراوح الخسائر الإئتمانية لها فى المرحلة الأولى ما بين ٧٠.١% لبنك خليجى إلى ٩٠.٨% لبنك NNB وللمرحلة الثانية ما بين ١.٩ % لبنك NNB إلى ١٧.٨ % لبنك خليخى وللمرحلة الثالثة ما بين ١.٥% لبنك AUB إلى و١٢.١% لبنك خليجى. (KPMG, 2018). وهى نسب تقترب كثيرا من النسب الخاصة بالبنوك المصرية محل الدراسة مع تركز خسائر الإئتمان المتوقعة فى المرحلة الأولى ثم المرحلة الثانية ثم المرحلة الثالثة.

وفى عمان تراوحت نسبة القروض الممنوحة للعملاء فى المرحلة الأولى ما بين ٧١.١% لبنك HSBC عمان إلى ٩٥.٤% لبنك نيزوا، و ٤.٦% لبنك نيزوا إلى ٢٦.١% لبنك HSBC عمان فى المرحلة الثانية، و٠% لبنك نيزوا إلى ٢.٥% لبنك HSBC عمان (KPMG, 2018). وهى نسب تقترب كثيرا من النسب الخاصة بالبنوك المصرية محل الدراسة فيما عدا النسب الخاصة بالمرحلة الثالثة فهى منخفضة نسبيا فى عمان مقارنة بالبنوك المصرية محل الدراسة، مع تركز خسائر الإئتمان المتوقعة فى المرحلة الأولى ثم المرحلة الثانية ثم المرحلة الثالثة.

وفى قطر تراوحت نسبة القروض الممنوحة للعملاء فى المرحلة الأولى ما بين ٨١.٩% لبنك الدوحة إلى ٩٨.٧% للبنك الأهلى، و ١.٦% للبنك القطرى الوطنى الأهلى إلى ١٥.٩% لبنك الدوحة فى المرحلة الثانية، ٠.٨% لبنك قطر الدولى إلى ٣.٣% لبنك CB. (KPMG, 2018, p.26). وبمقارنة هذه النتائج بنتائج الدراسة الحالية فإن نسب خسائر الإئتمان المتوقعة بالمرحلة الأولى للبنوك القطرية أعلى من المصرية ونسب خسائر الإتمان المتوقعة فى المرحلة الثانية أعلى فى البنوك المصرية مقارنة بالبنوك القطرية محل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسة وكذلك نسب خسائر الإتمان المتوقعة فى المرحلة الثالثة أعلى فى البنوك المصرية مقارنة بالبنوك القطرية محل الدراسة.

وفى السعودية تراوحت نسبة القروض الممنوحة للعملاء فى المرحلة الأولى ما بين 71.2% لبنك AAAL إلى ٩٢.٧% لبنك NCB، و 5.5% للبنك القطرى الوطنى الأهلى إلى 25.2% لبنك AAAL فى المرحلة الثانية، ٠.٧% لبنك الراجحى إلى ٥.١% لبنك سايب فى المرحلة الثالثة. (KPMG, 2018). وهى نسب تقترب كثيرا من النسب الخاصة بالبنوك المصرية محل الدراسة مع تركز خسائر الإئتمان المتوقعة فى المرحلة الأولى ثم المرحلة الثانية ثم المرحلة الثالثة.

وفى الإمارات العربية المتحدة تراوحت نسبة القروض الممنوحة للعملاء فى المرحلة الأولى ما بين81% لبنك CBD إلى 95.3% لبنك SIB، و 4.2% لبنكى FAB وSIB إلى 9.2% لبنك CBD فى المرحلة الثانية، ٠.٦% لبنك SIB إلى ٩.8% لبنك CBD (KPMG, 2018). وبمقارنة هذه النتائج بنتائج الدراسة الحالية فإن نسب خسائر الإئتمان المتوقعة بالمرحلة الأولى للبنوك محل الدراسة فى الإمارات أعلى من المصرية ونسب خسائر الإئتمان المتوقعة فى المرحلة الثانية أعلى فى البنوك المصرية مقارنة بالبنوك القطرية محل الدراسة وتقترب نسب خسائر الإئتمان المتوقعة فى المرحلة الثالثة للمجموعتين.

ويمكن إجراء مزيد من التحليل على اجمالى خسائر الائتمان المتوقعة –قروض وتسهيلات للمؤسسات والأفراد بتقسيمها إلى خسائر الائتمان المتوقعة – قروض وتسهيلات للمؤسسات وخسائر الائتمان المتوقعة –قروض وتسهيلات للأفراد لتحديد التصنيف الذى يوجد به تدهور فى جودة الائتمان –حيث تقل جودة الإئتمان كلما اتجه التصنيف تجاه المرحلة الثانية والثالثة– كما يلى:

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

أ- خسائر الائتمان المتوقعة – قروض وتسهيلات للمؤسسات:

المرحلة / البنك	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانيا	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا	
التجارى الدولى	٥٧٩٠١٩٨٩٠٠٠	٣٦٢٧٠٨٧٦٠٠٠	٦٠٨٥١٥٨٠٠٠	١٠٠٢٥٨٠٢٣٠٠٠
قطر الوطنى	١١٠,٨٧١,٥٥٠,٤٠٤	٧,١٤٠,٤١٤,٠٦٩	٣,٤٩٣,٩٠٥,٣٥٧	١٢١,٥٠٥,٨٦٩,٨٣٠
بنك الإسكندرية	١٧,٥٥١,٥٧٨٠٠٠	٣,٢٨٢,٦٢٥٠٠٠	٢,٠٥٢,٠٠٦٠٠٠	٢٢,٨٨٦,٢٠٩٠٠٠
بنك عودة	٢٠٢٠٥٥٠٧٠٠٢	٣٤١٣٧٤٤٧٢٠	٦٩٨٤٢٨٢٨٧	٢٤٣١٧٦٨٠٠٠٩
بنك البركة	١١٧١٠٦٩٧٤٨٧	٣٠٩٦٦٨٤٤٧٨	١٢٩٥٤٤٧٩٦٠	١٦١٠٢٨٢٩٩٢٥

ويعرض الشكل رقم (٦) بالملحق يتضح من الشكل رقم (٦) أن البنوك تختلف من حيث جودة إئتمان القروض والتسهيلات الممنوحة للمؤسسات يأتى على رأسها بنك قطر الوطنى الأهلى من حيث إرتفاع جودة الإئتمان وتقع أعلى نسبة لخسائر الإئتمان المتوقعة بالمرحلة الثانية فى البنك التجارى الدولى ويحتل بنك عودة النسبة الأعلى فى خسائر الإئتمان المتوقعة بالمرحلة الثالثة. ويتضح من الشكل رقم (٧) أن نسبة الخسائر المتوقعة فى المرحلة الأولى للقروض الممنوحة للمؤسسات ٧٦% ، و١٩% للمرحلة الثانية و٥% للمرحلة الثالثة.

وفى دراسة (Deloitte, 2019) للبنوك الإنجليزية وجد أن معظم محفظة القروض الخاصة بالمؤسسات كانت فى المحلة الأولى والثانية فى نهاية العام الأول لتطبيق معيار IFRS 9 والتى مثلت ما بين ٩٦% – ٩٩.١% من اجمالى محفظة القروض للبنوك. وتراوحت قيمة المرحلة الثانية ما بين ٤.٥% – ١٠.٩%، بينما كانت النسبة الخاصة بالمرحلة الثالثة ما بين ١.٥% – ٤% للبنوك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- قروض وتسهيلات للأفراد

المرحلة / البنك	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانيا	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا	المجموع
التجارى الدولى	٢٤٢٩٧٧٢٨٠٠٠	٢٦٢٢٩٧٠٠٠	١٤٤٦٨٤٠٠٠	٢٤٧٠٤٧٠٩٠٠٠
قطر الوطنى	٢٢,٥٠٤,٨٥٦,٩٩٠	٦٥,٠٤٤,٧٩٤	٤٥٧,٦٢٧,٥٩٠	٢٣,٠٢٧,٥٢٩,٣٧٤
بنك الإسكندرية	١٧٧١٢٦٦٧٠٠٠	٤٤٥٨٦٥٠٠٠	١٤٠٤٢٧٠٠٠	١٨٢٩٨٩٥٩٠٠٠
بنك عودة	٥٩٢٠٤٩٩٦١٦	٥٩٣٥١٨٨٥٣	٧٩٧٨٢٥٢١	٦٥٩٣٨٠٠٩٩٠
بنك البركة مصر	١٢٨٦٠٥٠٦٣٧	٣٦٧٠٥٦٦٠	٢٧٤٢٠١٩٥	١٣٥٠١٧٦٤٩٢

وفى دراسة (Deloitte, 2019) للبنوك الإنجليزية وجد أن معظم إجمالى القيمة الدفترية لقروض الأفراد تقع فى المرحلتين الأولى والثانية فى نهاية ٢٠١٨ العام الأول لتطبيق معيار IFRS 9 وهى تمثل ٩٤.٨% – ٩٩.١% من إجمالى القروض اللمنوحة للبنوك. وتراوحت نسبة القروض التى تقع فى المحلة الثانية ما بين ٣.١% – ١٤.٩% مقارنة بنسبة ٠.٩% – ٥.٢% للمرحلة الثالثة. ويعرض الشكل رقم (٨) أثر تطبيق المعيار IFRS9 على الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض وتسهيلات للأفراد فقط وفق المراحل الثلاثة. ويعرض الشكل رقم (٩) أثر تطبيق المعيار IFRS9 على الخسائر الإئتمانية المتوقعة للقروض الممنوحة للأفراد فقط مقسمة وفق المراحل لجميع البنوك محل الدراسة معا بنسبة بلغت ٩٧% للمرحلة الأولى و٢% للمرحلة الثانيو و١% للمرحلة الثالثة . وهذا يدل على ارتفاع جودة الإئتمان للقروض الممنوحة للأفراد مقابل تلك الممنوحة للمؤسسات والتى تبلغ ٧٦% فى المرحلة الأولى و١٩% فى المرحلة الثانية و٥% فى المرحلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثالثة. وهذا على غير المتوقع حيث أنه عادة ما يكون الإنطباع بأن جودة الإئتمان أقل فى القروض الممنوحة للأفراد مقابل القروض الممنوحة فى للمؤسسات.

٥- مخصص اضمحلال خسائر الائتمان (القروض والتسهيلات للأفراد والشركات) مقسمة وفق المراحل فى ٣١ مارس ٢٠١٩:

تم عرض أثر تطبيق المعيار (IFRS9) على الخسائر الإئتمانية المتوقعة لإجمالى القروض والتسهيلات مقسمة وفق المراحل سواء بالنسبة للمؤسسات أو الأفراد، وفيما يلى عرضا للخسائر الإئتمانية المتوقعة مقسمة وفق المراحل لمخصصات اضمحلال خسائر الإئتمان وذلك للأفراد والشركات معا.

المرحلة / البنك	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانيا	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا	
التجارى الدولى	٩٤٠,٨٥٢٠٠٠	٥,٣٨٤,٧٢١٠٠٠	٦,٠٧٢,٩٩٠٠٠٠	١٢٣٩٨٥٦٣٠٠٠
قطر الوطنى الأهلى	١,٥٦٧,٧٢٧,٦٦٢	٤,٦٣٢,٦١٣,٤٠٨	٣,٤٤٥,٠٧٠,٢٧٦	٩٦٤٥٤١١٣٤٦
الإسكندرية	٦١٧١١٨٠٠٠	٦٩٢,١٢٥٠٠٠	١٤١١٦٣٩٠٠٠	٢٧٢٠٨٨٢٠٠٠
عودة	١١٦١٩٦٩٥٩	٤٣٨٤٧٦٠٢٣	٥٥٨٦٦٣٨٧٦٠	٦١٤١٣١١٧٤٢
البركة	٥٤٢٩١٥٩٩	٣٦٦٦٨٥١١٧	٩٧٥٨٤٧٨٦٢	١٣٩٦٨٢٤٥٧٨

ويعرض الجدول التالى نسب مخصص خسائر الاضمحلال للبنوك فى ٣١ مارس ٢٠١٩ مقسمه وفق المراحل:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البنك	المرحلة الأولى والثانية	المرحلة الثالثة
التجارى الدولى	%٥١	%٤٩
قطر الوطنى الأهلى	%٦٤	%٣٦
الاسكندرية	%٤٨	%٥٤
عودة مصر	%٩	%٩١
البركة مصر	%٣٠	%٧٠
متوسط البنوك	%٤٦	%٥٤

ويتضح من الجدول السابق ارتفاع نسب مخصص خسائر الإضمحلال– المرحلة الثالثة فى بنك عودة الذى جاء فى المرتبة الأولى بنسبة ٩١% ثم بنك البركة الذى جاء فى المرتبة الثانية ٧٠% ثم البنك التجارى الدولى الذى جاء فى المرحلة الثالثة بنسبة ٥٤% وهى مؤشر لتدهور جودة الإئتمان فى هذه البنوك وارتفاع نسبة مخاطر الإئتمان بها. وبلغت نسبة مخصص خسائر الإضمحلال للبنوك جميعا فى ٣١ مارس ٢٠١٩ مقسم وفق المراحل ٦٤% فى المرحلة الأولى والثانية معا ونسبة ٥٤% فى المرحلة الثالثة وذلك يدل على تدهور جودة الإئتمان بشكل عام.

ويعرض الشكل رقم (10) بالملحق مخصص خسائر الاضمحلال للبنوك فى ٣١ مارس ٢٠١٩ مقسمه وفق المراحل وذلك لكل بنك على حدة ثم للبنوك جميعا.

٦- مخصص اضمحلال خسائر الائتمان (القروض والتسهيلات للأفراد) مقسم بالمراحل فى ٣١ مارس ٢٠١٩:

يمكن إجراء مزيد من التحليل على مخصصات اضمحلال خسائر الإئتمان للقروض والتسهيلات بتقسيمها إلى قروض وتسهيلات للأفراد وقروض وتسهيلات للمؤسسات لتحديد التصنيف الذى يوجد به تدهور فى جودة الائتمان –حيث تقل جودة الإئتمان كلما اتجه التصنيف تجاه المرحلة الثانية والثالثة– كما يلى:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرحلة / البنك	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانيا	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا	
التجارى الدولى	٦٥٨٥٤٠٠٠	١٢٥٤٤٠٠٠	١٠٠٢٩٠٠٠٠	١٧٨٦٨٨
قطر الوطنى الأهلى	٩٣,٨٧٠,٣٤٠	٦,٠٢٦,٥٦٧	٣٩٠,٢٨٦,٩٨٧	٤٩٠,١٨٣,٨٩٤
الإسكندرية	NA	NA	NA	٣١١١٥٣٠٠٠
البركة	٤١٢٥٣٩٢	٣٣٨٧٦١٨١	١٦٧٠٧٠١٧	٥٤٧٠٨٥٩٠
عودة	١٠٧٢٤٨٣٣	٢٠٢٦٢٤٢٤	٣١٥٤٤١٣٢	٦٢,٥٣١,٣٨٩

يعرض الشكل رقم (١١) بالملحق توضيحا لنسب مخصصات الإضمحلال مقسمة وفق المراحل وذلك حسب كل من تصنيف الأفراد والمؤسسات كل على حدة. ويتضح من الجدول السابق والشكل رقم (١١) بالملحق أن بنك قطر الوطنى يأتى فى المرتبة الأولى من حيث ارتفاع نسبة خسائر الإئتمان المتوقعة لمخصص الإضمحلال فى المرحلة الثالثة بنسبة بلغت ٨٠% وهى نسبة مرتفعة جدا، يليه البنك التجارى الدولى فى المرتبة الثانية بنسبة ٥٦% ، يليه بنك عودة فى المرحلة الثالثة بنسبة ٥١% بينما جاء بنك البركة فى المرتبة الأولى من حيث نسبة مخصصات اضمحلال خسائر الإئتمان المتوقعة فى المرحلة الأولى بنسبة بلغت ٧٠% وهذا مؤشر جيد لجودة الإئتمان بالبنك. وبمقارنة هذه النتائج بنتائج دراسة Deloitte عام ٢٠١٩ على البنوك الإنجليزية وجد تباين نسبة توزيع مخصصات الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء الأفراد ما بين المراحل الثلاث بين البنوك نتيجة تطبيق معيار IFRS 9. وتتمثل النسبة الأكبر من هذه المخصصات فى المرحلة الأولى والثانية لجميع البنوك محل الدراسة فيما عدا بنكى RBS و SCB فإن النسبة الأكبر كانت فى المرحلة الثالثة. وكانت النسبة الأكبر للمرحلة الأولى والثانية من المخصصات والتى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعادل ٦٠% لبنك HSBC و بنك LBG وذلك بسبب المساهمة المنخفضة نسبيا لمخصصات المرحلة الثالثة. وتراوحت النسبة لباقى البنوك ما بين ٤٠%-٦٤% (Deloitte, 2019).

٧- مخصص اضمحلال خسائر الائتمان (القروض والتسهيلات للمؤسسات) مقسم بالمراحل فى ٣١ مارس ٢٠١٩:

المرحلة / البنـــــك	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانيا	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا	المجموع
التجارى الدولى	٨٧٤٩٩٨٠٠٠	٥٣٧٢١٧٧٠٠٠	٥٩٧٢٧٠٠٠٠٠	١٢٢١٩٨٧٥٠٠٠
قطر الوطنى الأهلى	١,٣٩٧,٢٠٣,٥٢٠	٢,٣١٢,٩٤٩,٧٤٤	٢,٧٢٧,٦٢٣,٥٣٣	٦,٤٣٧,٧٧٦,٧٩٧
الإسكندرية	NA	NA	NA	٢٠٤٤١٨١٩٠٠٠
البركة مصر	٥٠١٦٦٢٠٧	٣٣٢٨٠٨٩٣٦	٩٥٩١٤٠٨٤٥	١٣٤٢١١٥٩٨٨
عودة	١٠٥٤٧٢١٢٦	٤١٨٢١٣٥٩٩	٥٥٥٥٠٩٤٦٢٨	٦,٠٧٨,٧٨٠,٣٥٣
الاجمالى	٣٣٦٥٩٩٥٩٩٥	١١٤٤٧٩٣٧٩٤٣	١٧٣٤٣٦٤٤٧٤٩	٣٢١٥٧٥٧٨٦٨٧

يعرض الشكل رقم (١١) بالملحق بيانات الجدول السابق ويتضح من الجدول السابق أن بنك عودة يحتل المركز الأول من حيث تدهور درجة الإئتمان حيث بلغت نسبة مخصصات اضمحلال المرحلة الثالثة ٩١% يليها بنك البركة مصر فى المرتبة الثانية بنسبة ٧١%، يليها البنك التجارى مصر بنسبة ٤٩% فى المرحلة الثالثة، بينما احتل البنك التجارى الدولى المرتبة الأولى من حيث ارتفاع مخصصات اضمحلال المرحلة الأولى بنسبة بلغت ١٦% واحتل بنك قطر الوطنى الأهلى المركز الأول فى المرحلة الأولى والثانية معا بنسبة بلغت ٦٤%. وبمقارنة نتائج هذه الدراسة بنتائج دراسة شركة Deloitte عام ٢٠١٩ على البنوك الإنجليزية تبين أن معظم مخصصات الاضمحلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للقروض اللمنوحة للمؤسسات تتركز فى المرحلة الأولى والثانية، مع اختلاف النسب من بنك لآخر حيث تراوحت نسبة المخصصات للمرحلة الثالثة ما بين ٥٦% إلى ٩٠%. وبلغت أكبر نسبة لمخصصات المرحلة الأولى والثانية لبنكى San و بركليز والتى تجاوزت نسبة ٤٠% وذلك نتيجة المساهمة المرتفعة نسبيا لمخصصات اضمحلال المرحلة الثانية والتى تجاوزت نسبة ٣٠% بينما تراوحت النسبة لباقى البنوك ما بين ٧% إلى ٢٢% (Deloitte, 2019).

ويتضح من الشكل رقم (١٢) والذى يعرض إجمالى مخصص اضمحلال خسائر الإئتمان للقروض والتسهيلات الممنوحة للأفراد والمؤسسات معا والتى بلغت ١٠% فى المرحلة الأولى و٣٦% فى المرحلة الثانية و٥٤% فى المرحلة الثالثة أن جودة إئتمان القروض والتسهيلات الممنوحة للأفراد أكثر خطورة وأقل جودة من القروض والتسهيلات الممنوحة للمؤسسات حيث بلغ اجمالى مخصص إضمحلال خسائر الإئتمان للقروض والتسهيلات الممنوحة للأفراد فى المرحلة الثالثة ٦٩% للمؤسسات مقابل ٥٨% للأفراد أى بفرق يعادل ١٦% تقريبا، وتمثل نسبة اجمالى مخصص إضمحلال خسائر الإئتمان للقروض والتسهيلات الممنوحة للأفراد والمؤسسات معا ٤٦% للمرحلة الأولى والثانية معا و٥٤% للمرحلة الثالثة فقط وهذا يشير إلى إرتفاع درجة مخاطر القروض والتسهيلات الممنوحة للمؤسسات والأفراد. وبمقاؤنة نتائج هذه الدراسة بنتائج دراسة ديلوييت عام٢٠١٩ على البنوك الإنجليزية وجد أن انخفاض إجمالى مخصصات الإضمحلال للقروض الممنوحة للعملاء خلال ٢٠١٨ أول عام لتطبيق معيار IFRS 9 بنسب تتراوح ما بين ٢.٣% إلى ٣٤.٨%. وشمل هذا الانخفاض قطاعى الأفراد والمؤسسات معا فيما عدا بنكى بركليز و LBG حيث ارتفعت بهما مخصصات اضمحلال القروض الممنوحة للأفراد قليلا، كما كان الإنخفاض فى محفظة قروض قطاع المؤسسات أكثر من الأفراد. (Deloitte, 2019).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨- رد/أرباح (عبء/خسائر) الاضمحلال عن خسائر الائتمان: أرباح (خسائر الائتمان)

البنك	فى ٣١ مارس ٢٠١٨	فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨	فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	فى ٣١ مارس ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠١٩
التجارى الدولى	(٣٢٠٢٣٢٠٠٠)	(١٥١٢٢٣٥٠٠٠)	(٢٧٢,٦٢١٠٠٠)	(٥٢٠٧٢٧٠٠٠)	(٢٧٤٣٧٩٠٠٠)
قطرالوطنى الأهلى	(٥٤٠٦٥١٩٣)	(١٤٢٨٩٥١٠٥)	(٢٦٩,٧٤٩,٢١٤)	(٦٥٦٨٢٧٣٥)	(١٠٥٢٨٢٦٥٦)
الإسكندرية	١٠٣١٤٢٠٠٠	٢٢٣٧١٠٠٠	(١٢٦,٦٥٥٠٠٠)	٩٤٤٤٨٠٠٠	NA
عودة مصر	(٣٤٩١١٩٣٩)	NA	NA	٩٥٨٤٣٠٨	NA
البركة مصر	(١١٠٤١٠٣٩٨)	٩٦,٧٩٣,٥٨٧	(٢٤٠,٦٨٢,٨٥٦)	(١٢٢٣٣٣٩٠٥)	NA

ويوضح الشكل رقم (١٣) بالملحق رد (عبء) الاضمحلال بقائمة الدخل عن الربع السنة المنتهى فى ٣١ مارس ٢٠١٩ وفقا لمعيار IFRS 9 مقارنة بنظيره فى الفترات السابقة وفقا لمعيار IAS 39. والهدف من إجراء مثل هذه المقارنة هو توضيح جزء التغير فى اجمالى مخصصات الاضمحلال فى قائمة المركز المالى ذات التأثير المباشر على خفض الأرباح المحتجزة والتى تستخدم كمصدر رئيسى كمصدر لراس المال التنظيمى. وبالتالى فإن مقارنة عبء الاضمحلال وفقا لمعيار IFRS 9 بنظيره وفقا لمعيار IAS 39 يعطى مؤشرا للأهمية النسبية لمصادر رأس المال التنظيمى الناتج عن التغيرات فى مخاطر الائتمان فى ضوء هذه المعايير المحاسبية (Deloitte, 2019).

ويلاحظ من الجدول السابق والشكل رقم (١٣) بالمحلق تذبذب النتائج ما بين ارتفاع وانخفاض عبء الاضمحلال قبل وبعد ٣١ مارس ٢٠١٩ وهى اول فترة للتقرير بعد أصدار تعليمات البنك المركزى المصرى بتطبيق متطلبات معيار IFRS 9 والذى يتوافق معه معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم (٤٧) لسنة ٢٠١٩، فنجد أن عبء الاضمحلال قد تضاعف تقريبا بالزيادة بعد التطبيق الأولى لمتطلبات معيار IFRS 9 ثم انخفض مرة ثانية للنصف تقريبا، وذلك على عكس بنك قطر الوطنى والذى انخفض به عبء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاضمحلال أربع مرات تقريبا فى ٣١ مارس ٢٠١٩ ثم ارتفع مرة أخرى مرة ونصف تقريبا فى ثانى فترة للتقرير فى ٣٠ يونيه ٢٠١٩.

وبمقارنة هذه النتائج بنتائج دراسة شركة KPMG التى تمت فى عام ٢٠١٨ على البنوك المسجلة فى مجلس التعاون الخليجى وجد فى البحرين أن إجمالى صافى عبء الإضمحلال قد انخفض بدرجة كبيرة بنسبة 60.6% من ١٦٩.٩مليون دولار أمريكى٣١ ديسمبر ٢٠١٧ أخر عام قبل تطبيق معيار IFRS9 إلى ٦.٩ مليون دولار أمريكى فى ٣١ مارس ٢٠١٨ أول عام لتطبيق معيار IFRS. وكانت أكبر نسبة لانخفاض عبء الإضمحلال لبنك خليجى بنسبة ٩٦% وأقل نسبة انخفاض لبنك AUB بنسبة ٥٨ %، وكان الارتفاع الوحيد لبنكى BISB وبنك BBK بنسبة ارتفاع بلغت ٢٢٥% و٥٧% على التوالى (KPMG, 2018, p.47)[1]. وفى عمان وجد أن إجمالى صافى عبء الإضمحلال قد انخفض بدرجة كبيرة بنسبة ٦٦% من ١٠٣.٤ مليون دولار أمريكى٣١ ديسمبر ٢٠١٧ أخر عام قبل تطبيق معيار IFRS9 إلى ٣٥.١ مليون دولار أمريكى فى ٣١ مارس ٢٠١٨ أول عام لتطبيق معيار IFRS وكانت أكبر نسبة لانخفاض عبء الإضمحلال لبنك Dhofar بنسبة ٩٧% وأقل نسبة انخفاض لبنك خليجى بنسبة 53.7%، بينما ارتفعت أعباء الاضمحلال لبنوك Alizz و Nizwa وHSBC بنسب ١٠٠% و ٤٥% و ٢٥٠% على التوالى (KPMG, 2018).

وفى قطر وجد أن إجمالى صافى عبء الإضمحلال قد انخفض بدرجة كبيرة بنسبة 45.56% من ٥٤٩.٣ مليون دولار أمريكى٣١ ديسمبر ٢٠١٧ أخر عام قبل تطبيق معيار IFRS9 إلى ٢٩٩ مليون دولار أمريكى فى ٣١ مارس ٢٠١٨ أول عام لتطبيق معيار IFRS وكانت أكبر نسبة لانخفاض عبء الإضمحلال لبنك ريان بنسبة 90.4% وأقل نسبة انخفاض لبنك CB بنسبة 9.9%، بينما ارتفع أعباء الاضمحلال للبنك القطرى الدولى بنسبة 109.3% (KPMG, 2018).

وفى السعودية وجد أن إجمالى صافى عبء الإضمحلال قد انخفض بدرجة كبيرة بنسبة 46.26% من 827.9 مليون دولار أمريكى٣١ ديسمبر ٢٠١٧ أخر عام قبل تطبيق معيار IFRS9 إلى 444.9 مليون

[1] تم حساب هذه النسب فى ضوء البيانات المقدمة فى دراسة KPMG عام ٢٠١٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولار أمريكى فى ٣١ مارس ٢٠١٨ أول عام لتطبيق معيار IFRS وكانت أكبر نسبة لانخفاض عبء الإضمحلال لبنك NCB بنسبة 102.86% وأقل نسبة انخفاض لبنك AAAL بنسبة 10.79%، بينما ارتفعت أعباء الاضمحلال لبنك SABB و بنك الراجحى بنسبة ٢٥% و ١٨٤% على التوالى (KPMG, 2018).

وفى الإمارات وجد أن إجمالى صافى عبء الإضمحلال قد انخفض بدرجة كبيرة بنسبة ٢٣.٢٣% من 873.3 مليون دولار أمريكى٣١ ديسمبر ٢٠١٧ أخر عام قبل تطبيق معيار IFRS9 إلى 670.4 مليون دولار أمريكى فى ٣١ مارس ٢٠١٨ أول عام لتطبيق معيار IFRS وكانت أكبر نسبة لانخفاض عبء الإضمحلال لبنك SIB بنسبة 65% وأقل نسبة انخفاض لبنك RAK بنسبة 5%، بينما ارتفعت أعباء الاضمحلال لبنك CBD بنسبة 155% (KPMG, 2018).

وبالنسبه لبنك الإسكندرية فقد زاد رد الإضمحلال بدرجة كبيرة من عبء اضمحلال تبلغ قيمته ١٢٧ مليون جنيه تقريبا فى إلى رد اضمحلال تبلغ قيمته ٩٤ مليون جنيه تقريبا أى بنسبة ٥٠% تقريبا. وكذا بالنسبه لبنك البركة مصر فإن عبء الاضمحلال قد انخفض للنصف تقريبا للنصف. وبمقارنة هذه النتائج بنتائج الدراسة التى تمت على البنوك الإنجليزية فإن عبء الاضمحلال وفقا لما توصلت إليه هذه الدراسة انخفض فى ٢٠١٨ مقارنة بالفترتين السابقتين٢٠١٧ و٢٠١٦ فيما عدا بنك LBG. ويلاحظ أنه تم اجراء المقارنة على أساس الاضمحلال السنوى بينما تم فى هذا البحث على أساس ربع سنوى حيث أنه لم تصدر تقارير سنوية بعد تطبيق المعيار IFRS 9 بالنسبه للبنوك المصرية والتى ستصدر فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

٩- أثر تطبيق معيار IFRS 9 على مخصص خسارة الاضمحلال للقروض والتسهيلات:

أوضحنا فى البنود السابقة أثر تطبيق المعيار IFRS9 على تقسيم مخصصات إئتمان القروض والتسهيلات الممنوحة للمؤسسات والأفراد وفقا للمراحل الثلاث حسب جودة إئتمان كل منها. ولمزيد من التحليل يوضح الجدول التالى أثر التطبيق الأولى لمعيار IFRS9 على مخصصات الإضمحلال بتوضيح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أرصدة المخصصات فى ضوء تطبيق المعيار IAS 26 فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مقابل هذه الأرصدة فى ٣١ مارس ٢٠١٩ بعد تطبيق المعيار IFRS9 لتوضيح أثر التطبيق الأولى لمعيار IFRS9.

أ- أثر التطبيق الأولى لمعيار IFRS 9 على مخصص خسارة الاضمحلال لقروض الأفراد:

البنك	الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وفقا لمعيار المحاسبة المصرى ٢٦ ومعيار المحاسبة الدولىIAS39	أثر التغيرات نتيجة التطبيق الأولى لمعيار IFRS 9	الرصيد المعدل فى ١ يناير ٢٠١٩ بعد التطبيق الأولى لمعيار IFRS 9	نسبة الزيادة (الانخفاض) فى المخصص
١- التجارى الدولى	134586000	89725000	224311000	67%
٢- قطر الوطنى الأهلى	351 428 146	130 146 331	481 574 477	%37
٣- الإسكندرية	388 690 000	(31 377 000)	357 313000	(8%)
٤- البركة مصر	15 661 903	48 420 142	64 082 045	%309
٥- عودة مصر	54 015 051	31 039 122	85054173	57.5%

يعرض الشكل رقم (١٤) بالملحق بيانات الجدول السابق. ومن الواضح ارتفاع مخصصات خسائر الاضمحلال /الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنوك محل الدراسة نتيجة تطبيق المعيار IFRS9 إلا بالنسبة لبنك الإسكندرية الذى ترتب على تطبيق معيار IFRS 9 انخفاضا فى المخصص الخاص به ، وملاحظة الزيادة غير العادية فى مخصص بنك البركة مصر والذى وصل إلى ٣٠٩%. وهذا يوضح تباين تأثير التطبيق اللأولى لمعيار IFRS 9 على مستوى مخصصات الائتمانية للبنوك المصرية محل الدراسة.

ب- أثر تطبيق معيار IFRS 9 على مخصص خسارة الاضمحلال للقروض والتسهيلات للمؤسسات:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أوضحنا فى البند (أ) أثر التطبيق الأولى لمعيار IFRS9 على مخصص خسارة الإضمحلال للقروض والتسهيلات الممنوحة للأفراد ونوضح هنا أثر التطبيق الأولى لمعيار IFRS9 على مخصص خسارة الإضمحلال للقروض والتسهيلات الممنوحة للمؤسسات فى الجدول التالى:

البنك	الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وفقا لمعيار المحاسبة المصرى ٢٦ ومعيار المحاسبة الدولى IAS 39	أثر التغيرات نتيجة التطبيق الأولى لمعيار IFRS 9	الرصيد المعدل فى ١ يناير ٢٠١٩ بعد التطبيق الأولى لمعيار IFRS 9	نسبة الزيادة (الانخفاض) فى المخصص
التجارى الدولى	12 906 242000	(806 050000)	12 100 192000	(6.2%)
قطر الوطنى الأهلى	5 403 933 118	1 072 524 857	6 476 457 975	20%
الإسكندرية	2 041 819000	468 785000	2 510 604000	23%
البركة مصر	1 249 239 883	1 631 072	1 250 870 955	0.13%
عودة مصر	926 472 566	158 420 647	1084893213	17%

يعرض الشكل رقم (١٥) بالملحق بيانات الجدول السابق ويتضح من الجدول السابق والشكل رقم (١٥) أن مستويات الزيادة فى مخصصات الاضمحلال للبنوك محل الدراسة تراوحت بين ١٧% إلى ٢٣% باستثناء البنك التجارى الدولى الذى شهد انخفاضا فى مستوى مخصص الائتمان الممنوح للمؤسسات بمعدل 6.2% على الرغم من زيادة محفظة البنك التجارى الدولى فى القروض والتسهيلات بنسبة 4.75% ولتقليل التعرض المحتمل لمخاطر الائتمان يقوم البنك بالتركيز على التعامل مع المؤسسات الكبيرة أو بنوك أو أفراد ذوى ملاءة ائتمانية؛ وكذا بنك البركة مصر الذى شهد ارتفاعا قليلا بنسبة 0.13% مقارنة بمعدل ٣٠٩% ارتفاعا فى مخصص ائتمان الأفراد مما يدل على تزايد مخاطر التعامل مع العملاء من الأفراد مقارنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالمؤسسات أخذا فى الاعتبار طبيعة البنك فى المعاملات الإسلامية من المرابحات والمضاربات والمشاركات.

وبمقارنة هذه النتائج بالبنوك الإنجليزية فإننا نجد أن كل البنوك محل الدراسة شهدت ارتفاعا فى مستوى مخصصات الاضمحلال نتيجة التحول المبدئى لتطبيق IFRS9 وكانت أكبر نسبة زيادة لبنك LBG وبركليز بنسبة تتراوح بين ٥٨.٤% و٥٧.٩% على التوالى بينما تراوحت نسبة الزيادة للبنوك الأخرى ما بين ١٦.١% إلى ٣٠.٢% (deloitte, 2019). وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتائج تتعلق بمخصصات خسائر الائتمان الإجمالية بدون تقسيمها إلى مؤسسات وأفراد.

أما فى دراسة KPMG على البنوك التجارية المسجلة فى مجلس التعاون الخليجى عام ٢٠١٨ بلغ متوسط نسبة الزيادة فى البحرين ٣٩.٥% حيث تراوحت نسبة الزيادة فى مخصصات الإضمحلال نتيجة التطبيق الأولى لمعيار IFRS 9 ما بين ١٤.٢% لبنك BBK إلى ٨١.١% لبنك خليج(KPMG,2018) . وفى عمان بلغ متوسط نسبة الزيادة فى البحرين 2.8% حيث تراوحت نسبة التغير بالزيادة والانخفاض فى مخصصات الإضمحلال نتيجة التطبيق الأولى لمعيار IFRS 9 ما بين (8.9) % لبنك دهوفر Dhofarإلى 23.7% لبنك NBO (KPMG, 2018). وفى قطر بلغ متوسط نسبة الزيادة فى مخصصات الاضمحلال نتيجة التطبيق الأولى لمعيار IFRS 9 كان 43.1% حيث تراوحت نسبة الزيادة فى مخصصات الإضمحلال نتيجة التطبيق الأولى لمعيار IFRS 9 ما بين 27.2% لبنك QNP إلى 260.6% لبنك ريان (KPMG, 2018). وفى السعودية بلغ متوسط نسبة الزيادة فى مخصصات الإضمحلال نتيجة التطبيق الأولى لمعيار IFRS 9 ٤٤.١% حيث تراوحت نسبة الزيادة فى مخصصات الإضمحلال نتيجة التطبيق الأولى لمعيار IFRS 9 ما بين ٥.٣% لبنك BAB إلى ١٢٧.٦% لبنك سامبا (KPMG, 2018).وأخيرا فى الإمارات بلغ متوسط نسبة الزيادة فى مخصصات الإضمحلال نتيجة التطبيق الأولى لمعيار IFRS 9 ٤٤.١% حيث تراوحت نسبة الزيادة فى مخصصات الإضمحلال نتيجة التطبيق الأولى لمعيار IFRS 9 ما بين ٠ % لبنك ADIB إلى ٩٧.٩% لبنك راك (KPMG, 2018).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج المقارنة:

تبين من نتائج الدراسات التطبيقية على كل من البنوك الإنجليزية من جهة والبنوك الخليجية من جهة أخرى، وما قامت به الباحثة من دراسة على البنوك المصرية عن أثر تطبيق معيار IFRS9 على عناصر القوائم المالية بالبنوك المصرية محل الدراسة ما يلى:

م	العنصر	نسب التغير فى		
		البنوك الإنجليزية	البنوك الخليجية	البنوك المصرية
١-	**الأثر على الأرباح المحتجزة**	–	صفر –١٩٧% زيادة (٥%)–(٣٤%) انخفاض	تراوحت نسبة الزيادة فى الأرباح المحتجزة ما بين ١ % – ٢% زيادة، بينما كان الانخفاض الوحيد بنسبة ٤٠% فى بنك البركة مصر.
٢-	**الأثر على القياس والتصنيف**	–	احتل تصنيف الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة النسبة الأكبر تراوحت بين ٨٧% البحرين – ٩٠% السعودية ثم التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بنسبة تراوحت بين ٨% عمان – ١١% البحرين، وجاء فى المرتبة الثالثة التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الربح/ الخسارة ٠.٢% قطر – ١,٦% البحرين.	احتل تصنيف الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة النسبة الأكبر تراوحت بين ٧٥% – ١٠٠% ثم التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بنسبة تراوحت بين صفر% – ٢٤%، وجاء فى المرتبة الثالثة التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الربح/ الخسارة صفر% جميع البنوك – ١% التجارى الدولى.
٣-	**الأثر على**	تراوحت نسبة التغير ما	–	تراوحت نسبة التغير ما بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	إجمالى القروض والتسهيلات	بين (١,١%) –٥,١%		(٠,٢%) – ٦%.
٤-	**الأثر على إجمالى القروض والتسهيلات للمؤسسات**	تراوحت نسبة الخسائر المتوقعة فى المرحلة الأولى ٩٦% –٩٩%، و٥% – ١١% للمرحلة الثانية و٢% – ٤% للمرحلة الثالثة.	بلغت النسبة ما بين ٧٠% بنك خليجى (البحرين) – ٩٥% بنك نيزوا (عمان) فى المرحلة الأولى. بلغت النسبة ما بين ٢% بنك NNP (البحرين) – 26% بنك HSBC (عمان) فى المرحلة الثانية، وبلغت النسبة ما بين صفر% بنك نيزوا (عمان)) – ١٢% بنك خليجى (البحرين) فى المرحلة الثالثة.	بلغت نسبة الخسائر المتوقعة فى المرحلة الأولى ٧٦% و١٩% للمرحلة الثانية و٥% للمرحلة الثالثة.
٥-	**الأثر على إجمالى القروض والتسهيلات للأفراد**	تراوحت نسبة الخسائر المتوقعة فى المرحلة الأولى ٩٥% –٩٩%، و٣% – ١٥% للمرحلة الثانية و١% – ٥% للمرحلة الثالثة.	–	بلغت نسبة الخسائر المتوقعة فى المرحلة الأولى ٩٦% و٢% للمرحلة الثانية و١% للمرحلة الثالثة.
٦-	**الأثر على مخصص القروض والتسهيلات**	–	–	تراوحت نسبة مخصص خسائر الاضمحلال فى المرحلة الأولى والثانية ما بين ٩%بنك عودة – ٥١% التجارى الدولى، وفى المرحلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	للأفراد والمؤسسات			الثالثة ما بين ٩١% بنك عودة – ٣٦% قطر الوطنى.
٧-	**الأثر على مخصص القروض والتسهيلات للأفراد**			تراوحت نسبة مخصص اضمحلال المرحلة الأولى ما بين٨% بنك عودة – ٣٧% التجارى الدولى، وتراوحت نسبة مخصص اضمحلال المرحلة الثانية ما بين ١% بنك قطر الوطنى – ٦٢% بنك البركة، وفى المرحلة الثالثة ما بين٣٠% بنك البركة – ٨٠% قطر الوطنى
٨-	**الأثر على مخصص القروض والتسهيلات للمؤسسات**	تراوحت نسبة مخصص الإضمحلال فى المرحلة الأولى والثانية ما بين ٧%–٤٠% وفى المرحلة الثالثة ما بين ٥٦%– ٩٠%.	–	تراوحت نسبة مخصص الإضمحلال المرحلة الأولى ما بين ٢% بنك عودة– ١٦% قطر الوطنى، وتراوحت نسبة مخصص اضمحلال المرحلة الثانية ما بين ٢% بنك عودة– ٤٨% بنك قطر، وفى المرحلة الثالثة ما بين٣٦% بنك قطر الوطنى – ٩١% بنك عودة.
٩-	**الأثر على عبء/خسائر الاضمحلال عن خسائر الإئتمان**	انخفض عبء الاضمحلال لجميع البنوك فيما عدا بنك LBG.	تراوحت نسبة انخفاض عبء الإضمحلال ما بين ١٠٣% بنك NCB السعودية– ٥% RAK الإمارات بينما تراوحت نسبة ارتفاع عبء الإضمحلال ما بين ٢٥%	تراوحت نسبة الانخفاض ما بين ٥٠% البركة مصر – ٧٥% بنك قطر الوطنى، ارتفاع ٥٢% البنك التجارى الدولى، من انخفاض الى ارتفاع بنسبة ١٧٥% بنك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

			بنك الراجحى السعودية- ٢٥٠% HSBC عمان.	الإسكندرية.
١٠.	الأثر على مخصص خسارة الاضمحلال للقروض للأفراد	–	–	تراوحت نسبة الزيادة ما بين ٣٠٩% البركة مصر إلى ٣٧% قطر الوطنى الأهلى، والانخفاض الوحيد بنك الإسكندرية نسبة ٨%.
١١.	الأثر على مخصص خسارة الاضمحلال للقروض للمؤسسات	–	–	تراوحت نسبة الزيادة ما بين ٠.١٣% بنك البركة-٢٣% الإسكندرية، وكان الإنخفاض الوحيد البنك التجارى الدولى.
١٢.	الأثر على إجمالى مخصص خسارة الاضمحلال للقروض	تراوحت نسبة الزيادة ما بين 58% بنك LBG- ١٦%.	تراوحت نسبة الزيادة ما بين ٩% بنك Dhofar البحرين إلى ٢٦١% بنك ريان قطر.	تراوحت نسبة الزيادة ما بين ٣٠٩% البركة مصر إلى ١٥% بنك الإسكندرية، ولا يوجد إنخفاض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من نتائج الدراسة التطبيقية عدم صحة الفرض العدم: "لا يؤثر تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية رقم ٩ وفقا لتعليمات البنك المركزى المصرى الصادرة فى ٢٨ فبراير ٢٠١٩ على دلالة القوائم المالية للبنوك المصرية الصادرة فى ٣١ مارس ٢٠١٩"، وأنه: "يؤثر تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية رقم ٩ وفقا لتعليمات البنك المركزى المصرى الصادرة فى ٢٨ فبراير ٢٠١٩ على دلالة القوائم المالية للبنوك المصرية الصادرة فى ٣١ مارس ٢٠١٩ ".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية

أ- النتائج:

من خلال كل من الدراسة النظرية والعملية للموضوع تبينت النتائج التالية:

أولا: نتائج الدراسة الميدانية:

١- نمو أرباح **البنك التجارى الدولى** بنسبة ٣٠.٠٩% وهى النسبة الأعلى بين البنوك المصرية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩ مقابل الفترة المقارنة من ٢٠١٨، وأيضا حققت محفظة القروض بالبنك نمواً بمقدار ٥.٥٩% على أساس سنوى، حيث بلغت قيمتها ١١٢.٢٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة نتيجة تخفيض الفائدة، كما حققت محفظة الودائع بالبنك زيادة بنسبة ٢.٨%، وارتفع المركز المالى للبنك ليصل إلى ٥٢.٢١ مليار جنيه بنهاية الربع الأول من العام الجارى، مقارنةً بـ٥٠.٤ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠١٨. وهذه النتائج تشير إلى عدم وجود آثار سلبية نتيجة تطبيق معيار IFRS9 المركز المالى أو نتيجة أعمال البنك خلال الفترة محل الدراسة.

٢- ظهرت القوائم المالية المجمعة **لبنك قطر الوطنى الأهلى**، خلال الربع الأول من ٢٠١٩، ارتفاع أرباحه بنسبة ٢٦% على أساس سنوى بالفترة المقارنة من ٢٠١٨، وانخفضت محفظة قروض البنك، وتراجعت ودائع العملاء إلى ٢٠١ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠١٩، مقابل ٢٠٥ ملياراً بنهاية العام الماضى. وانخفض المركز المالى للبنك ليصل إلى ٢٧.١٥ مليار جنيه بنهاية الربع الأول من العام الجارى، مقارنة بـ٢٨.٣٩ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠١٨. وهذه النتائج تشير إلى وجود آثار سلبية نتيجة تطبيق المعيار IFRS9 سواء بالنسبه لإجمالى القروض الممنوحة أو ودائع العملاء أو المركز المالى، بينما كان الأثر الإيجابى على الأرباح.

٣- ظهرت المؤشرات المالية **لبنك البركة مصر** ارتفاع أرباحه بنسبة ٣٤.٨٣% خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩ على أساس سنوى مقابل نفس الفترة من عام ٢٠١٨. وشهدت ودائع العملاء لدى البنك ارتفاع بـ١.٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة، كما حققت صافى القروض ارتفاعاً يُقدر بـ٢%. وتراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المركز المالى للبنك ليصل إلى ٥.٩٥ مليار جنيه بنهاية الربع الأول من العام الجارى، مقارنة بـ٦.٤٥ مليار جنيه بنهاية ديسمبر الماضى. وهذا يشير إلى تباين أثر تطبيق المعيار IFRS9 على بنك البركة ما بين آثار إيجابية على الأرباح والودائع ومحفظة القروض وآثار سلبية على المركز المالى.

٤- كشفت نتائج أعمال **بنك عوده مصر** خلال الربع المالي الأول لعام ٢٠١٩ عن زيادة الأرباح بمقدار ٢٤% مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٨، وكذلك نمو حقوق الملكية لتصل إلى ٦ مليار جنيه خلال الفترة المالية المنتهية في مارس ٢٠١٩. كما بلغ معدل كفاية رأس المال مستوى ١٩% مما يعكس الكفاءة المالية للبنك وقدرته على التوسع في الاستثمارات والتمويل. وبلغت مخصصات محفظة الائتمان في نفس الفترة مبلغ ١،١ مليار جنيه مما يجعلها من أعلى نسب التغطية في القطاع المصرفي المصري. وسجلت محفظة ودائع العملاء زيادة قدرها ٢ مليار جنيه في خلال ٣ أشهر. وحافظ البنك على حصته السوقية في مجال ائتمان الشركات والأفراد بمحفظة ائتمانية بلغت ٣١ مليار جنيه. وهي تعد من القوى في القطاع المصرفي حيث بلغت نسبة القروض الغير منتظمة ٢,٥% والتي تعد من أفضل النسب في القطاع بعد تطبيق معيار IFRS 9 بداية من عام ٢٠١٩. وهذه النتائج تشير إلى الآثار الإيجابية المختلفة نتيجة تطبيق المعيار IFRS9.

٥- أظهرت القوائم المالية المجمعة **لبنك الإسكندرية** عن الربع الأول من عام ٢٠١٩ أن البنك قد حقق زيادة فى صافي الربح بنسبة ١٥.٢% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وسجل البنك انخفاضا طفيفا في محفظة القروض لتصل المحفظه إلى ٣٨.١ مليار جنيه نهاية مارس الماضي، مقابل ٣٨.٢ مليار جنيه نهاية ديسمبر ٢٠١٨ ، فيما شهدت الودائع زيادة بلغت ٢.٢% مقارنة بالسنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر الماضي. وهذه النتائج تشير إلى عدم وجود آثار سلبية جوهرية نتيجة تطبيق المعيار IFRS9.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: نتائج الدراسة المقارنة:

٦- يجب توخى الحذر عند تفسير النتائج السابقة إذا ما أخذ فى الاعتبار توزيع إجمالى القروض والتسهيلات الممنوحة ما بين المراحل الثلاث وارتفاعها إلى أكثر من ٥٠% فى الرحلة الثالثة فقط فى بعض البنوك.

٧- بلغ الرصيد الافتتاحى لاحتياطى مخاطر المعيار IFRS9 نتيجة التطبيق الأولى لمعيار IFRS9 صفرًا لجميع البنوك المصرية سواء التى خضعت للدراسة أم لا بسبب تحويل رصيد احتياطى مخاطر المعيار IFRS9 إلى احتياطى المخاطر العام وفقا لتعليمات البنك المركزى المصرى الصادرة فى ٢٨ فبراير ٢٠١٩.

١٣- لم يتأثر رصيد الأرباح المحتجزة تأثرا كبيرا نتيجة التطبيق الأولى لمعيار IFRS9 حيث تراوحت نسبة الإرتفاع ما بين ١-٢% وهذه نسبة ضعيفة، بينما تأثر رصيد الأرباح المحتجزة فى بنك البركة تأثرا كبير بلغ ٤٠% انخفاض.

١٤- تأثر رصيد الأرباح المحتجزة فى بنوك مجلس التعاون الخليجى بدرجة أكبر من البنوك المصرية محل الدراسة حيث بلغت أكبر نسبة ارتفاع ١٩٧% وذلك على عكس التوقعات والمخاوف من الأثر السلبى لتطبيق المعيار IFRS9 على الأرباح المحتجزة، بينما كانت أكبر نسبة إنخفاض ٣٤%.

١٥- احتل تصنيف وقياس الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة الترتيب الأول وذلك فى جميع البنوك سواء البنوك المصرية بنسبة تراوحت ما بين ٧٥% – ١٠٠% ، أو فى بنوك دول مجلس التعاون الخليجى بنسبة تراوحت بين ٨٧% البحرين – ٩٠% السعودية.

١٦- احتل تصنيف وقياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر الترتيب الثانى وذلك فى جميع البنوك سواء البنوك المصرية بنسبة تراوحت ما بين صفر % – ٢٤%، أو فى بنوك دول مجلس التعاون الخليجى بنسبة تراوحت بين ٨% عمان – ١١% البحرين.

١٧- احتل تصنيف وقياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر الترتيب الثالث وذلك فى جميع البنوك سواء البنوك المصرية بنسبة تراوحت ما بين صفر% جميع البنوك –١%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البنك التجارى الدولى، أو فى بنوك دول مجلس التعاون الخليجى بنسبة تراوحت بين ٠.٢% قطر – ١,٦% البحرين.

١٨- تقاربت نسبة التغير فى إجمالى القروض والتسهيلات الممنوحة للأفراد والمؤسسات ما بين البنوك الإنجليزية (١,١%) –٥,١% والبنوك المصرية (٠,٢%) – ٦%. وهذه النسب تشير إلى عدم تراجع البنوك عن منح الإئتمان حتى فى ضوء المخاوف من الآثار المترتبة على تطبيق المعيار IFRS9 من تزايد القيود على العملاء عند منح القروض والتسهيلات.

ثالثا: نتائج مرتبطة بأثر تطبيق المعيار IFRS9

١٩- بالنسبة لأثر تطبيق المعيار IFRS 9 على توزيع محفظة القروض المختلفة ما بين المراحل الثلاثة للبنوك المصرية محل الدراسة فقد بلغت نسبة الخسائر المتوقعة فى المرحلة الأولى ٧٦% و١٩% للمرحلة الثانية و٥% للمرحلة الثالثة.

٢٠- بالنسبة لأثر تطبيق المعيار IFRS 9 على توزيع محفظة القروض المختلفة فى المؤسسات ما بين المراحل الثلاثة فقد كانت أعلى نسبة للخسائر المتوقعة فى المرحلة الأولى للبنوك الإنجليزية حيث تراوحت ما بين ٩٦% –٩٩%، ثم تأتى دول مجلس التعاون الخليجى فى المرتبة الثانية بنسبة تراوحت ما بين بين ٧٠% بنك خليجى (البحرين) – ٩٥% بنك نيزوا (عمان).

٢١- بالنسبة لأثر تطبيق المعيار IFRS 9 على توزيع محفظة القروض المختلفة فى المؤسسات ما بين المراحل الثلاثة فقد كانت أعلى نسبة للخسائر المتوقعة فى المرحلة الثانية فى بنوك دول مجلس التعاون الخليجى حيث تراوحت ما بين ٢% بنك NNP (البحرين)–٢٦% بنك HSBC (عمان)، ثم تأتى البنوك الإنجليزية فى المرتبة الثانية بنسبة تراوحت ما بين بين ٥% بنك خليجى (البحرين) – ١١% بنك نيزوا (عمان).

٢٢- بالنسبة لأثر تطبيق المعيار IFRS 9 على توزيع محفظة القروض المختلفة فى المؤسسات ما بين المراحل الثلاثة فقد كانت أعلى نسبة للخسائر المتوقعة فى المرحلة الثالثة فى بنوك دول مجلس التعاون الخليجى حيث تراوحت ما بين صفر% بنك نيزوا (عمان)) – ١٢% بنك خليجى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(البحرين)، ثم تأتى البنوك الإنجليزية فى المرتبة الثانية بنسبة تراوحت ما بين ٢% –٤% للمرحلة الثالثة.

٢٣- بالنسبة لأثر تطبيق المعيار IFRS 9 على توزيع محفظة القروض المختلفة الممنوحة للأفراد ما بين المراحل الثلاثة فقد كانت نسبة للخسائر المتوقعة فى المرحلة الأولى للبنوك الإنجليزية والبنوك المصرية متقاربة حيث تراوحت ما بين ٩٥% –٩٩% للأولى و٩٦% للثانية.

٢٤- بالنسبة لأثر تطبيق المعيار IFRS 9 على توزيع محفظة القروض المختلفة الممنوحة للأفراد ما بين المراحل الثلاثة فقد كانت أعلى نسبة للخسائر المتوقعة فى المرحلة الثانية فى البنوك الإنجليزية أعلى من البنوك المصرية حيث تراوحت ما بين ٣% – ١٥% للأولى و٢% للثانية.

٢٥- بالنسبة لأثر تطبيق المعيار IFRS 9 على توزيع محفظة القروض المختلفة الممنوحة للأفراد ما بين المراحل الثلاثة فقد كانت أعلى نسبة للخسائر المتوقعة فى المرحلة الثالثة فى البنوك الإنجليزية أعلى من البنوك المصرية حيث تراوحت ما بين ١% – ٥% للأولى و١% للثانية.

٢٦- بالنسبة لأثر تطبيق المعيار IFRS9 على مخصص القروض والتسهيلات للأفراد والمؤسسات فقد تراوحت نسبة مخصص خسائر الاضمحلال فى المرحلة الأولى والثانية ما بين ٩% بنك عودة – ٥١% التجارى الدولى، وفى المرحلة الثالثة ما بين ٩١% بنك عودة – ٣٦% قطر الوطنى. وهذه النتائج تشير إلى إرتفاع نسبة مخاطر الإئتمان بدرجة جوهرية لبنك عودة.

٢٧- بالنسبة لأثر تطبيق المعيار IFRS9 على مخصص القروض والتسهيلات للأفراد فقد تراوحت نسبة مخصص اضمحلال المرحلة الأولى ما بين ٨% بنك عودة – ٣٧% التجارى الدولى، وتراوحت

٢٨- نسبة مخصص اضمحلال المرحلة الثانية ما بين ١% بنك قطر الوطنى – ٦٢% بنك البركة، وفى المرحلة الثالثة ما بين٣٠% بنك البركة – ٨٠% قطر الوطنى. وهذه النتائج تشير إلى إرتفاع نسبة مخاطر الإئتمان الممنوحة للأفراد بدرجة جوهرية لبنك قطر الوطنى الأهلى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٩- بالنسبة لأثر تطبيق المعيار IFRS9 على مخصص القروض والتسهيلات للمؤسسات فى البنوك الإنجليزية فقد تراوحت نسبة مخصص اضمحلال المرحلة الأولى والثانية ما بين٧%-٤٠% للأولى وفى المرحلة الثالثة ما بين ٥٦%- ٩٠%. وهذه النتائج تشير إلى إرتفاع نسبة مخاطر الإئتمان الممنوحة للمؤسسات فى البنوك الإنجليزية محل الدراسة.

٣٠- بالنسبة لأثر تطبيق المعيار IFRS9 على مخصص القروض والتسهيلات للمؤسسات فى البنوك المصرية فقد تراوحت نسبة مخصص الإضمحلال المرحلة الأولى ما بين ٢% بنك عودة- ١٦% قطر الوطنى، وتراوحت نسبة مخصص اضمحلال المرحلة الثانية ما بين ٢% بنك عودة- ٤٨% بنك قطر، وفى المرحلة الثالثة ما بين٣٦% بنك قطر الوطنى – ٩١% بنك عودة. وهذه النتائج تشير إلى إرتفاع نسبة مخاطر الإئتمان الممنوحة للمؤسسات فى بنك عودة.

٣١- بالنسبة لأثر تطبيق المعيار IFRS9 على عبء/خسائر الاضمحلال عن خسائر الإئتمان على البنوك الإنجليزية فقد شهدت البنوك الإنجليزية محل دراسة ديلوبيت انخفاضا فى عبء الإضمحلال لجميع البنوك فيما عدا بنك LBG.

٣٢- بالنسبة لأثر تطبيق المعيار IFRS9 على عبء/خسائر الاضمحلال عن خسائر الإئتمان على بنوك دول مجلس التعاون الخليجى فقد تراوحت فقد تباينت ما بين ارتفاع وانخفاض حيث بلغت نسبة انخفاض عبء الإضمحلال ما بين ١٠٣% بنك NCB السعودية- ٥% RAK الإمارات بينما تراوحت نسبة ارتفاع عبء الإضمحلال ما بين ٢٥% بنك الراجحى السعودية- ٢٥٠% HSBC عمان.

٣٣- بالنسبة لأثر تطبيق المعيار IFRS9 على عبء/خسائر الاضمحلال عن خسائر الإئتمان على البنوك المصرية فقد تباينت ما بين ارتفاع وانخفاض حيث تراوحت نسبة الانخفاض ما بين ٥٠% البركة مصر – ٧٥% بنك قطر الوطنى، ارتفاع ٥٢% البنك التجارى الدولى، من انخفاض الى ارتفاع بنسبة ١٧٥% بنك الإسكندرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٤- بالنسبة لأثر التطبيق الأولى لمعيار IFRS9 على مخصص خسارة الاضمحلال للقروض للأفراد فى البنوك المصرية فقد تراوحت نسبة الزيادة ما بين ٣٠٩% البركة مصر إلى ٣٧% قطر الوطنى الأهلى، والانخفاض الوحيد بنك الإسكندرية نسبة ٨%.

٣٥- بالنسبة لأثر التطبيق الأولى لمعيار IFRS9 على مخصص خسارة الاضمحلال للقروض للمؤسسات فقد تراوحت نسبة الزيادة ما بين ٠.١٣% بنك البركة–٢٣% الإسكندرية، وكان الإنخفاض الوحيد البنك التجارى الدولى.

٣٦- بالنسبة لأثر تطبيق المعيار IFRS9 على إجمالى مخصص خسارة الاضمحلال للقروض فقد تراوحت نسبة الزيادة ما بين 58% بنك LBG–١٦% وفقا لدراسة ديلوييت على البنوك الإنجليزية.

٣٧- بالنسبة لأثر تطبيق المعيار IFRS9 على إجمالى مخصص خسارة الاضمحلال للقروض فقد تراوحت نسبة الزيادة ما بين ٩% بنك Dhofar البحرين إلى ٢٦١% بنك ريان قطر وفقا لدراسة KPMG على بنوك دول مجلس التعاون الخليجى.

٣٨- بالنسبة لأثر تطبيق المعيار IFRS9 على إجمالى مخصص خسارة الاضمحلال للقروض فى البنوك المصرية فقد تراوحت نسبة الزيادة ما بين ٣٠٩% البركة مصر إلى ١٥% بنك الإسكندرية، ولا يوجد إنخفاض.

ب- التوصيات

١- يحتاج الأمر إلى الانتظار فترات أطول لتحليل أثر تطبيق معيار IFRS 9 خصوصا على مخصصات الائتمان وعبء الائتمان فى فترات الأزمات حيث أعطى معيار IFRS 9 الفرصة للبنوك فى اختيار نموذج حساب مخصصات خسائر الائتمان وتحديد أفضل الطرق للإفصاح عن هذه المعلومات ضمن النتائج المالية لها، مما أدى إلى التباين وكذلك الضعف فى التأثير على النتائج المالية ومكونات رأس المال التنظيمى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- مراعاة أن يحرص المجلس الدولى للمحاسبة الدولية عند إصدار تعديلات لاحقة على المعيار IFRS 9 أن يكون من شأنها الحد من الاختلاف بين المنشآت بشكل عام والبنوك بشكل خاص فى طريقة حساب مخصصات الاضمحلال حتى لا تكون مجالًا للتلاعب بالمراكز المالية ونتائج الأعمال.

٣- دراسة أوجه الاتفاق والإختلاف بين المعيار IFRS 9 ومعيار المحاسبة المصرى المعدل رقم (٤٧) الأدوات المالية لسنة ٢٠١٩ للوقوف على مدى تأثر عناصر التقارير المالية للمنشآت والبنوك التى تخضع لنطاق تطبيق هذا المعيار مقارنة تطبيق معيار ٤٧ المعدل لسنة ٢٠١٩ عليها.

٤- دراسة الأثر الضريبى المترتب على التعديل الجوهرى الذى يتطلبه المعيار IFRS9 عند قياس مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة وليست الفعلية وما يتطلبه من تعديلات تشريعية مرتبطة بها.

٥- إجراء مزيد من الدراسات التى تتعلق بدراسة وتحليل أثر تطبيق تعليمات البنك المركزى المصرى الصادرة فى ٢٨ فبراير ٢٠١٩ على التقارير السنوية وليست الفترية ولأكثر من فترة خاصة فى أوقات الأزمات والتغير حتى تبين جميع الآثار المترتبة على تطبيق المعيار IFRS9 بشكل متكامل.

الدراسات المستقبلية: يمكن اجراء مزيد من الأبحاث المستقبلية عن:

- أثر تطبيق معيار إعداد التقارير المالية رقم (٩) على عناصر القوائم المالية للبنوك الخمس الكبار أو للبنوك العشر الكبار لنفس فترة إعداد التقارير الصادرة عن الفترة المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠١٩ أو لعدد أكبر من الفترات وكذا للتقارير السنوية خاصة فى فترات حدوث الأزمات.
- أثر تطبيق الميعار IFRS 9 على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثر اختلاف خصائص البنوك على تطبيق معيار IFRS 9.
- أثر تطبيق معيار IFRS 9 ومعيار المحاسبة المصرى المعدل رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٩ على قطاعات أخرى بخلاف البنوك. ودراسة كيف يمكن الإستفادة من نتائج الدراسة التطبيقية implications بالنسبة لمستخدمى التقارير المالية أو المحللين الماليين أو إدارات الشركات والبنوك المختلفة، ودراسة الآثار الضريبية المختلفة نتيجة قياس مخصص خسائر الإئتمان على أساس الخسائر المتوقعة وليست الفعلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

ابراهيم، نبيل عبدالرؤوف. (٢٠١٨). التحديات التى تواجه البنوك المصرية عند تطبيق معيار IFRS9 والآثار المترتبة عليه من منظور كفاية رأس المال النظامى "دراسة تطبيقية". المجلة المصرية للدراسات التجارية. كلية التجارة. جامعة المنصورة، ٢ (٢٤)، ٤٨ – ٧٧.

البنك المركزى المصرى، (٢٠١٩)، "تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) IFRS 9"، قطاع الرقابة والإشراف، إدارة التعليمات الرقابية.

الميهي، رمضان عبدالحميد. (٢٠١٥). القياس والافصاح عن مخاطر السيوله المصرفية فى ضوء مقررات بازل III ومعايير التقارير المالية الدولية :IFRS دراسة ميدانية على البنوك التجارية المصرية. الفكر المحاسبي. كلية التجارة. جامعة عين شمس، 3 (91) ، ٣٨٤ – ٤٥٨.

حسونه، محمد لطفي. (٢٠١٧). المعالجة المحاسبية للأدوات المالية والتأثير على البنوك التجارية طبقا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٩٣: دراسة مقارنة. الفكر المحاسبي. كلية التجارة. جامعة عين شمس، ٤ (١٢) ، ١٠ – ٤٨.

حمد، محمد المهدي الأمير. (2019). الآثار المحتملة من تطبيق معيار التقارير المالية IFRS9 على أنظمة المعلومات المصرفية. الفكر المحاسبي. كلية التجارة. جامعة عين شمس،٢ (٢٣) ،١ – ٣٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خميس، حسن كامل فرج ، اختبار تأثير تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالبة على النسب المالية الرئيسية (دليل عملى للبنوك المصرية)، مجلة المحاسبة والمراجعة. كلية التجارة. جامعة بنى سويف .٢ (٥)، ٢٦٩-٣٠٦.

وزارة الاستثمار والتعاون الدولى (٢٠١٩)، "قرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لعام ٢٠١٥ – معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) الأدوات المالية"، الوقائع المصرية، العدد ٨١ تابع "أ".

ثانيا: مراجع بالغة الإنجليزية:

Altman, E., Haldeman, R., & Narayanan, P. (1977). ZETATM analysis. A new model to identify bankruptcy risk of corporations. *Journal of Banking & Finance 1* (1), 29-54

Beerbaum, D. (2015). Significant increase in credit risk according to IFRS 9: implications for financial institutions. *International Journal of Economics & Management Sciences*. *4*(9), 1-3.

Bengtsson, E. (2011). Repoliticalization of accounting standard setting—The IASB, the EU and the global financial crisis. *Critical Perspectives on Accounting*. *6*(22), 567-580

Chalkiadis, G. (2019). *Non-Performing Loans management in the European Banking sector*. School of economics, Business Administration & Legal Studies, A thesis submitted for the degree of Executive Master in Business Administration (E-MBA), Greece.

Delgado, D., Morales, J., & Zamora, C. (2019). IFRS 9 Expected Loss: A Model Proposal for Estimating the Probability of Default for Non-Rated

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Companies. *Available at SSRN 3364451*.

Deloitte, I., (2019), *After the first year of IFRS 9 Analysis of the initial impact on the large UK banks.*

Dutordoir, M., Lewis, C., Seward, J., & Veld, C. (2014). What we do and do not know about convertible bond financing. *Journal of Corporate Finance*, *24*, 3-20.

EBA (2017). Final report- *Guidelines on credit institutions' credit risk management practices and accounting for expected credit losses*. Retrieved May 08, 2019, from https://eba.europa.eu/documents/10180/1842525/Final+Guidelines+on+Accounting+for +Expected+Credit+Losses+%28EBA-GL-2017-06%29.pdf.

Onali, E., Ginesti, G., & Ballestra, L. V. (2017). Investor reaction to IFRS for financial instruments in Europe: The role of firm-specific factors. *Finance Research Letters*, *21*, 72-77.

Eriksson, N., & Rådström, N. (2019). *The implications of IFRS 9–for Equity Analysts.*, Master's Thesis, Department of Business Studies Uppsala University.

EY (2016). *Applying IFRS. IFRS 9 for non-financial entities.* Available at: https://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/Applying_IFRS_%E2%80%93_IFRS_9_for_nonfinancial_entities/$FILE/Applying-FI-Mar2016.pdf

EY (2018). *IFRS 9 Expected Credit Loss Making sense of the transition impact.* Available at: https://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/ey-ifrs-9-expected-credit-loss/$File/ey-ifrs-9expected-credit-loss.pd

Fargher, N., Sidhu, B. K., Tarca, A., & Van Zyl, W. (2019). Accounting for financial instruments with characteristics of debt and equity: finding a way forward. *Accounting & Finance*, *59*(1), 7-58.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Frykström, N. & Li, J. (2018). IFRS 9 – the new accounting standard for credit loss recognition. *Economic Commentaries*. *3*(4), 11-31.

Gerald, A & Edwards, J, R. (2016). Supervisors' Key Roles as Banks Implement Expected Credit Loss Provisioning, *Seacen Financial Stability Journal*, *7*(22), 1-26.

Holt, O. & McCarroll, J. (2015). IFRS 9 not just for banks, you know! *Accountancy Ireland*, *47* (3), 18-20.

Hronsky, J. (2010). IFRS 9 Impairment and Procyclicality: is the cure worse than the disease?. JASSA. *The Finsia Journal of Applied Finance*, *4*, 55-59.

https://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision/Pages/PresentationAndPreparation.aspx قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس، البنك المركزى المصرى، ٢٠٠٨

https://www2.deloitte.com/uk/en/pages/financial-services/articles/after-the-first-year-of-ifrs-9.html accessed at 29/1/2019.

IASB 2008. *Financial Instruments with Characteristics of Equity:* Discussion Paper September 2008. London: IASB.

Ionescu, B. (2019). IFRS 9 benchmarking test: too complicated to worth doing it?. *Economic Computation & Economic Cybernetics Studies & Research*, *53*(1), 20-35.

KPMG, I. (2018). IFRS 9: *Transition impact on banks in the Gulf Cooperation Council.*

Kund, A. G., & Rugilo, D. (2018). Assessing the Implications of IFRS 9 on Bank Stress Tests. *20*(11), 18-43.

Levi, S. & Segal, B. (2015). The Impact of Debt-Equity Reporting Classifications on the Firm's Decision to Issue Hybrid Securities. *European Accounting Review, 24,* 801- 822.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Marsh, P. (1982). The Choice Between Equity and Debt: An Empirical Study. *The Journal of Finance, 37***,** 121-144.

Merton, R.C. (1974). On the Pricing of Corporate Debt: The Risk Structure of Interest Rates. *The Journal of Finance*, *29* (2), 449-470. https://doi.org/10.1111/j.1540-6261.1974.tb03058.x

Novotny-Farkas, Z. (2016). The Interaction of the IFRS 9 Expected Loss Approach with Supervisory Rules and Implications for Financial Stability. *Accounting in Europe*, *13* (2), 197– 227.

PWC, (2017). IFRS for banks- illustrative disclosures,

Sanchidrián, J. P., & García, C. J. R. (2019). Unveiling the expected loss model in IFRS 9 and Circular 4/2017. *Estabilidad financiera*, *11*(36), 147-164.

Seitz, B. (2019). *From IAS 39 to IFRS 9: Accounting of Financial Instruments in the European Banking Industry* (Doctoral dissertation, Universität St. Gallen).

Seitz, B., Dinh, T., & Rathgeber, A. (2018). Understanding loan loss reserves under IFRS 9: A simulation-based approach. *Advances in Quantitative Analysis of Finance and Accounting*, *16*, 311-357.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الملحق

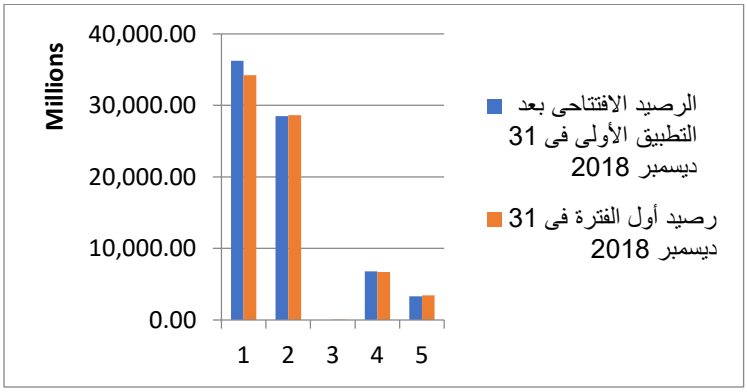

الشكل رقم (١)

أثر تطبيق المعيار IFRS9 على حقوق الملكية

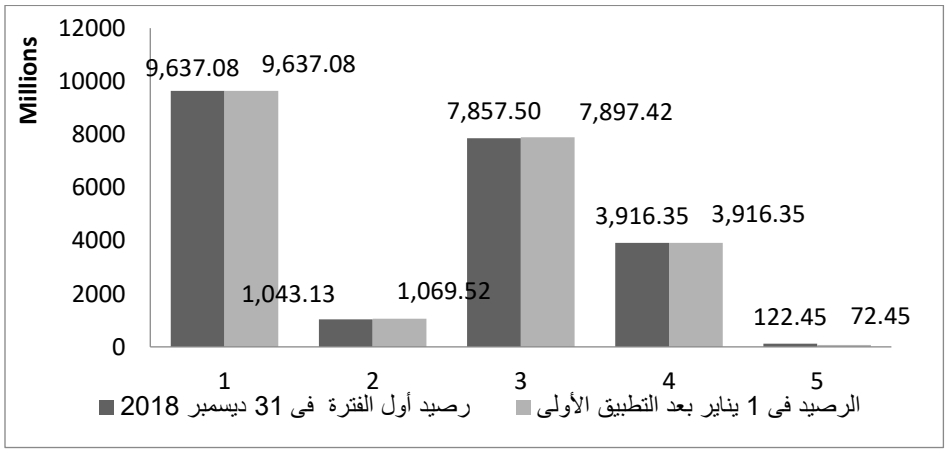

الشكل رقم (٢)

أثر تطبيق معيار IFRS(9) على الأرباح المحتجزة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

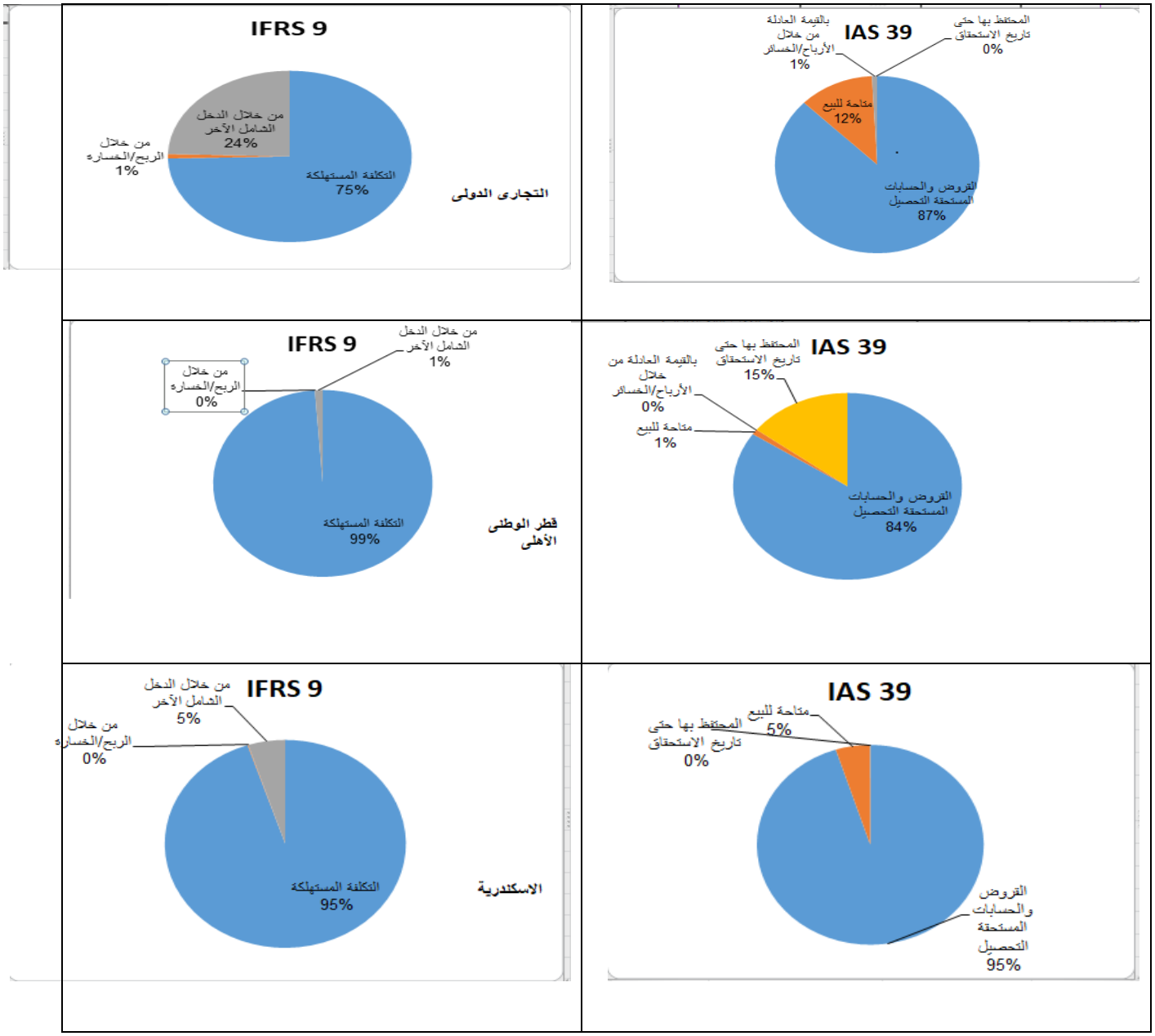

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

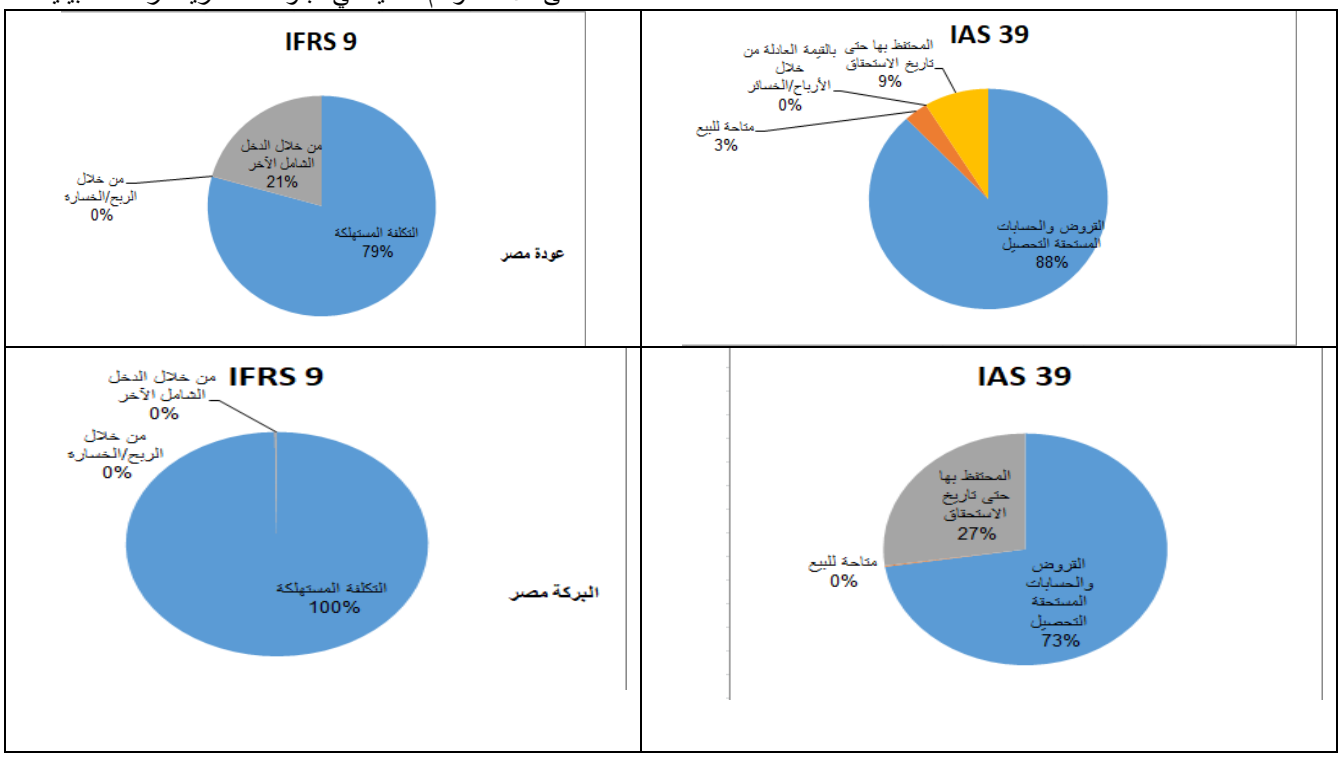

الشكل رقم (٣)

أثر تطبيق معيار FRS(9) على تصنيف وقياس الأدوات المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

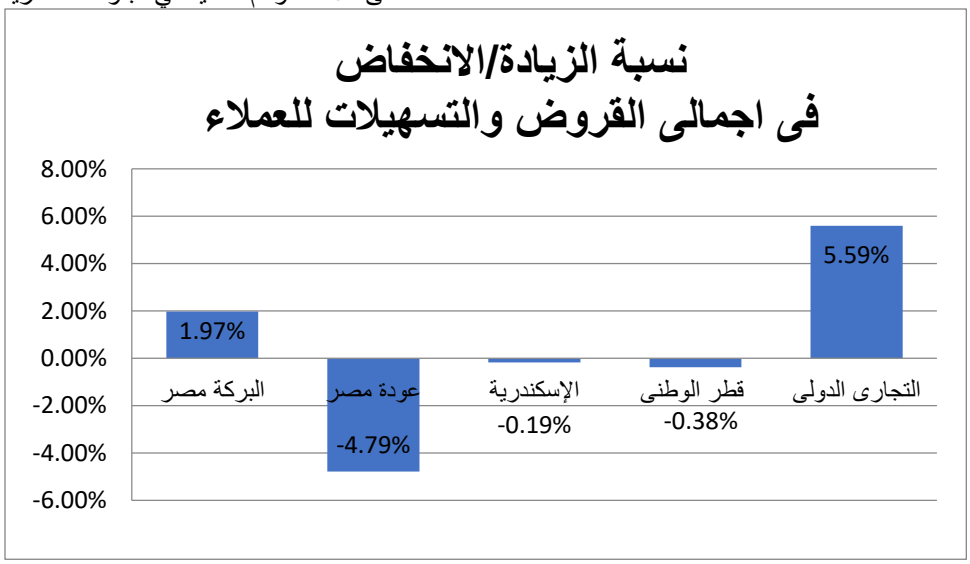

الشكل رقم (٤)

أثر تطبيق معيار IFRS(9) على إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

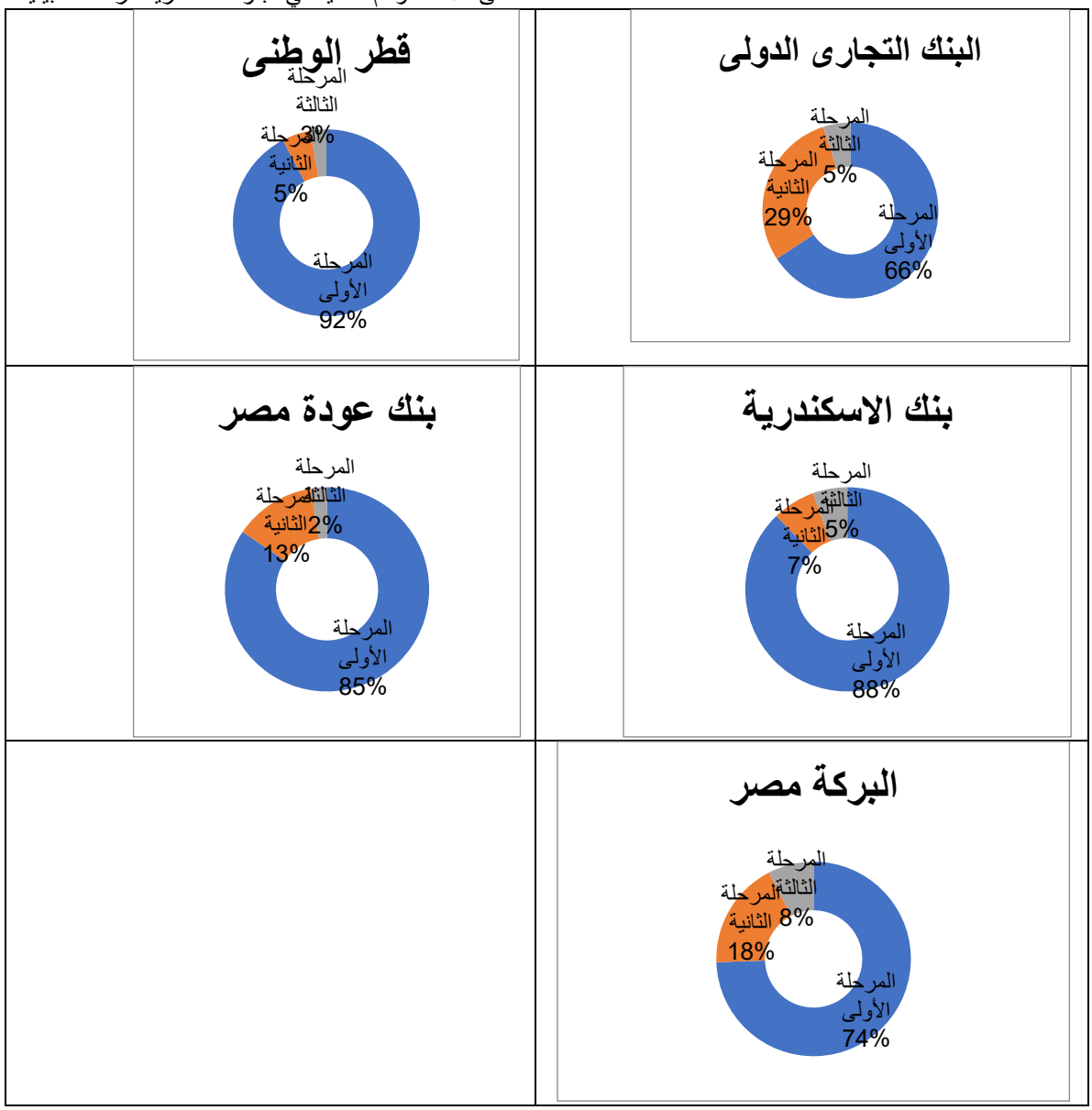

الشكل رقم (٥)

أثر تطبيق معيار IFRS9 على الخسائر الإئتمانية المتوقعة لإجمالى القروض والتسهيلات للأفراد وللمؤسسات مقسمة وفق المرحل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

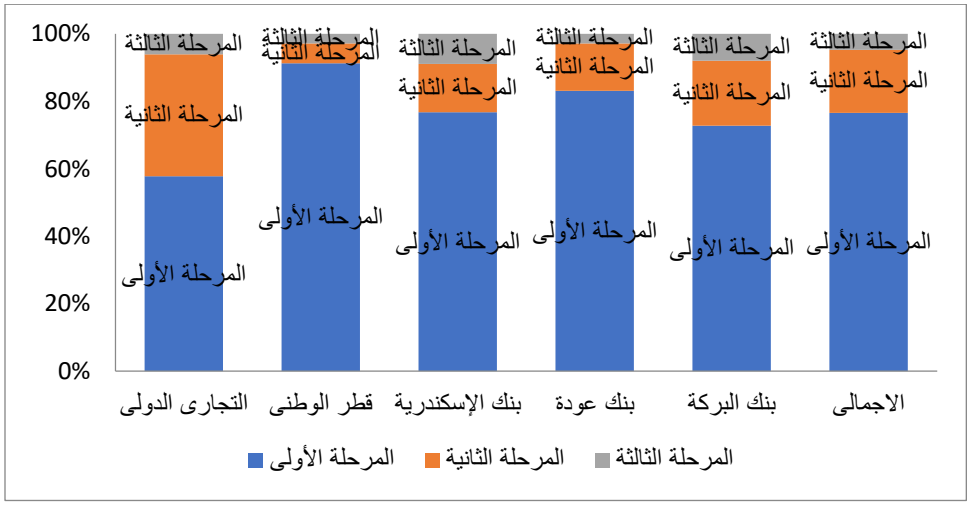

الشكل رقم (٦)

أثر تطبيق معيار IFRS9 على الخسائر الإئتمانية المتوقعة

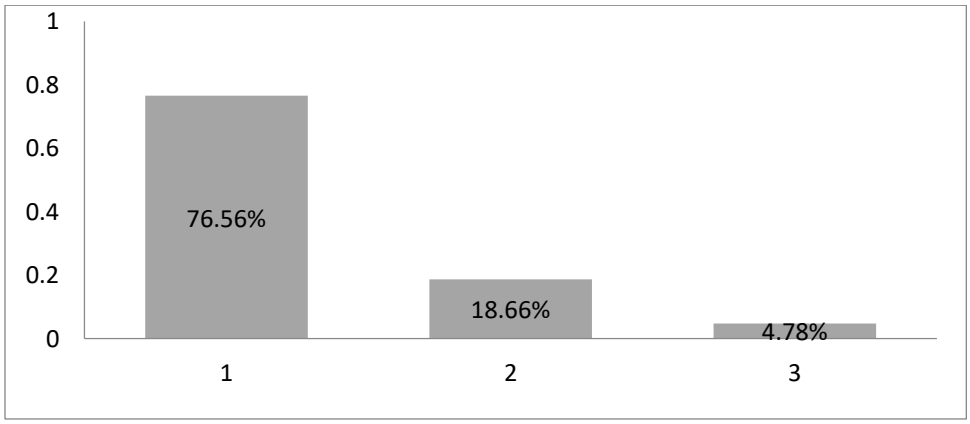

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (٧)

أثر تطبيق معيار IFRS9 على الخسائر الإئتمانية المتوقعة

للمؤسسات فقط مقسمة وفق المرحل لجميع البنوك محل الدراسة معا

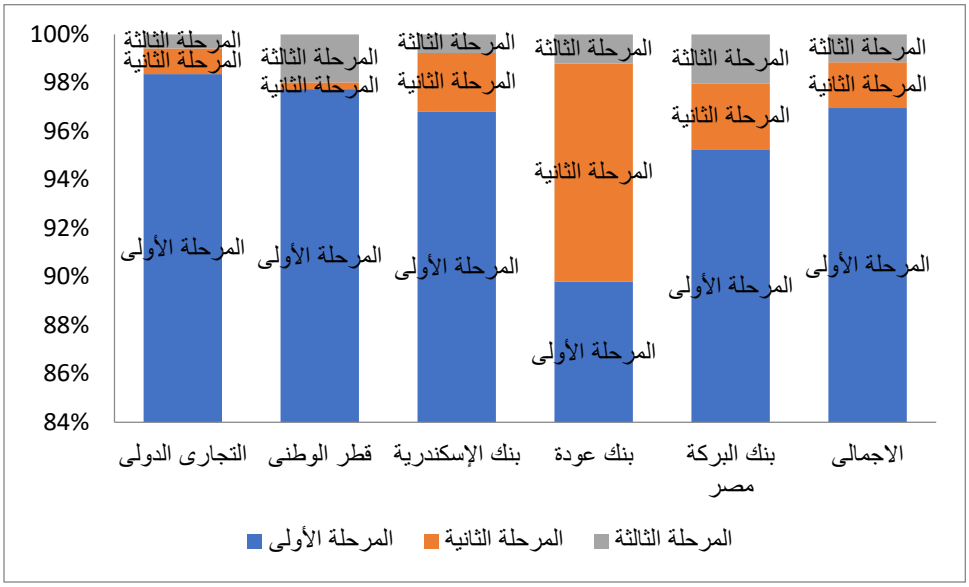

الشكل رقم (٨)

أثر تطبيق معيار IFRS9 على الخسائر الإئتمانية المتوقعة

للأفراد فقط مقسمة بالمرحل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

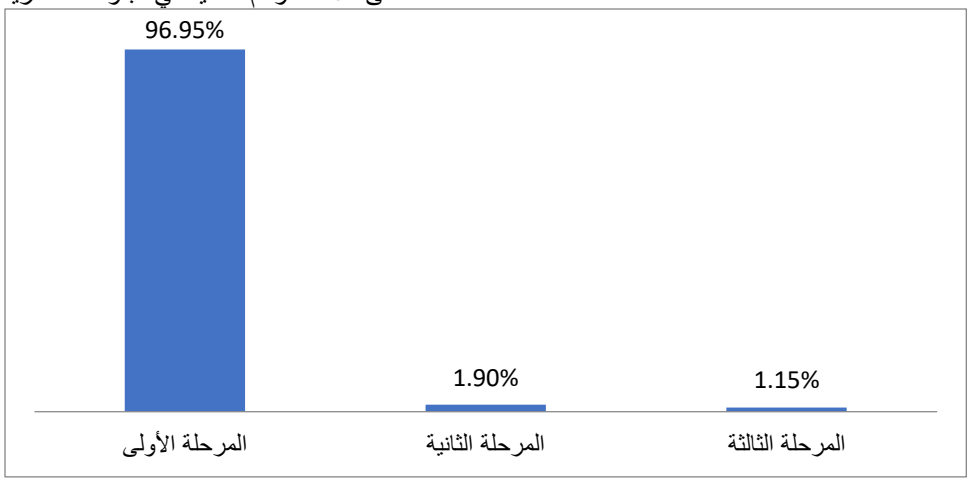

الشكل رقم (٩)

أثر تطبيق معيار IFRS9 على الخسائر الإئتمانية المتوقعة

للأفراد فقط مقسمة وفق المرحل لجميع البنوك محل الدراسة معا

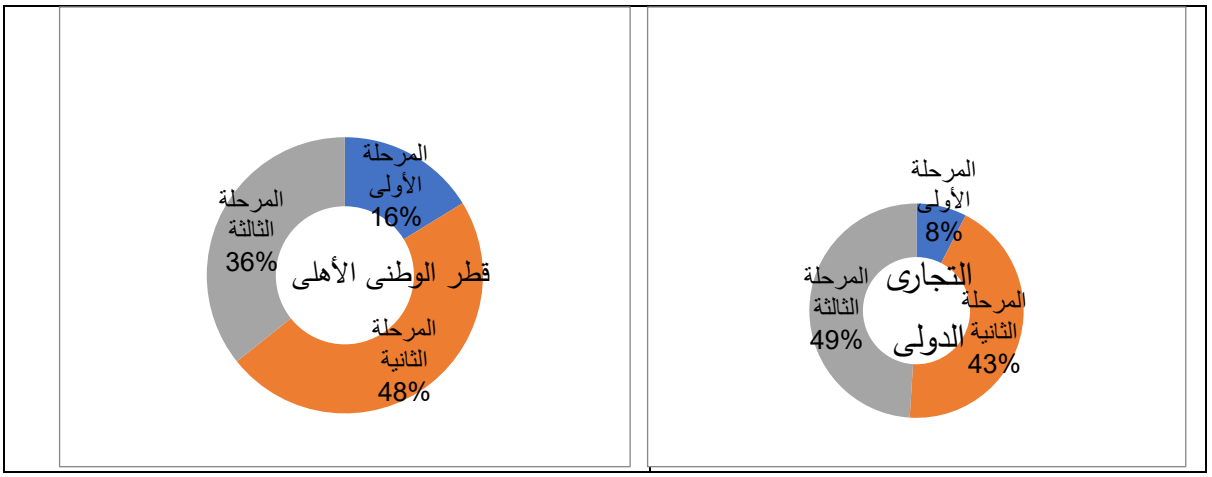

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

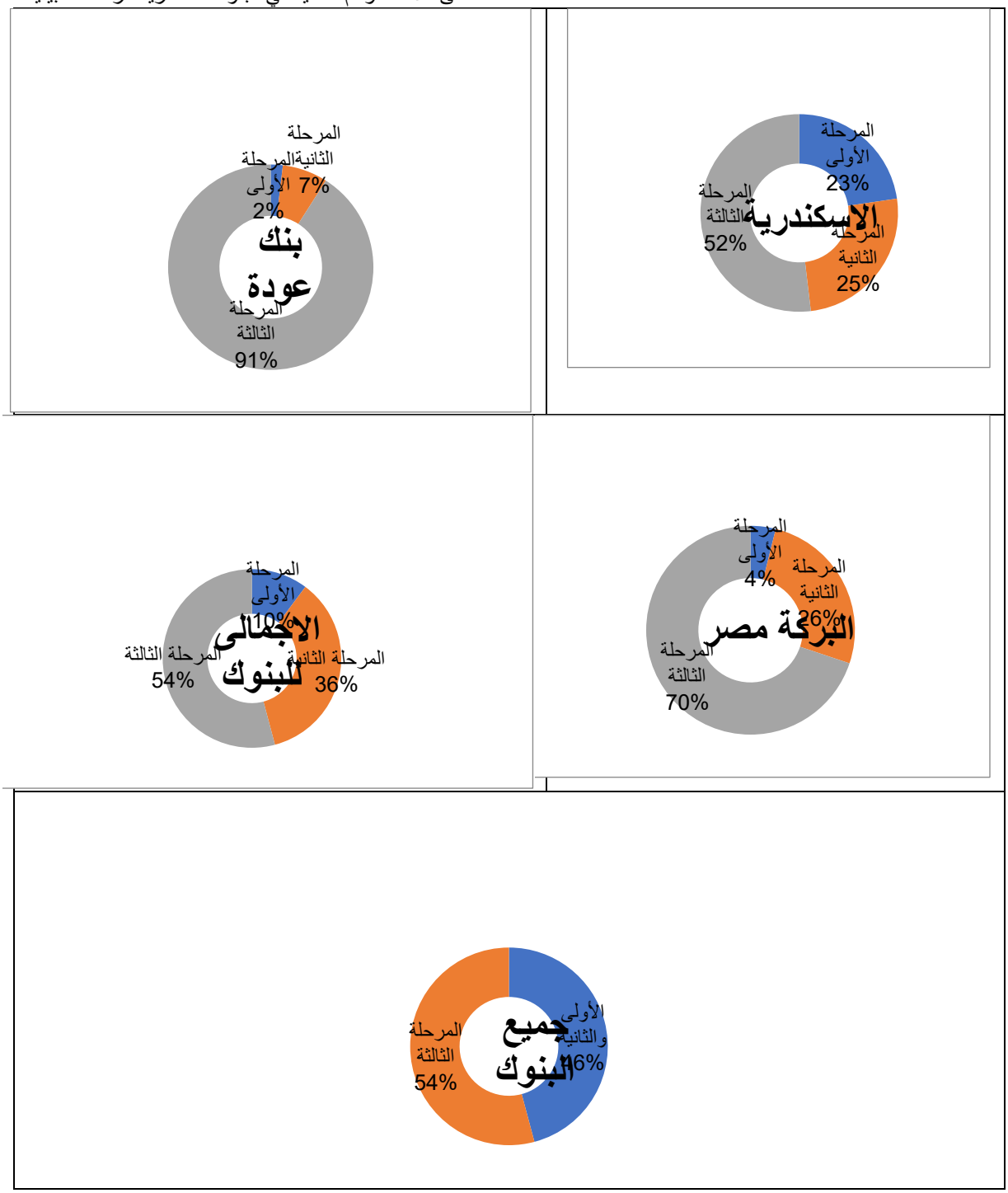

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (١٠)

مخصص خسائر الاضمحلال للبنوك فى ٣١ مارس ٢٠١٩ مقسمه وفق المراحل

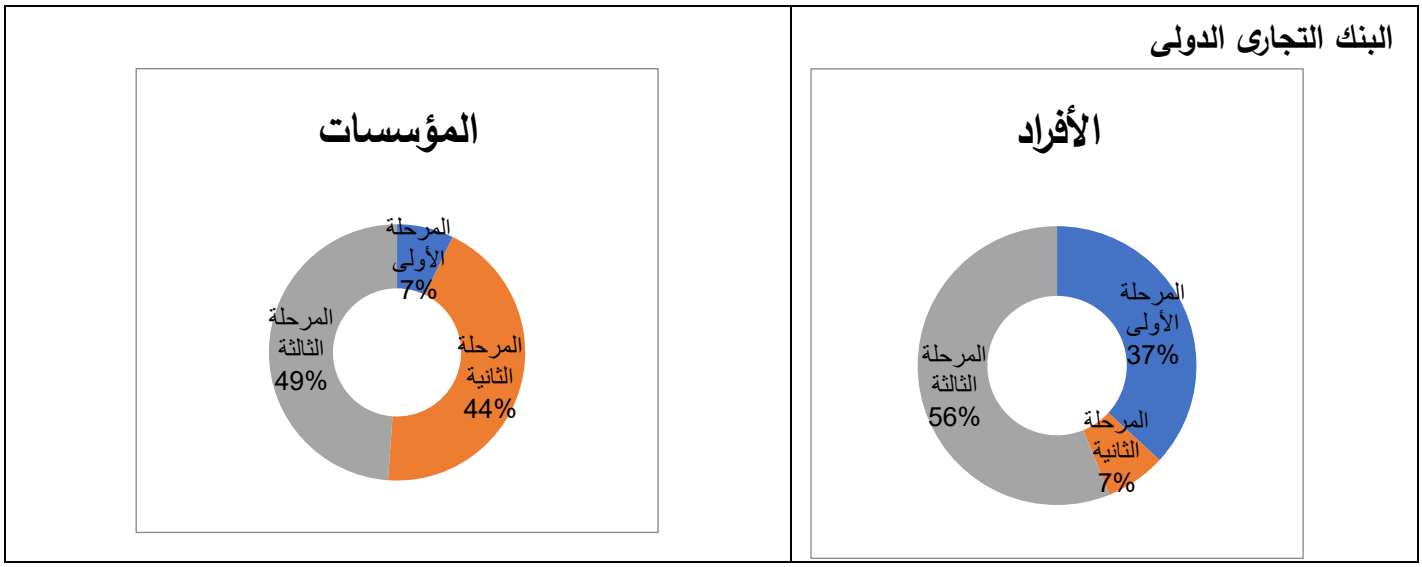

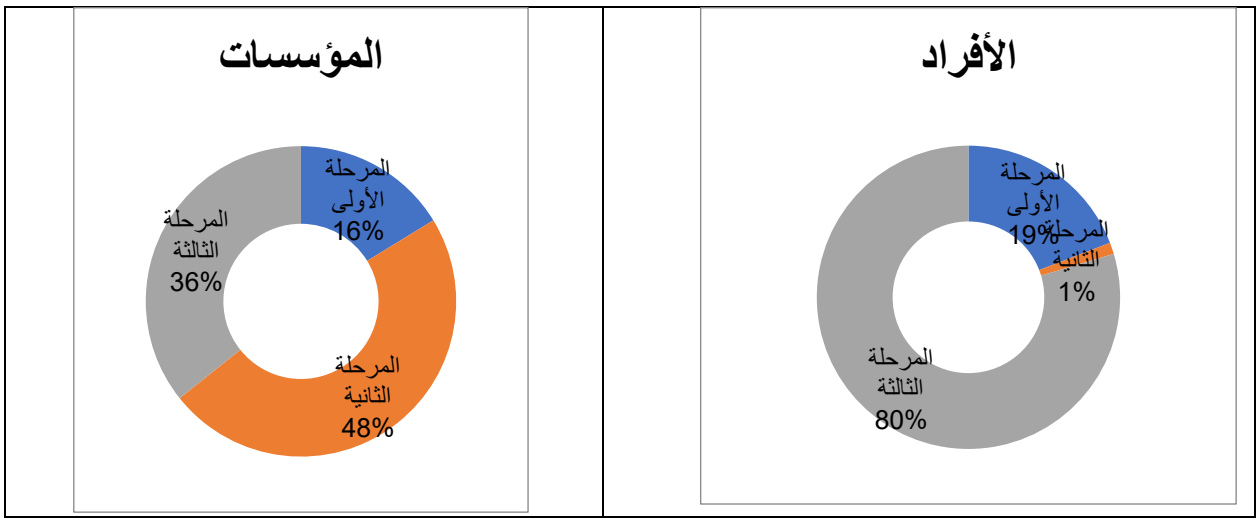

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بنك قطر الوطنى

الأفراد

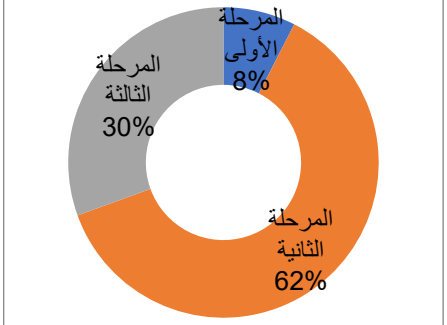

المؤسسات

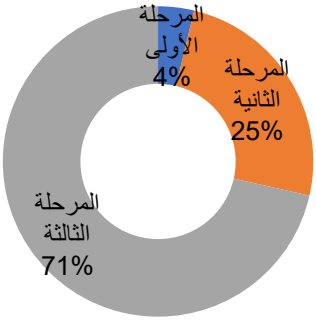

بنك البركة مصر

الأفراد

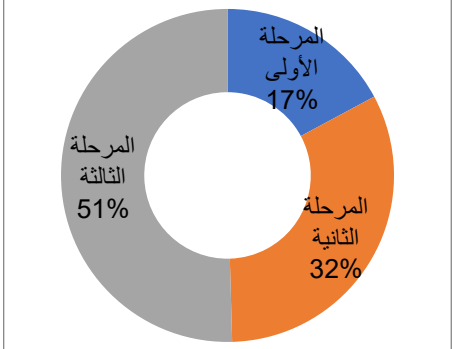

المؤسسات

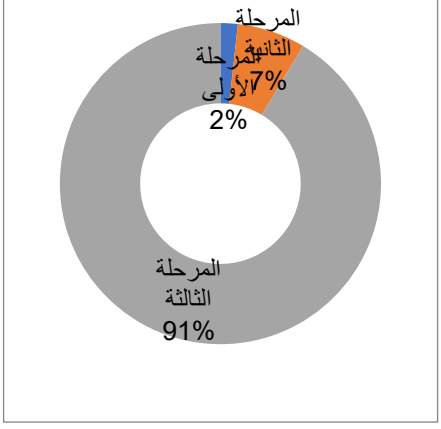

بنك عودة مصر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

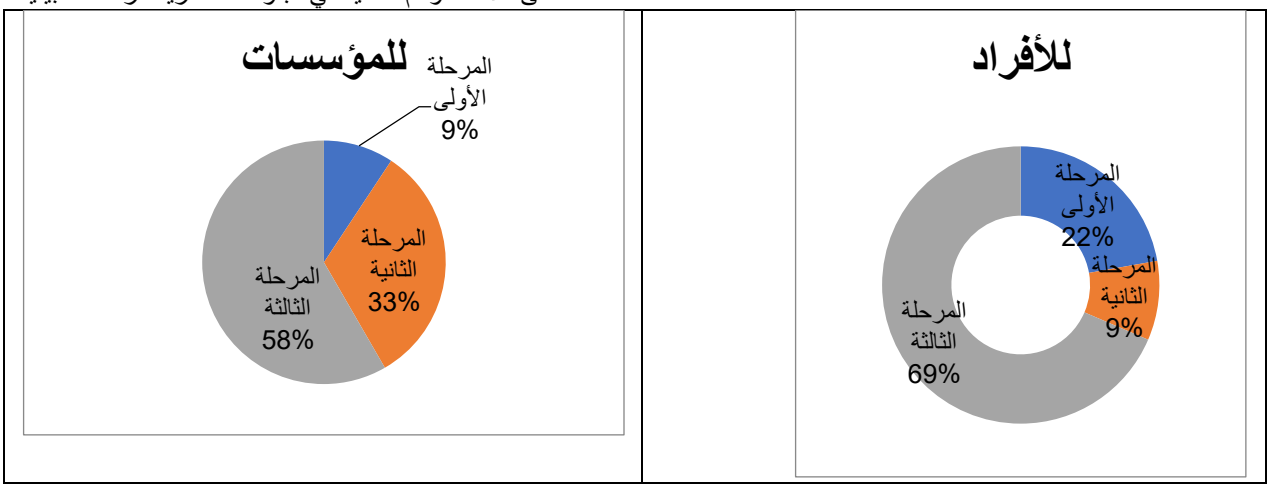

الشكل رقم (١١)

مخصص خسائر الاضمحلال للبنوك –الأفراد والمؤسسات كل بنك على حدة فى ٣١ مارس ٢٠١٩

مقسمه وفق المراحل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

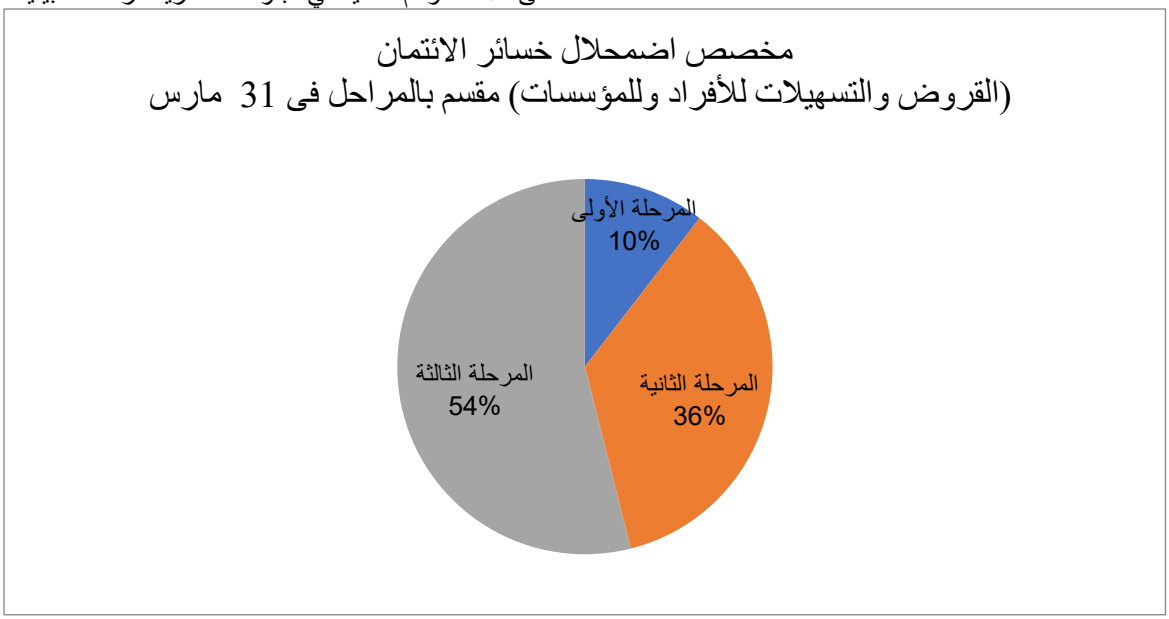

الشكل رقم (١٢)

اجمالى مخصص خسائر الاضمحلال جميع البنوك محل الدراسة فى ٣١ مارس ٢٠١٩ مقسمه وفق المراحل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

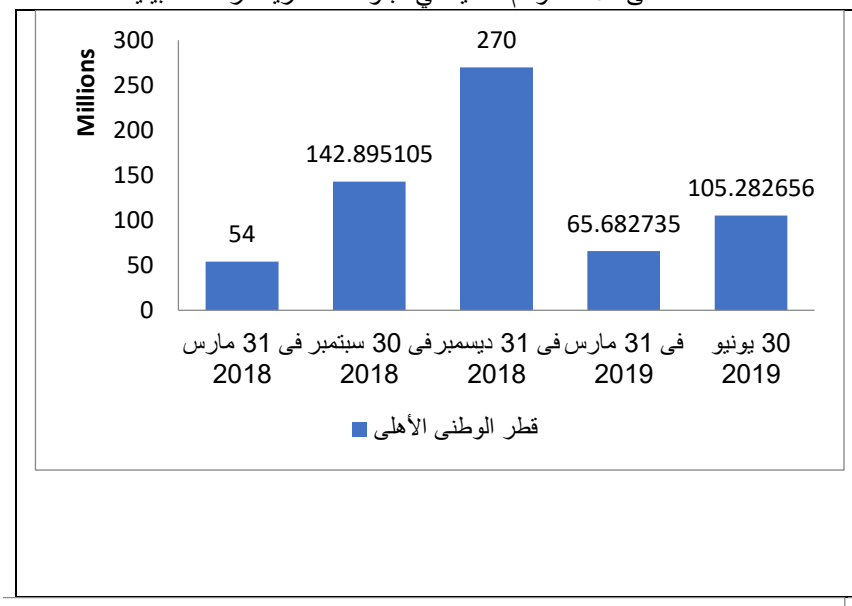

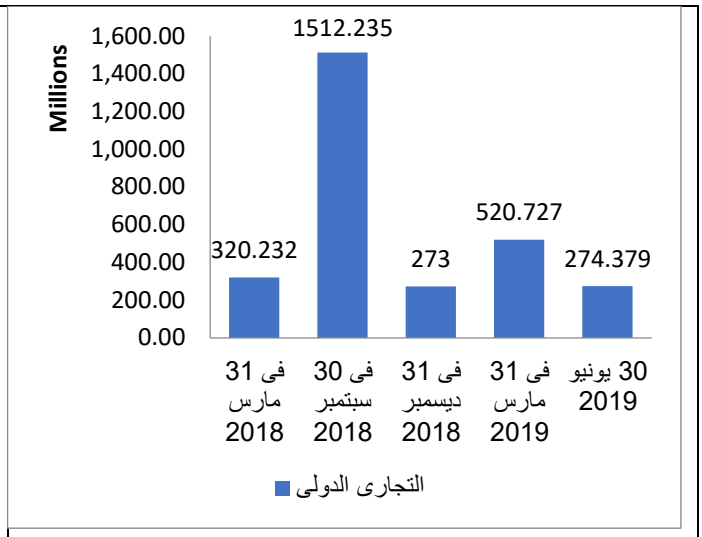

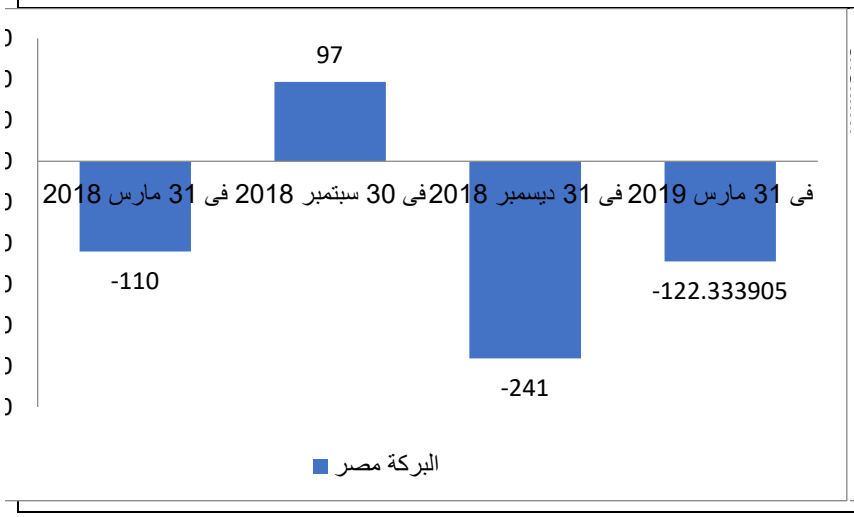

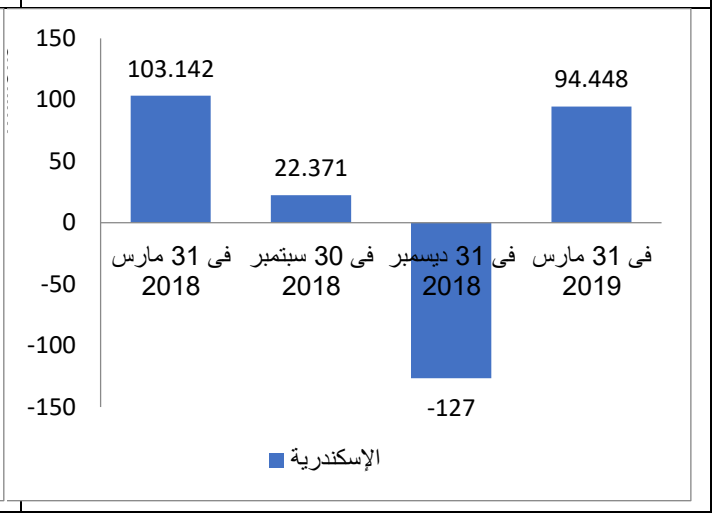

الشكل رقم (١٣) رد (عبء) الإضمحلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

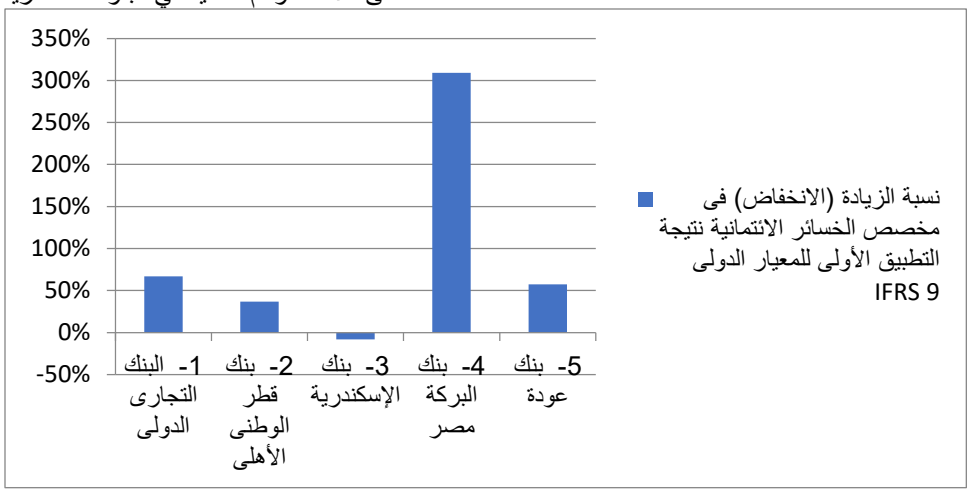

الشكل (١٤)

أثر التطبيق الأولى لمعيار IFRS9 على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للأفراد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

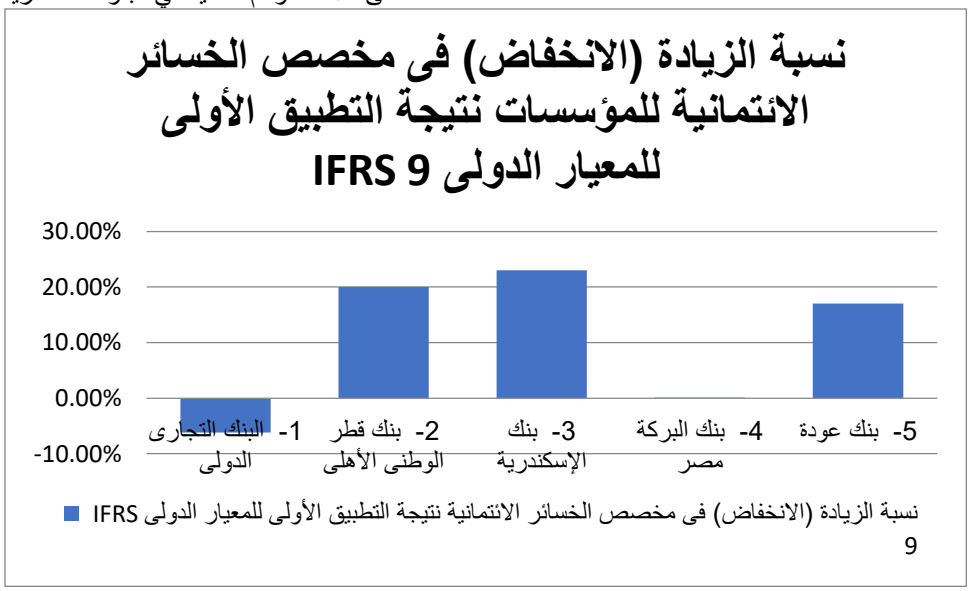

الشكل (١٥)

أثر التطبيق الأولى لمعيار IFRS9 على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة فى المؤسسات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com